



العنوان:

دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الزراعي بالجزائر

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وكالة بوسعادة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم التجارية

التخصص: بنوك

الأستاذ المشرف:

د- فرحات عباس

إعداد الطالب:

سليمان سلام

اللجنة المناقشة:

أعضاء اللجنة

عبد القادر نويبات

فرحات عباس

الرتبة العلمية

أستاذ محاضر - أ -

أستاذ محاضر - ب -

الصفة

رئيساً وعضواً مناقشاً

مقرراً ومشرفاً

السنة الجامعية: 2014/2013



يقول لله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله {يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير}.

سورة المجادلة الآية 11

يقول العماد الأصفهاني في بعض ما كتب "...إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في لوحه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استلاء النقص على جملة البشر..."

الإهداء

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أنه لا يسعني في هذا المقال إلا أن أهدي ثمرة جهدي:

إلى الذي رباني على فضيلة الأخلاق وشملي بالعطف والحنان وكان لي ورع الأمان:

"أبي العزيز حفظه الله وأطال عمره"

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها، ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وأنارت لي درب

حياتي بحبها، حياة الروح ونبع الحنان:

"أمي العزيزة حفظها الله وأطال في عمرها"

إلى شموع قلبي إخوتي الأعزاء

إلى جميع زملائي وأصدقائي

إلى كل من وسعته ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
تتهادى الحروف بكلماتها لتجسد لكم أجمل عبارات الشكر والثناء
إن الكلمات لتقف عاجزة، والعبارات تائهة بل والأفكار قاصرة حينما نريد أن نقدم
شكرنا دائما

هي سطور الشكر تكون في غاية الصعوبة عند الصياغة، ربما لأنها تشعرنا
دوما بقصورها وعدم إيفائها حق من نهديه هذه الأسطر
وبصدد هذا العمل المتواضع تشكر الله سبحانه وتعالى على توفيقنا لإتمامه،
وأنا رنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى
نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأساتذ المشرف فرحات
عباس لقبوله الإشراف على هذه المنكرة وعلى نصائحه وتوجيهاته.
راجينا من المولى عز وجل أن يوفقه في حياته المهنية والزوجية.
إلى كل الأساتذة الذين اشرفو على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية
هذه المرحلة.

وا إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل.
وا إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة.
إلى هؤلاء جميعا جزاكم الله خيرا.

شكرا

المحتويات

1. هيكل البحث

الصفحة	المحتوى
VI - I	الفهرس العام
VII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
أ - د	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والقروض البنكية	
6	تمهيد
7	المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية
7	المطلب الأول: مفهوم ونشأة البنوك التجارية
7	ولاً : مفهوم البنوك التجارية
8	ثانياً : نشأة البنوك التجارية
10	المطلب الثاني: أنواع البنوك التجارية
10	ولاً : من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية
10	ثانياً : من حيث حجم النشاط

11	ثالثاً: من حيث عدد الأفرع
11	المطلب الثالث: العمليات والسمات المميزة للبنوك التجارية
12	ولاً : عمليات البنوك التجارية
14	ثانياً : السمات المميزة للبنوك التجارية
16	المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية
16	المطلب الأول: مفهوم وعناصر القروض البنكية
16	ولاً : مفهوم القروض البنكية
18	ثانياً : عناصر القروض البنكية
19	المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية
20	المطلب الثالث: أهمية القروض البنكية
23	المبحث الثالث: سياسات وإجراءات منح القروض البنكية
23	المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها
23	ولاً : مفهوم سياسة الإقراض
24	ثانياً : العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض
26	المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض
29	المطلب الثالث: إجراءات منح القروض
35	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: التنمية الزراعية ودورها في ترقية الإقتصاد الوطني

37	تمهيد
38	المبحث الأول: ماهية التنمية الزراعية
38	المطلب الأول: أساسيات التنمية الإقتصادية
38	ولاً : مفهوم التنمية الإقتصادية
40	ثانياً : أهمية التنمية الإقتصادية
41	المطلب الثاني: مفهوم وأهداف التنمية الزراعية
42	ولاً : مفهوم التنمية الزراعية
43	ثانياً : أهداف التنمية الزراعية
44	المطلب الثالث: شروط تحقيق التنمية الزراعية
48	المطلب الرابع: مقومات التنمية الزراعية
50	المبحث الثاني: أهم السياسات الزراعية في الجزائر
50	المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية وأهم متطلباتها
50	ولاً : مفهوم السياسة الزراعية
52	ثانياً : متطلبات السياسة الزراعية
53	المطلب الثاني: القطاع الزراعي قبل إصلاح 1987

53	ولاً : مرحلة التسيير الذاتي
56	ثانياً : مرحلة الثورة الزراعية
57	ثالثاً : إعادة هيكلة القطاع العام
58	المطلب الثالث: القطاع الزراعي بعد إصلاح 1987
58	ولاً : مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية
59	ثانياً : القانون العقاري رقم 25/90 (قانون التوجيه العقاري)
60	ثالثاً : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA"
60	المبحث الثالث: القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية بالجزائر
61	المطلب الأول: دور الزراعة في التنمية الاقتصادية
64	المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل والنتاج المحلي الإجمالي
64	ولاً : مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل
65	ثانياً : مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي
66	المطلب الثالث: دور القطاع الزراعي في التنمية المستدامة بالجزائر
66	ولاً : مفهوم التنمية الزراعية المستدامة
68	ثانياً : التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر
69	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)

71	تمهيد
72	المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية
72	المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية
73	المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
73	ولاً : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
74	ثانياً : وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية
75	المطلب الثالث: هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية
77	المطلب الرابع: توجهات بنك الفلاحة والتنمية الريفية الكبرى للمستقبل
79	المبحث الثاني: دور القروض الزراعية في تنمية القطاع الزراعي
80	المطلب الأول: مفهوم القروض الزراعية وشروط ومعوقات منحها
80	ولاً : مفهوم القروض الزراعية وشروط ومعقات منحها
80	ثانياً : شروط منح القروض الزراعية
80	ثالثاً: معوقات منح القروض الزراعية
81	المطلب الثاني: أنواع القروض الزراعية وتصنيفها
81	ولاً : أنواع القروض الزراعية
81	ثانياً: تصنيف القروض الزراعية

82	المطلب الثالث: إجراءات منح القروض بينك BADR (وكالة بوسعادة)
84	المطلب الرابع: تطور القروض الزراعية الممنوحة من طرف بنك BADR – وكالة بوسعادة- (2008-2013)
84	ولاً : تطور القروض الزراعية قصيرة الأجل بينك BADR (وكالة بوسعادة) خلال الفترة (2008-2013).
86	ثانياً : تطور القروض الزراعية متوسطة الأجل بينك BADR (وكالة بوسعادة) خلال الفترة (2008-2013).
88	ثالثاً : تطور القروض الزراعية طويلة الأجل بينك BADR (وكالة بوسعادة) خلال الفترة (2008-2013).
93	المطلب الخامس: مساهمة القروض في تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2008-2013)
97	خلاصة الفصل الثالث
99	الخاتمة العامة
103	قائمة المراجع

2. فهرس الجداول والأشكال

أ. فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
53	هيكلية المزارع المسيرة ذاتياً	01
85	تطور القروض الزراعية قصيرة الأجل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)	02
88	تطور القروض الزراعية متوسطة الأجل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)	03
90	تطور القروض الزراعية طويلة الأجل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)	04
95	تطور الإنتاج الزراعي ببوسعادة والبلديات المجاورة	05

ب. فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
76	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	01
77	هيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	02
86	تطور القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)	03
88	تطور القروض متوسطة الأجل الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)	04
90	تطور القروض طويلة الأجل الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)	05
95	تطور الإنتاج الزراعي ببوسعادة والبلديات المجاورة	06

المقدمة العامة

تمهيد:

يعتبر القطاع الزراعي إحدى القطاعات المهمة والتي تهدف إلى تحقيق الإكتفاء الذاتي والأمن الغذائي لكل الدول، حيث أصبح يمثل محورا أساسياً من محاور التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وذلك بالإعتماد على السياسات الزراعية كأسلوب وآلية تمكن من تحقيق الأهداف الزراعية.

والجزائر كباقي الدول لم تكن في معزل عن التطورات والتحولت العالمية التي تحدث على مستوى القطاعات الإقتصادية ككل والتي منها القطاع الزراعي، كون الجزائر تتمتع بإمكانيات زراعية كبيرة.

ويعتبر التمويل وسياسات الدعم من أهم الجوانب التي وجب الوقوف عندها كون القطاع الزراعي يتطلب مخصصات مالية معتبرة وخاصة في بداياته، ويكون ذلك عن طريق عملية إستصلاح الأراضي الزراعية وتوفير الحياة الكريمة للفلاح وتكوين الإطارات والتقنيين وتوفير المكننة والقيام بالأبحاث والدراسات وغير ذلك من الإجراءات الداعمة للقطاع.

وعليه فإن توفير الموارد المالية يعد من بين الشروط الأساسية لتنمية الإقتصاد الوطني بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، ويعتبر البنك التجاري من بين المؤسسات المالية الممولة لهذا القطاع بغية إحداث التنمية وضمان حسن سير عملية الإنتاج، وفتح أفاق توسيع الطاقات الإنتاجية ومن دونه قد يؤدي إلى وقف الإستثمارات وانخفاض مستوى الإنتاج.

ولهذا جاءت هذه الدراسة من أجل الإجابة على الإشكالية التالية:

*** ماهو دور البنوك التجارية في تنمية القطاع الزراعي بالجزائر؟**

وتتفرع تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهو دور البنوك التجارية في التنمية الإقتصادية؟
- ما مدى مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الإقتصادية في الجزائر؟
- ماهي السياسات الزراعية في الجزائر؟
- هل للقروض البنكية التي تمنح للقطاع الزراعي أهمية في تحفيز الإستثمار في هذا المجال؟

الفرضيات:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم إختبار الفرضيات التالية:

- يعتبر البنك التجاري الملجأ الرئيسي للمستثمرين والمحرك الأساسي للإقتصاد الوطني.
- يرتبط مفهوم التنمية الزراعية إرتباطاً وثيقاً بمفهوم العام للتنمية الإقتصادية، لمساهمة الزراعة في توفير الغذاء وخلق مناصب الشغل، وتوفير الموارد المالية والموارد الخام لباقي القطاعات.

كل الإصلاحات التي مرّ بها الإقتصاد الجزائري كان لها تأثير كبير على القطاع الزراعي.

- يمكن للقروض التي تمنح من طرف البنوك التجارية للقطاع الزراعي أن تحفز الإستثمار في المجال الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية.

أسباب إختيار موضوع البحث:

من أهم مبررات وأسباب إختيار موضوع البحث:

الأسباب الذاتية: تناسب الموضوع مع التخصص بالإضافة إلى الرغبة الشخصية للبحث في موضوع الزراعة وما يتعلق بها.

الأسباب الموضوعية: إبراز وتأكيد الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تحقيق التنمية ومساهمتها في إخراج الدولة من الأزمة التي تعيشها.

التنبية إلى ضرورة الإهتمام أكثر بالقطاع الزراعي بإعتباره أحد الوسائل الناجعة في إحداث التنمية الإقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي.

أهمية موضوع البحث:

تكمن أهمية البحث في معالجة أحد أهم المواضيع الهامة، من خلال إبراز إمكانيات ومكانة البنوك التجارية في تحقيق التنمية للقطاع الزراعي الجزائري الذي يعول عليه، بحكم أن الجزائر تملك إمكانيات طبيعية هائلة غير مستغلة، وبإعتبار أن القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي تحتاج للموارد المادية والبشرية لتحقيق معدلات نمو مناسبة.

أهداف البحث:

من بين الأهداف التي يراد تحقيقها من البحث نذكر منها:

- ✓ الوصول إلى معرفة أهمية البنوك التجارية ومساهمتها في تنمية القطاع الزراعي، وتحقيق التوازن بإستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة لتلبية إحتياجات المجتمع.
- ✓ إبراز الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي من أجل وضع سياسات وبرامج تتلائم مع إمكانياته.
- ✓ التعرف على مراحل تطور القطاع الزراعي الجزائري.

المنهج المتبع:

- للإجابة على الإشكالية المطروحة إعتدنا على المنهج الوصفي التحليلي بإعتباره منهجاً مناسباً لهذه المواضيع، حيث سنحاول وصف الظاهرة المدروسة من أجل توضيح المفاهيم المتعلقة بالموضوع، ثم نقوم بعملية تفسير الظاهرة و التركيب والتعميم على جميع الظواهر المماثلة، كما إعتدنا كذلك على المنهج التاريخي عند دراسة مراحل تطور القطاع الزراعي الجزائري.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الحدود الزمانية والحدود المكانية:

الحدود المكانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)

الحدود الزمانية: تمت تحديد فترة الدراسة الميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2013 وذلك لدراسة مختلف القروض الممنوحة من طرف الوكالة.

تقسيمات البحث:

أما فيما يخص تقسيم البحث فإنه تم تقسيمه إلى فصلين نظريين والآخر تطبيقي، وعلى هذا الأساس إعتدنا الخطة التالية:

- **الفصل الأول:** تناولنا فيه الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والقروض البنكية وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، مدخل للبنوك التجارية تطرقنا فيه من خلال المبحث الأول، أما المبحث الثاني تناولنا من خلاله عموميات حول القروض البنكية، وخصصنا المبحث الثالث لدراسة سياسة وإجراءات منح القروض.
- **الفصل الثاني:** وضع تحت عنوان التنمية الزراعية ودورها في ترقية الإقتصاد الوطني. ويتكون هذا الفصل من ثلاث مباحث، نستعرض في المبحث الأول ماهية التنمية الزراعية، أما المبحث الثاني سنلقي فيه الضوء على السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر، ونتطرق في المبحث الثالث على القطاع الزراعي ودوره في التنمية الإقتصادية بالجزائر.
- **الفصل الثالث:** والذي يمثل دراسة حالة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)، تعرضنا من خلال المبحث الأول على بنك الفلاحة والتنمية الريفية من حيث نشأته وهيكله ومصالحه، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة دور القروض في تنمية القطاع الزراعي.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية والقروض البنكية

تمهيد:

تعد البنوك إحدى الدعامات الهامة والأساسية في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني، فهي بذلك تعتبر أداة من أدوات الاستثمار، بحيث تقوم بتقديم قروض وسلفيات وتسهيلات إئتمانية مختلفة معتمدة على مواردها الداخلية والخارجية، ومن خلال ذلك يولي المسؤولون في هذه البنوك أهمية خاصة للقروض لأنها تمثل الجانب الأكبر من الأصول التي يتولد عنها إيرادات كبيرة وعليه يجب خلق سياسة ملائمة تضمن له أحسن إدارة، وذلك بوضع السياسات الملائمة التي تضمن سلامة سيرها، وهناك اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة، ولا بد من إتباع سياسات الإقراض، ووجودها ضروري لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض بكفاءة وفعالية.

ولذلك سنتطرق إليه في فصلنا هذا والذي تم تقسيم عناصره إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى البنوك التجارية.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية.

المبحث الثالث: سياسات وإجراءات منح القروض.

المبحث الأول : مدخل للبنوك التجارية

لقد احتلت البنوك منذ فترة طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة أنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام بالتمويل اللازم لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر، لذا لابد من التطرق في المبحث إلى مفهوم ونشأة البنك ثم عملياته ووظائفه هذا بعد الحديث عن أنواع البنوك.

المطلب الأول : مفهوم ونشأة البنوك التجارية

تختلف المفاهيم الخاصة بالبنوك التجارية باختلاف القوانين والأنظمة التي تحكم أعمالها، وطبيعة نشاط هذه البنوك وشكلها القانوني، ولذلك ظهرت عدة تعاريف لها.

أولاً : مفهوم البنوك التجارية

كلمة بنك Bank أصلها كلمة الإيطالية Banco وتعني مصطبة، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرّ أفون لتحويل العملة. ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يُقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عدّ وتبادل العملات، ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقد. ويعرف البنك بمنشأة تنصب عملياتها على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس أو استثمارها في أوراق مالية محددة.¹

ويعتبر البنك المكان الذي يلتقي فيه أصحاب الموارد وطالبي هذه الموارد، أي المستخدمين لها، باعتبار المصرف التجاري منشأة تسعى إلى تحقيق الربح.²

تلك المؤسسة التي تقوم بتجميع المدخرات في شكل ودائع وتقديمها إلى المحتاجين إليها، خاصة المستثمرين في شكل قروض، وتأخذ نظير هذا العمل مقابل يتمثل في الفرق مابين الفائدة الدائنة، المستحقة للمودعين، والفائدة المدينة التي يدفعها المقترضون.³

¹ شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1989، ص25.

² خالد وهيب الراوي، إدارة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2003، ص158.

³ حسين رحيم، الاقتصاد المصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، قسنطينة، 2008، ص14.

ويغلب على أنشطتها العمليات قصيرة الأجل، وهي تمارس الأنشطة الأخرى أيضاً ولكن بدرجة أقل.¹

هي عبارة عن مؤسسة تتصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة القطاعات المختلفة لتوظيفها في أنواع مختلفة من الائتمان، على شكل قروض تقدم للآخرين واستثمارات متنوعة الآجال والمواصفات. وتعد الودائع بأنواعها المصدر الأول في تمويل المصرف.²

هي المؤسسة التي موضوعها الأساسي أن تستعمل لحسابها الخاص عمليات التسليف، التي تتلقاها من الجمهور أي الودائع وحاصلات القروض.³

ومما سبق يمكننا إستخلاص التعريف التالي للبنوك التجارية " يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يتركز نشاطها في قبول الودائع ومنح القروض، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطاً بين أولئك الذين لديهم الأموال الفائضة، وبين أولئك الذين يحتاجونها.

ثانياً : نشأة البنوك التجارية

نظام البنوك في وضعه الحالي كأى نظام آخر وليد التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي قام فيه، حيث تجدر الإشارة إلى تاريخ نشأة البنوك وتطورها عبر فترة طويلة نسبياً إلى أن أخذت الصورة الراهنة والتي ستظل تتطور، فقد عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع والتعامل بالائتمان منذ العصور الأولى، حيث يرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن المصرفي وانتشار العمل بالأموال المصرفية الإغريقية فى أنحاء العالم القديم واتساع دائرة النفوذ الروماني.⁴

أما في العصور الوسطى فإن الشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية، هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع وشراء العملات الأجنبية ومبادلتها بعملات وطنية، حيث سابقا كان التعامل يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها ومن عيارها (درجة

¹ أحمد محمد غنيم، إدارة البنوك ثغية الماضي وإلكترونية المستقبل، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، طبعة 1، مصر، 2007، ص 24.

² مالك عبلا، قوانين المصارف، منشورات زين الحقوقية، طبعة 1، بيروت، لبنان، 2006، ص 69.

³ فريد الصلح، المصرف والأعمال، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص 13.

⁴ ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، مطبوعات جامعة بنها التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2008-2009، ص 98.

نقائها) إنَّ نشأت البنوك برزت من خلال تطور نشاط الصيارفة الذين كانوا يقبلون الودائع (المعادن النفيسة) مقابل إيصالات أو شهادات إيداع، بمبلغ الوديعة ويحصلون مقابل ذلك على عمولة. وتدرجيا لاحظ هؤلاء الصيارفة أن هذه الإيصالات أخذت تلقى قبولا عاما في التداول وفاء لبعض الالتزامات، أي تلعب دور النقود في الوفاء بالالتزامات، وأن أصحاب هذه الودائع لا يتقدمون لسحب ودائعهم دفعة واحدة بل نسب معينة. أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لدى الصراف، لذلك فكر هذا الأخير في إقراضها، ومن هنا أخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد إلى أصحاب الودائع لتشجيع المودعين، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة من السرقة والضياع أصبح المودع يتطلع إلى الحصول على فائدة، لذلك تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة وتقديم القروض بناء على هذه الودائع لقاء فائدة كذلك، وعائد البنك يتمثل في الفرق بين الفائدة التي يتقاضاها على القروض والفائدة التي يدفعها لأصحاب الودائع، وإطلاقا من هذا نشأة البنوك التجارية.¹

ومهما يكن من أمر، فإن الباحثين يجمعون على أن تاريخ نشأة المصارف الحديثة يبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد حيث تأسس أول بنك وذلك في مدينة البندقية عام 1157، تلاه بنك برشلونة عام 1401 ثم بنك رياتو Banco della pizza di Rialto عام 1587 بمدينة البندقية.²

ويعد هذا المصرف أول مصرف منظم ومن هُظ دَّ الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي البداية الفعلية والصحيحة لنشأة المصارف الحديثة، ثم توالى إنشاء المصارف الحديثة، فأنشئ:

في سنة 1609 م بنك أمستردام بهولندا؛

وفي سنة 1619 م بنك هامبورج بألمانيا؛

وفي سنة 1694 م بنك انكلترا؛

وفي عام 1800 م بنك فرنسا.

¹ عبد الحق بوغتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 5-6.

² خالد أمين عبد الله و اسماعيل ابراهيم الطراد، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، طبعة 1، عمان، 2006، ص 21.

أما تاريخ دخول المصارف المنظمة في العصر الحديث إلى دول العالم الإسلامية فيرجع إلى عام 1898 م عندما أنشئ البنك الأهلي المصري.¹

المطلب الثاني : أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى عدة أنواع متعددة طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

أولاً : من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية

1. البنوك التجارية العامة: ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو في إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية وتمنح الإئتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك فهي تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

2. البنوك التجارية المحلية: ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على المنطقة جغرافية المحدودة نسبياً مثل محافظة معينة أو ولاية أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة. وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات التي تقوم بتقديمها.

ثانياً : من حيث حجم النشاط

1) بنوك الجملة: ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

2) بنوك التجزئة: وهي عكس النوع السابق حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لجذب أكبر عدد منهم، وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافياً، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

ثالثاً : من حيث عدد الأفرع

1) البنوك ذات الفروع: ويقصد بالبنك ذات الوحدات المتعددة التي تدار من مركز رئيسي واحد، ولها مجلس إدارة واحد، وكذا نفس المجموعة من المساهمين وكما أن سبق وذكرنا

¹ عبد الهادي الفضلي، معاملات البنوك التجارية، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، طبعة 1، لبنان، 2008، ص 23، 24.

يشترط أن تقبل الوحدة كافة أنواع الودائع، وتختلف التشريعات بشأن حق البنوك في إنشاء الفروع، فبعض التشريعات تعطيها الحق، والبعض الآخر ينكر عليها هذا الحق. ويدور السجال بين المؤيدين والمعارضين لحق البنك في إنشاء فروع حول نقاط رئيسية هي: الوفرة الاقتصادية، والأمان، والمنافسة، وتدفق الأموال، وملائمة الخدمة، والتيسير على العملاء.¹

(2) بنوك السلاسل: وهي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية، وزيادة حجم نشاطها وإتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها إدارياً ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد، ولا يوجد هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

(3) بنوك المجموعات: وهي تأخذ شكل شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي، حيث تقوم هذه الشركة القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذها بشكل لا مركزي، وتأخذ هذه البنوك في أوروبا الغربية ولو لايات المتحدة الأمريكية.

(4) البنوك الفردية: تقوم هذه البنوك على ما يتمتع أصحابها من ثقة، وبطبيعة الحال فإنها منشئة فردية تكون محدودة رأس المال ولذلك سوف تتعامل في المجالات قصيرة الأجل ثم توظيفها في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصصة التي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة ودون خسارة، مثال مؤسسة الراجحي المصرفية بالسعودية.

(5) البنوك المحلية: وهي بنوك تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو ولاية وتخضع هذه البنوك للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها وتعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.²

المطلب الثالث: العمليات والسمات المميزة للبنوك التجارية

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها ما ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك.

أولاً: عمليات البنوك التجارية

¹ منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية مدخل إتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، طبعة 3، الإسكندرية، ص 39.

² محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، طبعة 1، الإسكندرية، 2007، ص 30.

تمارس البنوك عدة أنواع من العمليات ومن أهمها:

(1) العمليات التقليدية للبنوك:

نقصد بالعمليات المصرفية التقليدية العمليات الشائعة التي تقوم بها مختلف البنوك التجارية.

وعادة ما تقسم هذه العمليات إلى أربع مجموعات:¹

(أ) عمليات الصندوق:

تتمثل عمليات الصندوق (opération de caisse) في عمليات السحب والإيداع والتحويل التي تتم يومياً وبصورة مستمرة في البنك، وبالتالي فهي ترتبط مباشرة بالسيولة الفورية. وقد تتاط بمصلحة الصندوق عمليات شبيهة كالإكتتاب في أدون الصندوق وتسيير الخزائن الجديدة.

(ب) عمليات المحفظة:

تشمل هذه المجموعة كلاً من العمليات على الأوراق التجارية والعمليات على الأوراق المالية.

ويجدر بنا هنا التذكير بأن الأوراق التجارية هي أدوات قصيرة الأجل (90 يوم)، وأبرزها السفتجة والسند لأمر، في حين يقصد بالأوراق المالية الأسهم والسندات بمختلف أشكالها.

وتختلف العمليات التي تجري على الأوراق التجارية عن تلك التي تجري على الأوراق المالية، ولذلك يجب الفصل في التعامل ما بين النوعين، وهو ما يعني تكوين محفظتين في مصلحة المحفظة: محفظة خاصة بالأوراق التجارية والثانية بالأوراق المالية.

(ج) عمليات القروض:

تعد القروض بشتى أنواعها بمثابة العمود الفقري للبنوك، وإليها توجه النسبة الأكبر من مواردها، ومنها تحقق النسبة الأكبر من إيراداتها، ومن هنا فإن مصلحة القروض تحتل موضعاً محورياً في البنك.

¹ حسين رحيم، مرجع سبق ذكره، ص 234 .

من هذا المنطلق تسعى البنوك إلى التنويع في عمليات الإقراض، ليس فحسب بغرض توزيع المخاطر، ولكن أيضاً بغرض تعظيم الدخل.

(د) **عمليات التجارة الخارجية:** يتجلى دور البنوك في مجال المبادلات الدولية، ليس وسيطاً بين الدائن والمدين، ولكن أيضاً لكونه وسيطاً بين متعاملين في بلدان على مسافات بعيدة لا يعرف أحدهم الآخر، ويتعاملون بعملات مختلفة وبلغات مختلفة، فالبنوك تلعب دوراً محورياً في ترقية التجارة الخارجية من خلال:

- **تمويل العملية:** قروض الصادرات (قروض المورد وقروض المشتري)، التمويل الإيجاري والتحصيل المستندي، والإعتماد المستندي.

- ضمان الزبون إتجاه المستفيد (الضمانات الدولية : مثل خطابات الضمان).
- تحويل الأموال المستحقة.¹

(2) العمليات البنكية الحديثة:

تقوم الوظائف الحديثة للبنوك على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على الائتمان ومنها ما لا ينطوي على الائتمان ومن أبرزها مايلي:

(أ) **تقديم الاستشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:**

أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها، وقد اكتسبت هذه الخدمة سمة الحداثة من التطورات المستمرة التي شهدتها أساليب وطرق دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع وقيام البنوك باستثمار أموال في البحث عن الأساليب الحديثة في ذلك.

(ب) **إصدار البطاقات الائتمانية:**

من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم هذه الخدمة للمستفيدين منها الجمع بين مصادر المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على ائتمان مع العلم أن كل شكل من أشكال بطاقات الائتمان يوفر نوعاً من أنواع الائتمان.

¹ مرجع نفسه ، ص 244.

(ج) القيام بعمليات التوريق: تتمثل عمليات التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية، يلجأ البنك إلى اعتماد هذه العملية عند حاجته الماسة إلى السيولة النقدية للتوسع في نشاطه التمويلي أو سداد بعض التزاماته المالية، ومن الطبيعي أن يبيع ديونه بسعر أقل من القيمة القائمة للدين كي يخلق حافزا في شرائها أملا في حصوله على ربح معقول.¹

(د) المساهمة في خطط التنمية الإقتصادية، وهنا يتجاوز البنك التجاري الإقراض لآجال قصيرة إلى الإقراض لآجال طويلة ومتوسطة نسبياً .

ويضاف إلى هذه الوظائف الرئيسية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للإقتصاد (الإقتصاد الموجه) وظائف أخرى أهمها:

- وظيفة التوزيع: في المجتمعات ذات التخطيط المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج والمتولد من مصادره خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم عادة بالطرق الائتمانية.

- وظيفة الإشراف والرقابة: تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى إستخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من إستخدامها وللتأكد من مدى ماحققته من إستخدامها من أهداف محددة مسبقاً للمشروعات التي إستخدمتها.²

ثانياً : السمات المميزة للبنوك التجارية

تتسم البنوك التجارية بسمات معينة تميزها عن غيرها من المؤسسات المالية الأخرى، وهي تتعلق بالربحية والسيولة والأمان، فالمصرف التجاري يسعى إلى تحقيق الربح، ويحاول في نفس الوقت توفير سيولة تجعله قادراً على الوفاء بإستمرار بالتزاماته تجاه المودعين في أي وقت، وفي نفس الوقت يسعى إلى تحقيق درجة الأمان لكي يضمن عدم

¹ عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 39 .

² خالد أمين عبد الله وإسماعيل الطراد، مرجع سبق ذكره، ص 41.

تعرضه إلى مخاطر في المستقبل، فهو يعمل في اتجاهين مختلفين إذ يحاول أن يحقق أرباحاً معينة عن طريق الائتمان، وفي نفس الوقت يحاول توفير قدر كاف من السيولة.¹

وفيما يلي سوف نتطرق لشرح كل عنصر من الأهداف على حدا:

1-الربحية:

إن هدف تحقيق الربحية هو أول ما تهتم به إدارة البنوك التجارية ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يخفض نفقاته وتكاليفه لان الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية، حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عملية الإقراض والاستثمار الذي يقوم بها البنك، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن إرتفاع قيمة لبعض أصوله.²

2-السيولة:

إن مقدار سيولة أي مال يتوقف على سهولة تحويله إلى نقود فكلما إزدادت هذه السهولة إزدادت سيولته والنقود هي أكثر الأموال سيولة، ويجب على المصارف التجارية أن تعمل على الإحتفاظ لأموالها بدرجة من السيولة تتمكن معها من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة، وهذا مايعبر عنه بمبدأ السيولة العامة في البنوك التجارية.

وهي قدرة المصرف على مواجهة أي طلب على ودائعه بسرعة دون التعرض إلى خسائر نتيجة بيع أصل من الأصول، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد المصرف على أنواع مختلفة من الأصول، لأن من غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين والدائنين في المصرف ومؤشر على الإدارة الجيدة لأمواله وتأكيداً لقدرته على الوفاء بالالتزامات.³

3-الأمان:

درجة الأمان هي مشكلة مرتبطة بربحية السيولة، وهي مدى ملائمة رأس المال لإجمالي الودائع وإجمالي الموجودات، أي المحافظة على المركز المالي للمصرف في صورة جيدة،

¹ خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 162.

² منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

³ زياد رمضان ومحفوظ جودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، طبعة 1، عمان، 2000، ص 93.

فوظيفة رأس المال بالإضافة إلى شراء المباني و العدد اللازمة لعمل المصرف، تعني أيضاً قدرته على مواجهة الخسائر الغير متوقعة، ومواجهة الطلب الغير متوقع على السيولة.¹

على إدارة البنك العمل على تدنية مخاطر الأصول وذلك من خلال الإحتفاظ بأصول التي تتمتع بدرجة عالية من الأمان والعمل على تنويع محفظة أصول البنك.²

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية

يمكن القول أن القرض هي من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقوم بواسطته شخص ما هو الدائن(البنك) بمنح الأموال إلى شخص آخر هو المدين مقابل تعويض هو الفائدة، وسوف نتناول في هذا المبحث مفهوم وعناصر القروض البنكية ثم أنواع القروض البنكية، وكذا أهمية القروض البنكية.

المطلب الأول : مفهوم وعناصر القروض البنكية

إن القروض هي من أهم مصادر الأموال لبنك التجاري في الوقت الحاضر لكونها العنصر الأساسي التي تزود البنك بالعوائد.

أولاً : مفهوم القروض البنكية

يمكن تعريف القرض البنكي بأنه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض(البنك). أن يسلم عميله المقرض مبلغاً من النقود أو يقيده في حسابه، وذلك مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الأجل المتفق عليه بالإضافة إلى عوائد القرض وعمولة البنك، وعلى ذلك فالقرض المصرفي أبسط صور الإعتمادات المصرفية، إذ يضع المصرف المبلغ تحت تصرف عميله، ويملك العميل التصرف في هذا المبلغ دون قيد أو شرط، ومن ثم لا يختلف عقد القرض بوجه عام سوى في كون المصرف أو البنك هو الطرف القرض ويكون العميل هو الطرف المقرض.³

وبسبب الإنتشار الواسع للإئتمان في المجتمعات الحديثة فقد ظهرت له عدة تعريفات ومعان متعددة تستنبط من إستعمالاته المختلفة فيعرفه (chapin ,1940) بأنه "مقياس لقابلية

¹ خالد وهيب الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² محمود يونس وآخرون، إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 239.

³ محمد علي محمد أحمد البناء، القرض المصرفي، دار الكتب العلمية، طبعة 1، بيروت، لبنان، 2006، ص 543.

الفرد أو الحكومة للحصول على القيم الحالية (نقود أو بضائع أو خدمات) مقابل تأجيل الدفع (النقدي عادة) إلى وقت محدد في المستقبل ¹.

وعرف (loans) "بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها، والعملات المستحقة تدفع مرة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر وينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية ويحتوي على مفهوم الائتمان والسلفيات، حتى أنه يمكن أن يكفي بأحد تلك المعاني للدلالة على معنى القروض المصرفية. ووظيفة الإقراض هي الآلية التي يتم بها تحقق العمليات الخاصة بالقروض المصرفية وهي من أهم وظائف البنوك التجارية ².

عبارة عن تسهيلات إئتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء البنك وذلك بموجب إتفاق بين البنك والمقترض والتي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض البنك العميل مبلغاً معيناً من المال ولمدة معينة لغرض تمويل إحتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويتم الإتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى فوائد والعمولات وعادة ما يتم سداد أصل القرض وفوائده إما على أقساط شهرية، أو ربع سنوية، أو نصف سنوية، أو سنوية، وقد يتم تسديد كامل قيمة القرض دفعة واحدة وذلك في تاريخ الإستحقاق ³.

ونستنتج مما سبق ذكره " أن كل عملية قرض، حتى تكون كذلك، يجب أن يتوفر عنصرين على الأقل الأول يتمثل في الثقة والثاني في ضرورة وجود فجوة زمنية مابين منح الأموال ومابين إسترجاعها ".

¹ حسن الحسيني فلاح، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمها إستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، طبعة 1، عمان، 2000، ص 123.

² عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 103، 104.

³ خالد أمين عبد الله، إسماعيل إبراهيم الطرد، مرجع سبق ذكره، ص 186.

ثانياً - عناصر القرض:

1. الثقة: وهي ذلك الاطمئنان والأمان المتبادل بين البنك وزبائنه، ونجد دوماً أن البنك سباق لاكتساب ثقة زبائنه، وهذه الأخيرة تتعزز في البنوك التجارية من خلال تدخل البنك المركزي في هذه البنوك من خلال:

- تحديد مقدار التسهيلات الائتمانية التي تتاح للبنوك؛
- تحديد نسبة الاحتياطي النقدي؛
- تحديد الحد الأدنى للموجودات السائلة؛
- وضع حد أدنى لرأسمال البنك.

ويمكن تحديد الثقة في البنك من خلال الخدمات التي يقدمها البنك إلى الزبائن والتي تظهر فيما يلي:

- قيام البنك بدفع الأموال المودعة لديها لأصحابها في أي وقت وتحت أي ظرف؛
- توفير السيولة النقدية؛
- العمل على نشر الوعي المصرفي بين العملاء؛
- العمل على إيجاد معادلة يمكن بواسطتها إراحة الضمير الديني للعملاء.

فإذا تحققت ثقة الزبائن في البنك فسيساعد ذلك على زيادة الأموال المودعة لديه خاصة في المدى الطويل، وتتنخفض المسحوبات لديه وهذا سيساعده حتماً على تحقيق الأرباح، كذلك الثقة هي الأساس في نجاح ونمو وبقاء البنك.

2. المدة: ونعني أن أي قرض يمنح تكون لديه مدة زمنية معينة سواء قصيرة أو طويلة، وكلما زادت أو امتدت هذه الفترة زادت معها درجة الخطر، وبالتالي فإن الائتمان القصير يكون عادة تقديراته قصيرة، وعادة تتوقف هذه المدة على طبيعة الضمانات المقدمة.¹

3. المخاطرة:

تعرف المخاطرة على أنها: "احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق الخسارة نتيجة ذلك، وبما أن الاحتمال يبني على التوقعات، فإن أي خطأ في هذه التقديرات قد يتسبب في حدوث نتائج سلبية على التوازن المالي للبنك المقرض، لذلك على المصرفي الحفاظ على الشروط والقواعد التي تحفظه من المخاطر والسيطرة على هذه المخاطر يتطلب كفاءة من المصرفي تتمثل في تقدير أسباب الخطر،

¹ فلاح حسن الحسيني وآخرون: إدارة البنوك، دار النشر وائل، مصر، 2000، ص 128.

والتي تتطلب معرفة جيدة بكيفية تحليل الملفات وأيضا القوانين التي تساعد في تقدير الخطر، وكذا في تسيير القرض والتي تتطلب مراقبة متيقظة ومستمرة لكل الانحرافات معتمدة على علاقة البنك بالعميل.

المطلب الثاني: أنواع القروض البنكية

تعد القروض بشتى أنواعها بمثابة العمود الفقري للبنوك، وإليها توجه النسبة الأكبر من مواردها، ومنها تحقق النسبة الأكبر من إيراداتها. ومن هنا فإن مصلحة القروض تحتل موقعا محوريا في البنك.

ومن هذا المنطلق تسعى البنوك إلى التنوع في عملية الإقراض، ليس بغرض توزيع المخاطر، ولكن أيضا بغرض تعظيم الدخل. وتقسم القروض على أنواع وفق عدة معايير:

1. حسب معيار الزمن: وتقسم القروض المصرفية وفق هذا المعيار إلى:

1-1: قروض قصيرة الأجل: ومدتها عادة أقل من سنتين.

1-2: قروض متوسطة الأجل: ويمتد أجلها إلى سبعة سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات.

1-3: قروض طويلة الأجل: وتزيد مدتها عن سبعة سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان والإستصلاح الأراضى وبناء المصانع.¹

2. حسب معيار الهدف: يميز بين قروض إستثمارية وإستهلاكية.

3. حسب معيار النشاط: قروض صناعية، قروض زراعية، قروض تجارية.

4. حسب معيار التعبئة: قروض قابلة للتعبئة (إعادة الخصم) لدى بنوك أو مؤسسات مالية أخرى أو البنك المركزي، وقروض غير قابلة للتعبئة.

5. حسب معيار الطبيعة: قروض فعلية وقروض بالتوقيع.

وهناك نوع من تمويل متوسط الأجل والمتمثلة في قروض المدة term loans ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من البنوك التجارية بصورة عامة، أو البنوك المتخصصة. ويكون معدل الفائدة على القروض المدة أعلى من مثيله على القروض القصيرة الأجل

¹ حسين رحيم، مرجع سبق ذكره، ص 238-239.

لتعويض المؤسسة على تخليها على أموال لفترة زمنية أطول، ويتحدد معدل الفائدة على هذا القرض على مستوى أسعار الفائدة في السوق، حجم القرض تاريخ إستحقاقه، والأهلية الإئتمانية للشركة المقترضة.

وتسدد قروض المدة عادة على أقساط دورية متساوية إلا أنه قد لا تكون أقساط التسديد هذه متساوية بإستثناء آخر دفعة التي تكون أكبر من سابقتها.¹

تبويب القروض بحسب المقترضين:

وتنقسم القروض طبقاً لهذا المعيار إلى:

- ✓ قروض للأفراد وقروض للشركات والبنوك الأخرى؛
- ✓ قروض للقطاع الخاص وقروض للحكومة والقطاع العام؛
- ✓ قروض المستهلكين وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال؛
- ✓ قروض للعملاء وقروض لآخرين.

ويدخل تحت كل نوع تقسيمات فرعية، وتقوم التقسيمات أساساً على نوعية ومهنة المقترضين ويفيد في وضع سياسات الإقراض الملائمة التي تحبذ نوعية دون الأخرى بناء على البيانات التي تتجمع بهذا الخصوص.

المطلب الثالث: أهمية القروض البنكية

تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته، إذا تمثل الجانب الأكبر من إستخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية للقروض المصرفية عناية خاصة.

ويضاف إلى ذلك أن إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائماً إلى زيادة أهمية الفوائد والعمولات، وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتبدير وتنظيم ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة إحتياجات السحب من العملاء.

¹ أحمد يوراس، تمويل المنشآت الإقتصادية دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2008، ص42-43.

وتعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول (كمية وسائل الدفع)، وتلعب القروض دوراً هاماً في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة والحصول أحياناً على سلع الإنتاج ذاتها.

كما تساعد القروض الوسيطاء (تجار الجملة والتجزئة) في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل، وباختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج والتوزيع والإستهلاك، ويعني ذلك أن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الإقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.¹

وتعد إدارة البنك المسؤولة عن سلامة وإدارة الأموال المقدمة من المساهمين والمودعين الموجودة تحت إشرافها، وتحاول الإدارة التوفيق بين المصالح المتضاربة، إذا يطلب المساهمين الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح ولن يتسنى ذلك إلا بإتباع سياسة سهلة في منح القروض، وعلى النقيض من ذلك يتوقع المودعون اتباع سياسة محافظة تضمن لهم سلامة ودائعهم ويعني ذلك سيولة التوظيفات على حساب نقص الإيرادات.

وفي الوقت نفسه تتركز مصالح المجتمع في إتباع البنوك سياسة سليمة تضمن تقديم قدر كاف من الائتمان القصير الأجل لسد الحاجات المشروعة للأموال باقل تكلفة ممكنة بينما تتوقع بعض الحكومات من البنوك المساهمة في تمويلها بالإكتتاب أو بشراء صكوكها حتى تقابل أعباءها المالية المتزايدة، فعلى الإدارة إذن النظر إلى كل هذه الرغبات المتباينة والعمل على التنسيق المستمر بينها حسبما تراه مراعية أثر ما تتخذه من قرارات على الحالة الإقتصادية السائد و الحالة المالية للبنك.

كما تراعى الإدارة الإعتبارات الهامة التي تمليها عليها الأصول المصرفية السليمة وتلك التي تحددها السلطات المالية المهيمنة على النظام المصرفي، عن طريق نظام الائتمان

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 104-105.

يستطيع البنك أن يمنح عملاءه قروضاً بمبالغ كبيرة على الرغم من الاحتفاظ بإحتياطي نقدي قليل نسبياً، فالبنوك تقرض أضعافاً ما يودع عندها بوساطة الأفراد والشركاء، وهكذا يوصف البنك بأنه (صانع القرار).

ولكن رغم ذلك فالإئتمان قد لا يخلو من احتمالات الأضرار بالإقتصاد الوطني، فالإئتمان أداة حساسة يجب أن تستخدم بمنتهى الحذر وطبقاً لأصول وقواعد اذا انحرف عنها الجهاز المصرفي تسبب أضرار قد تصل إلى درجة الخطورة مثال:

1- قد تتسبب الأجهزة الائتمانية في حالة التضخم إذا ما أسرفت في خلق الإئتمان، إذا المبالغة في تيسير الإئتمان قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بما لهذا الأخير من مضار.

2- إن المبالغة في كيفية استعمال الإئتمان قد تؤدي إلى إسراف لامبرر له من جانب رجال الأعمال والأفراد.¹

قد يبالغ الأفراد في الإنفاق إذا وجدوا سهولة في الحصول على إئتمان استهلاكي يمكنهم من شراء سلع معمرة تفوق أسعارها امكاناتهم الداخلية (مثل السيارات والثلاجات والأجهزة الإلكترونية) كذلك قد يتساهل المنتجون في الإنفاق أكبر من اللازم إذا شعروا أنهم لا ينفقون من أموالهم بل من اموال مقترضة، وهذا الإسراف في الإستثمار سوف يؤدي إلى تراكم إنتاجي. وبالتالي تكون الإمكانيات قائمة لظهور الآثار الكسادية.

3- قد يكون تيسير الإئتمان أكثر من اللازم سبباً في دعم مشروعات ضعيفة ذات كفاية إقتصادية منخفضة.

وينتج عن هذا أن تبقى في المجتمع نشاطات تسير على أسس غير إقتصادية.

¹ عبد الله خبابة، الإقتصاد المصرفي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص 42-43.

المبحث الثالث سياسات وإجراءات منح القروض البنكية

هناك سياسات وإجراءات للإقراض لابد من وجودها لإدارة العمليات المصرفية الخاصة بالقروض والتمويل بكفاءة عالية، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم سياسة الإقراض ثم مكونات والعناصر المؤثرة فيها وأخيراً إجراءات منح القروض.

المطلب الأول: مفهوم سياسة الإقراض والعوامل المؤثرة فيها

أولاً: مفهوم سياسة الإقراض

يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناءً على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض.¹

أوهي مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تحددها الإدارة العليا، لكي تهتدي بها المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض ويسترشد بها متخذوا مختلف القرارات عند البدء في طلبات الإقراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات، وبعد اتخاذ قرارات بشأنها.²

ويقوم كل بنك بوضع سياسة له للإقراض يوضح فيها المجالات التي يقدم لها القروض ونوعيات العملاء الذين يتعامل معهم، والشروط الأساسية للأنواع المختلفة من القروض، والسلطات الإدارية التي لها حق منح القروض وحدودها.³

وعلى هذا الأساس فإن سياسة البنك التجاري يجب أن يشمل القواعد التي تحكم النواحي الآتية:

- ✓ الحجم الإجمالي للقروض التي يمكن للبنك أن يمنحها؛
- ✓ أنواع القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها؛

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 118 .

² منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، مصر، 2002، ص: 135.

³ <http://www.abahe.co.uk>, Le conselte 10/04/14 .

✓ سعر الفائدة على القروض؛

✓ إستحقاق القروض؛

✓ الضمانات التي يمكن أن يقبلها البنك؛

✓ معايير أهلية العميل للإقراض؛

✓ متابعة القروض وتحصيلها.

وبصفة عامة فإن سياسة الإقراض يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

- (1) أن تشمل القواعد العامة التي تحكم نشاط الإقراض في البنك على أن تكون الإجراءات التنفيذية لتلك السياسة في صورة تعليمات مستقلة.
- (2) أن تكون هذه القواعد مرنة بحيث تسمح بحرية الحركة للمسؤولين عن نشاط الإقراض، وذلك حتى لا يتم الرجوع إلى مستويات الإدارية الأعلى في كل كبيرة وصغيرة.¹
- (3) أن تكون هذه السياسة مبلغة إلى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض. وهنا قد يثار تساؤل حول ما إذا كان من الضروري أن تكون سياسة الإقراض مكتوبة أم لا؟ والإجابة عن هذا التساؤل هي أنه من الضروري أن تكون سياسة الإقراض مكتوبة وذلك للأسباب التالية:

- (1) أن وجود سياسة الإقراض يحقق التماثل في قرارات المعنيين بشئون الإقراض في البنك.
- (2) أن سياسة الإقراض المكتوبة تحد من التضارب في فهم القواعد المختلفة من جانب المختصين.
- (3) يمكن لأي شخص الإطلاع على هذه السياسة في أي وقت.
- (4) يمكن تعريف عملاء البنك بها بسهولة.
- (5) تقدم أساساً واضحاً للثواب والعقاب.

ثانياً : العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض

تتعدد العوامل المؤثرة في صياغة الاقتراض و لعل من أبرزها مايلي:

الظروف و الأوضاع الاقتصادية:

¹ حسن محروس، إدارة المنشآت المالية، كلية التجارة - جامعة عين الشمس، بدون سنة نشر، ص126.

حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض المصرفية بشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي في المجتمع، مع الأخذ في الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل دورة نشاط الاقتصادي إذ تبدأ إجراءات الإعداد للقروض قبل موسم الاقتراض كما تنتهي الدورة بعد الموسم بشهر، كما تؤثر حالات الرواج والكساد بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإبداع والإقراض على السواء.

1. موقع البنك:

يحدد موقع البنك بدرجة كبيرة نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

2. تحليل التكلفة والمخاطر لعملية الائتمان:

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنوك دالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة و على البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه آخر جنيه مودع تتبارى مع العائد الحدي من آخر جنيه مقرض أو مستثمر. وكلما كبر حجم البنك كلما زادت لدى الإدارة مرونة أكبر في توظيف الموارد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة، حيث الودائع الجارية تكلف البنك مجموعة من النفقات، ولهذا تقوم البنوك باستخدام فكرة تخصيص الأصول لوضع صورة متكاملة بين الحجم والتكلفة وتواريخ الإستحقاق بالنسبة لإستخدامات مختلفة الموارد، وترجع أهمية الإعتماد على هذه الفكرة في أنها تعتبر بمثابة إطار لتقييم الربحية لمختلف أوجه الموارد المتاحة ويتم ذلك في إطار المعادلة الآتية:

العائد الصافي المتوقع = العائد الكلي من الائتمان - مصاريف التشغيل والإدارة - المخاطر المقدرة.

بحيث يمثل العائد الكلي المتوقع سعر الفائدة المتفق عليه علاوة على ما يحصله البنك من عملات ومن عوائد في العمليات نتيجة منح القرض، وهذه العوائد من الصعب حصرها وقياسها كما أن القرض له نفقات تشغيل وحجم المخاطر يتمثل في إحتمال تعثر المدين في سداد المتبقي من ديونه أو قيامه بسداد جزء منها، وتغيير سعر الفائدة مما هو منح القرض، وبالتالي يحدد معدل المخاطر لكل نوع من أنواع النشاط ويمكن لإدارة بنك الإعتماد على معدل الفائدة مقارنة بالمخاطرة المنتظرة لصياغة الإطار الرئيسي للقرارات المتعلقة بمنح القروض.¹

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 127. 128.

المطلب الثاني: مكونات سياسة الإقراض

سوف نتناول في هذا المطلب إلى مكونات سياسة الإقراض المتبعة من طرف البنك:

1) تحديد سلطات منح القرض:

ويقصد بذلك تحديد المسئول عن منح أي الأحجام من القروض، وبعبارة أخرى فإنه يتم وضع حد معين من المبالغ التي يكون لكل من المسئولين عن الإقراض أو لكل من المستويات الإدارية المختلفة سلطة الموافقة عليها، وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من البنوك: البنوك ذات الوحدة الواحدة، والبنوك ذات الفروع، وذلك على النحو التالي:

أ- البنوك ذات الوحدة الواحدة:¹

وهو النوع السائد في الولايات المتحدة وبعض الدول الأخرى، حيث إن أكثر البنوك ليست لها فروع في ولايات أخرى أو في مدن أخرى، وفي هذا النوع من البنوك فإن الذي يباشر عملية إقراض العملاء هو الموظف المختص بالقروض والذي يكون مقيداً بحد معين لقيمة القرض الواحد للعميل الواحد والقروض الذي تزيد عن هذا الحد يملك سلطة الموافقة عليها كبار الموظفين في حدود مبلغ معين أيضاً، وما يزيد عن ذلك تتولى لجنة القروض البت فيه.

ب- البنوك ذات الفروع:

وهو النوع من البنوك السائد في مصر وبريطانيا وبعض الدول الأخرى، وفي هذا النوع من البنوك تتدرج سلطة منح القروض من رئيس مجلس الإدارة إلى مدير عام الإئتمان إلى مدير الفرع، وفي بعض الدول قد يوجد منصب مدير المنطقة ليشكل حلقة أخرى بين الفروع والمركز الرئيسي، ويلاحظ في هذه البنوك وجود قدر أكبر من اللامركزية حيث لا يعقل قيام المركز الرئيسي بلا البت في جميع طلبات القروض التي ترد إلى كل الفروع، وتتحدد سلطة منح القروض في البنوك ذات الفروع بأن يكون لكل مدير فرع حد معين لمبلغ القرض الذي يمكنه الموافقة عليه، وما يزيد عن هذا الحد يرفع إلى المركز الرئيسي سواء كان المختص بموافقة مدير العام أو لجنة القروض أو رئيس مجلس الإدارة.

¹ حسن محروس، مرجع سبق ذكره، ص 130.

(2) تحديد حجم الأموال الممكن إقراضها:

باعتبار الإقراض الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية يجب أن تتضمن سياسة الإقراض بعض الإرشادات بصدد الحجم المرغوب من الإقراض الذي يمكن أن يقدمه المصرف، فهناك مصدر أخرى لاستخدامات الأموال والتي تؤثر على حجم القروض. يجب على إدارة المصرف أن تخصص جزء من هذه الأصول لمقابلة متطلبات الإحتياطي النقدي وأيضاً لإشباع متطلبات السيولة التي تنتج من مسحوبات الودائع، كما أن على الإدارة أن تحتفظ بجزء من الأصول لاستثمارها في الأوراق المالية طويلة الأجل لتحقيق مزايا التنويع في الأصول وتدنية الدخل الخاضع للضريبة، بالإضافة إلى عوامل أخرى ممكن أن تؤثر على حجم القروض مثل متطلبات الإئتمان في المجتمع الذي يوجد به البنك (المصرف) وكذلك خبرة الإدارة لخدمة الأنواع المختلفة من القروض التي يتطلبها أفراد المجتمع.¹

(3) تحديد المنطقة التي يخدمها البنك:

ويتوقف حجم المنطقة التي يغطيها لنشاط الإقراض في البنك وفقاً لمجموعة من العوامل، في مقدمتها حجم الموارد المناخية والمنافسة التي يلقيها البنك في المناطق المختلفة فضلاً عن طبيعة المناطق المختلفة وحاجة كل منها للقروض. ويضاف إلى ذلك مقدرة البنك على التحكم في إدارة القروض والرقابة عليها.

(4) تحديد أنواع القروض:

ترجع أهمية تحديد أنواع القروض التي يمكن أن يمنحها البنك إلى طبيعة نشاط المقرض والبنك وهذا الأخير قد يكون مقيد كلياً أو جزئياً بالقوانين السارية في الدولة والتعليمات التي تصدرها السلطات النقدية ومن الممكن أيضاً أن تتحكم طبيعة مصادر الأموال في البنك وخاصة الودائع، والتي من الممكن أن تتحكم في أنواع القروض التي يمنحها البنك.

(5) تحديد الضمانات التي يقبلها البنك:

سبق الإشارة إلى تبويب القروض حسب أنواع الضمانات، مع مراعات أنه عندما يقوم البنك بمنح قرض مقابل ضمان عيني فإنه يراعى في أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض والفرق بينهما يسمى الهامش، وعادة تختلف نسبة الهامش على

¹ رضا رشيد عبد المعطي، إدارة الإئتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص: 209.

الضمانات المختلفة من بنك لآخر، وذلك في ضوء القواعد الإسترشادية التي يضعها البنك المركزي في هذا الشأن، ويرجع هذا الاختلاف إلى إختلاف تلك الضمانات من حيث سهولة التعريف، ثبات القيمة السوقية، ومدى قابليتها للتلف وغيرها من العوامل.¹

(6) تحديد سعر الفائدة على القروض:

تتأثر أسعار الفائدة على القروض بصفة عامة بعدة عوامل أهمها:

- أسعار الفائدة السائد في السوق؛
- درجة المنافسة في السوق؛
- حجم الطلب على القروض؛
- حجم الأموال المتاحة لدى البنوك،
- تكلفة إدارة القرض؛
- أسعار الفائدة على الودائع؛
- سعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي؛
- المركز المالي للعميل المقترض؛
- درجة المخاطرة التي يتضمنها القرض؛
- حجم القرض؛
- أجل القرض؛
- ما إذا كان القرض بضمان أم بدون ضمان.

وعندما يقوم البنك بتحديد سعر الفائدة على القروض التي يمنحها فإن ذلك لايعني بالضرورة أن يحدد نسبة معينة لسعر الفائدة على القروض، ولكنه قد يكتفي بتحديد أساس حساب هذا السعر، وبعبارة أخرى فإن البنك قد يضع مدى معيناً لسعر الفائدة على القروض إسترشاداً بسعر الخصم الذي يحدده البنك المركزي بالإضافة إلى سعر الفائدة على الودائع بحيث يختلف سعر الفائدة على الودائع طبقاً لنوعية القرض أو نوعية العميل المقترض.²

(7) سجلات القرض:

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 119.

² حسن محروس، مرجع سبق ذكره ، ص133.

حيث توضع سياسة الإقراض النماذج والسجلات المطلوبة إستيفاؤها أو الإحتفاظ بها، مثل طلب القرض، ومذكرة إستلام عن عميل، ميزانيات العملاء و الحسابات الختامية وعدد السنوات، تقارير المراجع الخارجي، سجل التاريخى بنط العميل في تسدسد القرض في الماضى، نماذج متابعة القرض.

8) نظام متابعة القروض وكيفية معالجة القروض المتعثرة:

وفي هذا الإطار تتحدد سياسة الإقراض والإجراءات الواجب إتباعها ليس فقط في منح القرض ولكن أيضاً في متابعة تحصيله وتحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط والحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر أو المتغير والحالات الواجب تحويل الموضوع للقضايا والنقاضي وكيفية عرض وتبويب القروض المتغيرة على الإدارة الأعلى.¹

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض

تتمثل الإجراءات في الخطوات لأداء عمل معين بنتابع معين، وهي أدوات وضع السياسة موضع التنفيذ، وفيما يتعلق بالإقراض فإن إجراءات منح القروض تتمثل في الخطوات التفصيلية التي يقوم بها كل من العميل والبنك منذ حضور العميل إلى البنك للإقراض وحتى قيامه بسداد القرض.

1- تقديم طلب الإقراض:

تقوم البنوك التجارية عادة بإعداد نموذج مطبوع لطلب الإقراض ليقوم العميل بإستفاء بياناته وتسليمه للموظف المختص، ويتضمن طلب الإقراض البيانات الخاصة بكل من العميل والقرض المطلوب والمشروع المطلوب له القرض، وهذه البيانات تشمل: إسم العميل، عنوانه، إسم الشركة، عنوانها، نوع القرض المطلوب، الغرض منه، حجم القرض، إستحقاق القرض، نوع الضمان، قيمة الضمان، . إلخ.²

2- دراسة طلب القرض المقدم من العميل:

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره ، ص 124.

² حسن محروس، مرجع سبق ذكره، ص 143.

بعد أن يكون البنك قد أحاط بمجموعة من الإعتبارات السابقة التي يقرر في ضوءها إمكانية إستخدام أمواله في منح الإئتمان، وعند تقدم العميل بطلب الحصول على قرض ينبغي دراسة طلب العميل من خلال:

دراسة موقف العميل طالب الإئتمان وذلك من النواحي التالية:

أ) نية العميل ورغبته في السداد (سمعة العميل) وهي من القواعد الأساسية في تحليل وبحث طلبات الإئتمان وإذا ماتوافر هذا الشرط يمكن لعاملين في إدارة الإئتمان دراسة باقي القواعد المحددة لمنح الائتمان.¹

وسمعة العميل هامة سواء كان القرض كبيراً أم صغيراً بضمان أو بدون ضمان وعادة مايلجأ البنك إلى البحث في هذا الشرط عن طريق الرجوع إلى سجلات البنك للبحث في تعامل العميل السابق مع البنك فضلاً عن دراسة كل مايتعلق بظروف العميل وكل مايمكن أن يؤثر في رغبته في الوفاء بالتزاماته حسب التعاقد .

ب) كفاءة العميل الفنية والإدارية والمالية: وتظهر أهمية هذا العنصر بسبب تعقد النظم الإقتصادية والتغيرات السريعة في محيط الأعمال وعلى من يقوم ببحث القرض أن يثير عدداً من الأسئلة التي تتصل بمدى قدرة العميل وكفاءته الإقتصادية والإدارية.

ج) رأس مال العميل: ويمثل هذا العنصر من وجهة نظر مسئولى الائتمان في البنك هامش الأمان لدائني العميل كما أن توافر رأس مال كاف للعميل شرط أساسي لتشغيل عملياته تشغيلاً كفئاً ويحدد رأس المال الكافي بالأموال اللازمة لكي يباشر العميل نشاطه وهذا يعني تقديم الأموال اللازمة.

د) الظروف الإقتصادية التي يمر بها نشاط العميل والإقتصاد القومي على حد سواء ومعنى ذلك أن تكون فرع النشاط الذي يمارسه يمر بمرحلة رواج وإزدهار أو ثبات على الأقل ولايمر بملوحةبوط وإنكماش وإندثار.

أما الظروف التي يمر بها الإقتصاد القومي في مجموعة فيقصد بها أن الإقتصاد القومي قد يمر بفترة رواج وإنتعاش، وقد تصاحب هذه الفترة ظهور التضخم أياً كانت درجته وغالباً مايبعث ذلك على التفاؤل الذي يقود إلى التساهل مع العملاء، وتبدو خطورة

¹ عبد الرحيم عاطف جابر طهتنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص283.

ذلك عند إنقلاب الأموال وظهور فترات الإنكماش والسداد، لذا وجب الإهتمام من جانب مدير الائتمان بهذه الحالات والتنبه لوقوعها وإحتمالات أثارها على نشاط العميل.

هـ) الضمانات: وتلعب دوراً هاماً في إشعار العميل بمشاركته بالعبء الأكبر في التمويل ويجدية المساهمة فيه.¹

وأحياناً يمنح الائتمان بدون ضمان عيني اكتفاء بمركز العميل المالي وما قد يقدمه من ضمانات شخصية مناسبة، وفي هذه الحالة تجرى الدراسات اللازمة عن الضامن من حيث سمعته ومركزه المالي وقدرته على الدفع وذلك قبل النظر في قبول ضماناته، كما تمنح بعض التسهيلات بضمانات عينية يحتفظ بها البنك احتياطياً لعدم السداد، فإذا ماتعثر العميل في سداد القرض كان الملجأ الأخير للبنك هو التنفيذ على ما قدم من ضمانات وتحويلها إلى مال سائل، وبهذا فإن تقييم البنك لمدى قوة الضمانات العينية يتوقف على مدى سهولة تحويلها إلى مال سائل ويحتسب البنك الإحتياطي المناسب للضمانات تتماشى بسمعته مع مدى النقص المحتمل في قيمة الضمان لدى تحويله إلى مال سائل، ويراعى البنك لدى قبوله الضمان التحقق من أنها تتوفر فيها صفات شيوع الإستعمال وسهولة التصريف وعدم القابلية لتقلبات العرض والطلب والتلف السريع أو التأثير بالعوامل الطبيعية أو ثقبات الأذواق.

3 - وضع برنامج رد القرض:

من المعروف أن أي قرض يمكن سداه بإحدى طريقتين: الأولى: أن يسدد القرض وفوائده دفعة واحدة في نهاية الأجل المتفق عليه، الثانية: أن يسدد القرض وفوائده على أقساط سنوية.. إلخ. وتتناسب الطريقة الأولى مع القروض قصيرة الأجل، كما تتناسب مع القروض الموسمية بحيث يتم سداد القرض وفوائده في نهاية الموسم من إيرادات النشاط الذي تم تمويله، أما الثانية فتتناسب مع القروض متوسطة وطويلة الأجل، والتي تستخدم أساساً في تمويل عمليات إستثمارية تحقق عائداً دورياً بفترة طويلة نسبياً، إذ يصعب على المقترض في هذه الحالة سداد القرض وفوائده دفعة واحدة حيث أن قيمة القرض تكون كبيرة عادة.

وحتى يطمئن البنك أن أمواله سوف تعود إليه فإنه من الضروري وضع برنامج للسداد حتى يتمكن البنك من تدبير الإستخدامات المناسبة لتلك الأموال، وحتى يمكنه الوفاء

¹ مرجع نفسه، ص 284-285.

بالتزاماته إتجاه كل من المودعين والمقترضين المرتقبين، ومن الناحية الأخرى فإن البرنامج المحدد لرد القرض يربح المقترض، لأنه سوف يعلم مقدماً المبلغ التي سيردها وتاريخ أيضاً .

أما عن مصادر سداد القرض فإنها قد تأخذ أحد الأشكال الآتية:

أ) **تصفية الأصول المرهونة:** ويعتبر هذا المصدر آخر وسيلة يلجأ إليها البنك لإسترداد أمواله، لأن بيع الأصول الضامنة يعني أن العميل قد عجز عن السداد من واقع رادادات نشاطه، ويعني اللجوء لهذا المصدر ان البنك قد منح القرض إعتداداً على حسن السمعة ومثانة مركزه المالي، وقد تؤدي تصفية الأصل أو الأصول الضامنة إلى إنخفاض قيمتها السوقية، مما يسبب خسائر للعميل وأيضاً إحتمال للبنك إذا كان إنخفاض في قيمة الأصل يفوق قيمة الهامش الذي سبق للبنك تحديده على هذا الأصل.¹

ب) **الإقتراض من مصدر آخر:** ويعتبر هذا المصدر غير سليم أيضاً، لأنه لايعد أن يكون نقلاً لمديونية العميل من البنك لبنك آخر، وهذا ما قد لا يستطيع العميل تنفيذه، وبالتالي فإنه إذا كان البنك يعلم مقدماً أن العميل سوف يسدد القرض بالإقتراض من مصدر آخر فلي ذلك يعتبر مؤشراً على أن العملية المراد تمويلها لن تنتهي في موعد إستحقاق القرض، أي أنها تحتاج إلى أموال لآجال طويلة.

ج) **الإعتماد على التدفقات النقدية:** ويعتبر هذا المصدر أفضل مصدر يمكن الإعتماد عليه لسداد القرض حيث أن القرض يجب سداه من عائد النشاط الذي يتم تمويله فإنه يتم تقدير التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك النشاط وتوقيت هذه التدفقات، ثم ترتب برنامج السداد طبقاً لهذا التوقيت، وهناك تحفظ على ذلك يتمثل في إحتمال أن التدفقات النقدية قد تذهب إلى زيادة بعض الأصول المتداولة أو الثابتة أو تذهب إنقاص بعض الخصوم المتداولة (أي سداد بعض الديون قصيرة الأجل).

د) ويمكن التغلب على ذلك بالحصول على خطة التدفقات النقدية للعميل عن الفترة المقبلة بهدف التعرف على الفترات التي سيكون العميل فيها بحاجة إلى تمويل إضافي، وكذلك الفترات التي سيكون فيها بحاجة إلى تمويل إضافي، وكذلك الفترات التي يتحقق فيها فائض يسمح بسداد القرض أو القسط.

¹ حسن محروس، مرجع سبق ذكره، ص 157.

4- متابعة القرض:

الهدف من هذه المتابعة هو الاطمئنان على حسن سير المؤسسة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة، وقد تظهر من خلال المتابعة بعض التصرفات من المقترض والتي تتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ على حقوق البنك أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.¹

كما يحدد فترات المتابعة وهل هي نصف سنوية أو ربع سنوية أو حتى شهرية طبقاً لظروف القرض وظروف العميل وطبقاً للقواعد المنظمة لذلك في سياسة الإقراض. وعادة ما تتناول المتابعة النواحي التالية:

- إعادة الإستعلام عن العميل؛
- المركز المجمع للعميل وحركة حساباته بالبنك؛
- إعادة تحليل المركز المالي للعميل؛
- التأكد من إستخدام القرض في الغرض الذي منح من أجله.

5_ تحصيل القرض:

عندما تسير جميع الإجراءات بشكل سليم فإن العميل سوف يسدد القرض دون عناء، ولكن تظهر المشاكل عند عدم السداد ويطلب تأجيل سداذه، فيجد البنك نفسه أمام أحد الأمرين: الأول: أن ظروف العميل تستدعي التأجيل فعلاً، وهنا يمكن للبنك الموافقة على تجديد القرض أو جزء منه مع مراعاة مايلي:

- ✓ ألا يكون باقي الدائنين قد قاموا بإتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل؛
- ✓ إحتساب فوائد التأخير للأموال المراد تأجيل سداذها سواء كانت تمثله كله أو جزء منه؛
- ✓ إضافة الفوائد المستحقة على القرض الأصلي إلى ذلك القرض وإحتساب الفوائد الجديدة على المبلغ ككل؛
- ✓ إذا كان المخرج الوحيد من المأزق الذي يواجهه العميل هو منحه قرضاً إضافياً فإنه من الأفضل للبنك منح العميل هذا القرض الإضافي، وبذلك يكون قد أنقذ أمواله والعميل.

¹ محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤشرات المالية، البورصة و البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر 2000، ص 282.

الثاني: أن هناك خلافاً واضحاً في إدارة المشروع أو في مركزه المالي أو أن العميل يراوغ في السداد، وفي هذه الحالة فإن البديل الوحيد المتاح أمام البنك هو إتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل لإستيفاء حقوقه قبل أن تزداد أحوال العميل تدهوراً¹.

وبصفة عامة تسأل إدارة الائتمان على مايلي:

1. تحليل المعلومات عن طالب القرض؛
2. تحليل البيانات التي سبق جمعها والخاصة بسمعة العميل ومركزه المالي؛
3. تحليل الأوضاع المستقبلية لطالب القرض؛
4. إعداد التوصيات حول الطلب المقدم للحصول على الائتمان، ويترك أمر إتخاذ القرار للمستوى الإداري المسئول سواء كان فرداً أم لجنة.²

¹ حسن محروس، مرجع سبق ذكره، ص 160 - 161.

² عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007-2008، ص 263.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل إستنتجنا أن القطاع البنكي يعتبر من أهم الركائز التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، بحيث يلعب دورا هاما في رفع كفاءة الاقتصاد وتوفير التمويل اللازم لكل القطاعات، وتعتبر البنوك التجارية من أهم أنواع البنوك نظرا للدور الذي تضطلع به والوظائف التي يقوم بها.

وبالرغم من تعدد وظائف البنوك التجارية إلا أن منح الإقراض يعتبر من أهم وأخطر وظائفها، لذلك تقوم إدارة البنك برسم سياسة الإقراض محددة المبادئ، والأسس، والتي تنظم منح الائتمان وأنواع الأنشطة الاقتصادية التي يمكن أن تمويلها وكيفية تقدير مبالغ القروض المطلوب منحها وأنواعها وأجالها وشروطها الرئيسية، وتعتبر المعرفة بالظروف الاقتصادية والنسبة المحيطة بالبنك (محددات طلب وعرض الإقراض) نقطة البداية في رسم استراتيجية البنك والسياسات الواجبة إتباعها تنفيذا لهذه الإستراتيجية، حيث أن محور التفكير الائتماني بالبنك ليس مجرد تقديم للأموال لأي نشاط اقتصادي، بل امتداد ذلك النشاط الذي يتفق والأهداف الاقتصادية العامة في تحقيق الاستقرار الإقتصادي وتنمية مختلف القطاعات، وفي ظل الإمكانيات التي يتوفر عليها القطاع الزراعي، نحاول معرفة مدى تأديته لأدواره الأساسية والمتمثلة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

التنمية الزراعية ودورها في ترقية الاقتصاد الوطني

تمهيد:

تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسة الإقتصادية والإستثمار في العديد من برامج التنمية والإصلاح الإقتصادي، ويعد القطاع الزراعي في الجزائر من بين القطاعات الإستراتيجية، لذلك حظي بالعناية والإهتمام الكبير من طرف السلطات، فطبقت عليه الكثير من الإصلاحات والسياسات بغية النهوض به وتطويره، ونظراً لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكمقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل ومساهمته في الناتج الداخلي الخام وفي نصيب الفرد منه.

ولتحليل هذا الفصل قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنمية الزراعية.

المبحث الثاني: أهم السياسات الزراعية في الجزائر.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي ودوره في التنمية الإقتصادية بالجزائر.

المبحث الأول : ماهية التنمية الزراعية

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الإقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الوسائل عن مفهوم التنمية الإقتصادية وأهدافها، لذا لابد أن نعطي مفهوماً للتنمية الإقتصادية قبل التطرق لمفهوم التنمية الزراعية.

المطلب الأول: أساسيات التنمية الإقتصادية

سوف نتناول في هذا المطلب إلى مفهوم وأهمية التنمية الإقتصادية.

أولاً : مفهوم التنمية الإقتصادية

(1) مفهوم التنمية

التنمية هي تلك العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الإجتماعية والسلوكية و الثقافية والنظم السياسية والإدارية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي وإستئصال جذور الفقر المطلق في المجتمع.¹

(2) مفهوم التنمية الإقتصادية:

التنمية الإقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق إستنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات لإنتاج من خلال إنماء مهارات و الطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.

ومن ثم فإن التنمية الإقتصادية تتطوي ليس فقط على تغييرات إقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الإجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الإقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي Real National Income (أو الإنتاج القومي الحقيقي) وكذلك في نصيب الفرد منه.

¹ سلامة رمزي على إبراهيم، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، طبعة 2، الإبراهيمية، مصر، 1990، ص 109.

وهذا التحسن في الدخل (أو الإنتاج) يساعد على زيادة الإدخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، وتساعد هذه بدورها على دعم الإنتاج والدخل.¹

لقد أعيد تعريف التنمية الإقتصادية في منتصف السبعينات لتصبح "عملية خفض أو القضاء على: الفقر، وسوء توزيع الدخل، والبطالة .. وذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الإقتصادي"، وباختصار أصبحت التنمية "عدالة توزيع من خلال النمو الإقتصادي".²

وهناك تعريف آخر يعرف التنمية الإقتصادية على أنها العملية التي تحدث من خلال التغيير شامل ومتواصل في هيكل الإقتصاد الوطني مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتغيير هيكلي في الإنتاج.³

ومما سبق يمكننا القول أن التنمية الاقتصادية الشاملة هي عملية اقتصادية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وموفرًا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي.

نستنتج من التعريف السابق أن التنمية تتضمن العناصر التالية:

- 1- التنمية هي عملية مجتمعية واعية بمعنى أنها عملية إرادية تشارك فيها جميع الفئات بالمجتمع وهي عملية واعية لأنها محددة الأهداف حسب برنامج طويل المدى.
- 2- عملية موجهة عن طريق إدارة للتنمية ولها قدرة الاستخدام لموارد المجتمع من أجل تحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية.
- 3- إيجاد تحولات هيكلية في المجال الاجتماعي والمجال السياسي والمجال الثقافي والمجال الاقتصادي.

¹ محمد عبد العزيز عجيبة و محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية مفهومها -نظرياتها- سياساتها ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص20.

² سلامة رمزي علي ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 108.

³ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية، مصر، 2000، ص17.

4-تحقيق تزايد منظم في قدرات المجتمع المتعددة: (القدرات الاجتماعية والسياسية، القدرات الثقافية والعلمية، القدرات الاقتصادية.

5-المناخ الاجتماعي والسياسي: إن عملية التنمية تطلب توفر المناخ السياسي الملائم والبيئة الاجتماعية المناسبة بحيث يتحقق في هذا المناخ:

✓ ارتباط المكافأة بالجهد المبذول؛

✓ تعميق متطلبات المشاركة؛

✓ توفير الاحتياجات الأساسية في ظل نظام عادل لتوزيع الثروة؛

✓ تحقيق الأمن الشامل الفردي والجماعي والقومي.¹

ثانياً : أهمية التنمية الاقتصادية

إن أهمية التنمية الاقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين:

1: التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة:

من ألى تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة وفي هذا الإطار لابد من أن نشير إلى مجموعة العوامل التي تساعد على حدة هذه الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

(أ) **مجموعة العوامل الاقتصادية:** تمس هذه العوامل الجانب الإقتصادي، وهي تتمثل في:

✓ التبعية الاقتصادية للخارج؛

✓ سيادة نمط الإنتاج الواحد؛

✓ ضعف البنيان الصناعي؛

✓ ضعف البنيان الزراعي؛

✓ نقص رؤوس الأموال؛

✓ انتشار البطالة وخاصة البطالة المقنعة؛

✓ انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة؛

✓ استمرارية أزمة المديونية الخارجية؛

¹ عبد الله خبابة ، محاضرة بعنوان إقتصاد تمويل التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 14.

✓ ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الإيداع.

ب) **مجموعة العوامل الغير إقتصادية:** وتمس العوامل الجانب الغير الإقتصادي، وهي بدورها تتمثل في:

✓ الزيادة السكانية الهائلة؛

✓ إنخفاض المستوى الصحي؛

✓ إنخفاض مستوى التعليم؛

✓ إرتفاع نسبة الأمية.

وعليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعها تدريجياً وذلك بتبني رؤية واستراتيجية مدروسة وواضحة من أجل تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة.

2 : التنمية أداة للاستقلال الإقتصادي:

إن التنمية الحقيقية لابد أن تقوم على الإستقلال الإقتصادي وليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الإستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة إزدياد المشروعات التي تُقيمها هذه الدول بعد الإستقلال والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد ويعمق من روابط تبعية الدول النامية، ومن أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الإقتصادي للدولة، وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات بإستغلال الموارد المتاحة في الدولة إستغلالاً صحيحاً وكاملاً.¹

المطلب الثاني : مفهوم وأهداف التنمية الزراعية

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الإقتصادية، فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الإقتصادية وأهدافها.

أولاً : مفهوم التنمية الزراعية

¹ نوال جمعون، دور التمويل المصرفي في التنمية الإقتصادية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004-2005، ص

عرفت التنمية الزراعية على أنها: "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الإقتصادية".

كما عرفت بأنها "العملية التي تتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الإقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن".

كما يقصد بالتنمية الزراعية تنمية الإنتاج الزراعي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية بإستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معاً، وزيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث إنتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرضواختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية وإستخدام الآلات الزراعية تتفق وأحوال المجتمع الذي تنمي زراعته، والتنمية الزراعية تشمل كذلك تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي وتنمية الإنتاج الزراعي تشكل جزءاً هاماً من تنمية الناتج القومي خاصة في الدول الزراعية.¹

كما عرفت التنمية الزراعية على أنها عملية إدارة معدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية بإستصلاح الأراضي القابلة للزراعة، بقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فيها، وهو ما يمثل التنمية الزراعية الأفقية أو من خلال تكثيف رأس المال وإدخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في عمليات الزراعة والإستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي، بهدف إستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد إستغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية، وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية.²

ثانياً : أهداف التنمية الزراعية

إن زيادة النمو الزراعي بإستمرار يحقق إرتفاعاً في دخول العاملين في حقل الزراعة، وكذا عدالة توزيع الثروات المادية ووضع الزراعة في خدمة التنمية الإقتصادية الشاملة وفق

¹ محمد لمين نور، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة، 2011-2012، ص 96.

² محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإلتزام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر-3، غير منشورة، 2011-2012، ص 8.

سياسات وبرامج خاصة لهذا الغرض وهذا ما يعرف بالتنمية الزراعية و التي قد تساهم بشكل كبير في التنمية الإقتصادية الشاملة، وبصورة عامة نجد أن عملية التنمية الزراعية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد الزراعي، وهذا كون أن معظم البرامج التنمية الخاصة بالسياسات الزراعية تهتم بالمؤشرات الإقتصادية الزراعية والتي نلخصها في النقاط التالية:

1-زيادة إجمالي إنتاج الزراعي بصورة عامة حسب الطلب على المحاصيل الزراعية والتي تتم إما بالتوسع في المساحة المزروعة المتاحة وتطوير إنتاجية المشروعات الزراعية.

2-رفع مستوى الدخل الفردي في القطاع الزراعي وهذا بواسطة التوسع في المشاريع القائمة أو تنويع المشاريع من الناحية الإنتاجية وهذا لتحقيق فكرة التخصص و التنوع في المنتجات الزراعية.

3-الحد من الهجرة الريفية باتجاه المدن، فالتنمية الزراعية ترمي إلى خلق الفرص عمل جيدة في الريف كفيلة بإستعاب اليد العاملة العاطلة في الريف، وخاصة الشبانبة منها، وبالتالي التقليل من هجرتها إلى المدن (وهو ما يعرف بالهجرة الداخلية)، أو إلى الخارج (وهو ما يعرف بالهجرة الخارجية) بحثاً عن عمل لتأمين العيش له و لأفراد أسرته.

4- إقامة المراكز الخاصة بالإرشاد الزراعي والمراكز الصحية والثقافية والعناية بالمزارعين والعاملين في هذا القطاع، وهذا بالإهتمام بالبيئة الريفية والسكان الأرياف لإيقاف من نزيف الهجرة الريفية إلى المدن، وتجدر الإشارة على أن هناك تبايناً في الأهداف والوسائل من بلد لآخر وهذا حسب طبيعة الموارد المتاحة ونوعية النشاط الإقتصادي والظروف الإجتماعية المهيئة لعملية النمو الإقتصادي.¹

وتعمل التنمية الزراعية على تحقيق التكامل الإقتصادي في إستخدام مواردها بحيث يربط بين الأهداف العامة للتنمية الإقتصادية، كما هي وسيلة تستخدم لمقابلة إحتياجات المستقبل وزيادة القدرة على تحقيق الأمن الغذائي بشكل عام وعلى ضوء ذلك كان من الضروري إعداد إستراتيجية للتنمية الزراعية تتماشى والمستجدات المحلية والإقليمية والدولية.

إن صياغة أهداف عامة للتنمية الزراعية يجب أن يكون في إطار من التفهم الكامل للمشاكل والقضايا الرئيسية التي تعاني منها القطاع الزراعي وضرورة العمل على حلها أو

¹ عقيلة عبدلي، التلوث البيئي وأثره على التنمية الزراعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2003-2004، ص 6.

التخفيف من أثارها وأن يؤخذ في الإعتبار عند صياغته تلك الأهداف وآليات تحقق حجم الموارد المتاحة ونوعيتها والمحدثات الرئيسية للتنمية الزراعية وعلاقة القطاع الزراعي بالقطاعات الأخرى في الإقتصاد المحلي والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية المعاصرة، وأن يستفاد قدر الإمكان من التجارب السابقة ومن القدرات الحقيقية للإقتصاد، من خلال تقييم برامج التنمية السابقة.

ويجب أن يلاحظ أن أهداف التنمية الإقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص تتشابه مع بعضها قد تتعارض في كثير من الأحيان وقد يصعب الفصل بين الغايات والوسائل، فهدف في مرحلة ما قد يكون وسيلة لتحقيق هدف في مرحلة أخرى، كما يجب أن تكون الأهداف متناسقة مع الأهداف العامة للقطاعات الأخرى.¹

المطلب الثالث: شروط تحقيق التنمية الزراعية

إن توفر العديد من الشروط والإجراءات اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية والتي من شأنها الوصول بالقطاع الزراعي إلى دوره الحقيقي في تنمية الإقتصاد الوطني وهذا كون المراجع الزراعية تتميز بين وسيلتين عند معالجتها موضوع وسائل تحقيق التنمية الزراعية، وهاتان الوسيلتان يمكن حصرها كالتالي:

الوسيلة الأولى: زيادة الموارد الزراعية المتاحة وإستغلالها أحسن إستغلال كإنشاء مشاريع الري وإقامة السدود وإستصلاح أراضي جديدة والتي تدخل في إطار التوسع الأفقي إلى جانب زيادة المدخلات الزراعية كإستخدام الأسمدة والمبيدات وإدخال المكننة فكل هذه العوامل تؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض.

الوسيلة الثانية: زيادة الموارد الزراعية في الريف وإرشادها لزيادة الإنتاج وهذا بتنظيم العلاقات الإجتماعية بما يساعد على إستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتوفير الحوافز على الإنتاج وإعادة تنظيم الدورة الزراعية لتحقيق عائد أكبر من الأرض، بتوفير الخدمات الزراعية من تمويل وإرشاد وتسويق، فكل هذه العمليات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة

¹ زوبيدة سيار زوجة الموفق، دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر -3- ، غير منشورة، 2013-2014، ص 16.

الإنتاج الزراعي ومما سبق يمكن حصر طرق زيادة الإنتاج الزراعي أو زيادة النمو الزراعي والأنشطة الإقتصادية التي من شأنها أن تساهم في عملية تنمية الزراعة كالتالي:

1. طرق زيادة الإنتاج الزراعي:

إن طرق زيادة الإنتاج لزراعي، أي زيادة النمو الزراعي، تتمثل في الطريقتين التاليتين:

- التوسع الأفقي، والتوسع الرأسي.

التوسع الأفقي: تتمثل هذه الطريقة في عملية التوسع في الرقعة المزروعة وهذا بإستصلاح الأراضي الجديدة التي لم تكن مزروعة من قبل وإذا ما أهملنا المشاكل الإجتماعية التي قد تنجم عن عملية التوسع الأفقي بإضافة مساحات جديدة فإننا نجد أنفسنا أمام مشاكل إقتصادية مرتبطة بعملية التوسع الأفقي والتي نلخصها كما يلي:

ضخامة حجم الإستثمار اللازم: يتوقف حجم التمويل اللازم للإستثمار على طبيعة وحجم الموارد التي يجب توفيرها للإستغلال، فإستصلاح الأراضي يتطلب خزن وتوزيع المياه التي يتطلب موارد مائية كبيرة وخبزنها والتوسع بالإنفاق بها وإنشاء سدود وقنوات للري.¹

فكل هذا يتطلب مبالغ ضخمة وقد تستدعي قروض طويلة الأجل، وهذه العمليات تؤدي إلى ضخامة المشروع الإستثماري في القطاع الزراعي والذي يقف عائق في وجه التوسع الأفقي والزيادة في الإنتاج الزراعي، كما أن تكاليف الإستصلاح الزراعي قد تختلف حسب نوع التربة، وحسب مكوناتها وخلوها من الأملاح الضارة، كما تقل هذه تكاليف في الأراضي الخصبة التي تقتصر حاجتها إلى مياه الري فقط.

طول فترة الإستثمار: إن تحديد طول فترة اللازمة للوصول بالإستثمار إلى مرحلة الإنتاج ترتبط بضخامة ذلك الإستثمار، وهذا للوصول إلى مستوى إنتاجي يعادل متوسط إنتاج ما هو سائد، ولكن الفترة الزمنية تختلف في عملية الإستصلاح حسب النوع التربة السائد وكيفية إصلاحها.

¹ عقيلة عبدلي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

التوسع الرأسي: وتعني زيادة المردودية أو الطاقة الإنتاجية لنفس الرقعة المزروعة أي دون إضافة مساحات جديدة وهذا ما يعرف بالتنمية الزراعية الرأسية، عكس التوسع الأفقي والذي يعرف بالتنمية الزراعية الأفقية.

وبالرغم من الفوائد التي تتجر عن التوسع الرأسي والمتمثلة في زيادة الإنتاج الزراعي إلا أن هناك صعوبات تواجه هذا النوع من التوسع، والتي تبحث عن زيادة الإنتاج لنفس الوحدة الزراعية.

فبينما يتطلب التوسع الأفقي إستثمارات همة وإستصلاح أراضي جديدة والري، نجد أن مستلزمات الرئيسية للتوسع الرأسي أساس في تطبيق التكنولوجيا الحديثة، والتي تتطلب إستخدام الأسمدة والمبيدات وإستخدام المكننة الحديثة، إلا أن التكنولوجيا الحديثة تتباين من وجهة نظر إلى أخرى وإن كانت النظرة الأكثر شيوعاً هي إستخدام وسائل وأساليب حديثة لزيادة الإنتاج كماً ونوعاً و التقليل من تكاليف الإنتاج.¹

بطبيعة الحال يمثل هذا الجانب الأرضية أو القاعدة الأساسية اللازمة لإدخال أي نمط تكنولوجي آخر، أو التوسع في العمل الزراعي أم غير ذلك من العوامل والتي تدخل في إطار التكنولوجيا الزراعية والمتمثلة في العوامل المادية والتي تتعدد وفقاً للطبيعة وتعدد النواتج الزراعية نفسها.

كإستخدام الأسمدة والمبيدات والمواد الكيميائية، وطرق الري الحديثة كالرش المحوري وغيره وكذا إستخدام الآلات الزراعية لإحكام أداء العمليات الزراعية في المواعيد وبالأساليب المناسبة، وإستخدام التكنولوجيا الحديثة الزراعية يتحدد بعوامل عديدة والتي قد تتباين من دولة لأخرى حسب الظروف الفنية والإقتصادية والطبيعية لكل دولة، وعلى العموم يمكن سرد العوامل التي تؤثر على إستخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي وخاصة المجال النباتي ونبريزها في النقاط التالية:

- توفر الإعتمادات المالية لإنّ تكاليف تعميم الوسائل والتكنولوجيا يتطلب أموالاً مرتفعة نسبياً، وبالتالي فإن قدرة الحصول على الوسائل الإنتاجية الحديثة في الإنتاج الزراعي يتطلب إعتمادات مالية لهذا الغرض حتى يتم إتاحة الإستثمار في القطاع الزراعي.

¹ مرجع نفسه، ص5.

• أسعار المنتجات الزراعية: إن إرتفاع مستويات الأسعار للإنتاج الزراعي تؤدي بالفلاحين على الإقبال على الإستثمار الزراعي، أما مستويات الأسعار المنخفضة للمنتجات الزراعية تكون فيها الزراعة في شكل إكتفاء ذاتي وفيما تكون رغبة الفلاحين في الإقبال على الإستثمار الزراعي قليلة وقد تصبح غير مرغوب فيها أحياناً وهذا لعدم كسب أرباح ضخمة وخاصة في مجال التكنولوجيا لتنمية الإنتاج الزراعي وتطويره وطبعاً يحدث العكس في حالة مستويات سعرية عالية أين نجد الرغبة في إستخدام التكنولوجيا الزراعية و التوسع في الإستثمار من شأنه تحقيق فوائد مناسبة للمزارعين.

وهناك شروط أخرى تشمل متغيرات إجتماعية وسياسة وثقافية إلى جانب المتغيرات الإقتصادية، أهم هذه الشروط التي تشترك مع عناصر التنمية الإقتصادية لإنجاز برنامج تنمية في القطاع الزراعي مايلي:

- (1) الوضع السياسي: أين نجد هذه التغيرات السياسية هي صفة من صفات المجتمعات في الدول النامية التي تعاني من مستوى التنمية الزراعية، لذا فإن الإستقرار السياسي شرط رئيسي لحدوث تنمية زراعية، وبالتالي تنمية إقتصادية شاملة.¹
- (2) الكفاءة الإنتاجية: وهي تعني إستخدام عناصر الإنتاج بطريقة تعمل على تحقيق أكبر ناتج زراعي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستغلة في العملية الإنتاجية.
- (3) وجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية وتوفير التسهيلات اللازمة لضمان كفاءة هذا النظام من موصلات ومخازن مبردة وغير ذلك من التسهيلات.
- (4) وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الزراعية مثل توفر المؤسسات التمويلية والمؤسسات التسويقية والجهات الإرشادية وغير ذلك من المؤسسات أو الجهات التي تقدم مختلف أنواع الخدمات التكميلية.
- (5) العلاقات الإنتاجية الزراعية: يجب الإبتعاد عن صفة النفوذ الإقطاعي في أي نشاط زراعي حيث أن هذه الصفة تؤدي إلى وجود علاقات إنتاجية إستغلالية يصعب تحقيق نمو إقتصادي زراعي مرغوب، حيث أن أجور العاملة الزراعية هي ضمن مستوى الكفاف تحت ظل النفوذ الإقطاعي كما أن هذا النوع من العلاقات يؤدي إلى تعزيز

¹ لطفي مخزومي، التحليل الإقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، الجزائر، غير منشورة، 2010/2009، ص 52.

الطبقة في المجتمع، على الرغم من وجود هذا العنصر في بعض دول العالم إلا غالبية الدول في وقتنا الحالي تخلو من وجود مثل هذه العلاقات الإنتاجية.¹

المطلب الرابع: مقومات التنمية الزراعية

التنمية الزراعية تحتاج إلى مقومات خاصة بها، منها ما هو مرتبط بالموارد الطبيعية والمتمثلة في الأراضي الزراعية والموارد المائية، والظروف المناخية، ومنها ما هو حيوي متمثلة في الثروة النباتية والحيوانية، وهو ما ينتظر إليه فيما يلي:

1- **الأراضي الزراعية:** تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، مما يجعلها ثروة إستراتيجية لا بد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية، كما يعبر عن الأراضي الزراعية بأنها التربة السطحية التي ينو عليها النبات وتحتوي على مركبات كثيرة منها ما هو وفير ومنها ما يعرف نقصاً كبيراً .

■ خصائص الأرض الزراعية:

(أ) **التربة:** يقصد بالتربة الطبقة الرقيقة المتفتتة من قشرة الأرض، وتختلف التربة من حيث تركيبها الكيميائي ومن حيث هيكلها المادي فنعني التركيب الكيميائي تلك العناصر المعدنية التي تشير إلى مدى خصوبة الأرض وتتمثل في العناصر الأساسية مثل، الأكسجين، الهيدروجين، الفسفور، البوتاسيوم، بينما العناصر الثانوية وهي الكالسيوم والمغنيزيوم وأخيراً العناصر الصغيرة وهي الحديد، الزنك، النحاس، الكلور..إلخ.

أما العناصر العضوية تعتبر ذات أهمية كبرى لغذاء الحيوان وإذا كانت وظائفها في تكوين التربة المادي أو المكاني بصفة عامة، إن هذه الخصائص الكيماوية لم تعد الآن العنصر الأساسي لصلاحية التربة الزراعية، وهذا نظراً للتقدم التكنولوجي وعلم البيولوجيا وهكذا تراجعت الأهمية النسبية لدور الأرض للإنتاج الزراعي لصالح المعارف العلمية والمدخلات الزراعية، التي يمكن من خلالها إضافة بعض أنواع العناصر منها والتي تنقص التربة.²

¹ علي جنوح شرفات، مبادئ الإقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، طبعة 1، عمان، 2010، ص 346-347.

² سيار زبيدة، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(ب) **السطح:** يرتبط عامل السطح بعامل التربة، لأن إنحدار السطح يتوقف عليه سمك التربة من جهة وجودة الصرف من جهة أخرى، حيث إنحدار السطح الشديد يصعب أن تكون التربة بسمك مناسب مما قد يحول دون نمو النبات وخاصة الأشجار، كما أن الإنحدار الشديد يؤدي إلى إنجراف التربة، أما إذا كان السطح مستوي تماماً، فإنه يعرقل الصرف الجيد وبالتالي يسمح بتكوين المستنقعات لهذا فإن نسب السطوح للزراعة هو السطح ذو الإنحدار الخفيف، الذي لا يؤثر على إنجراف التربة.

2-الموارد المائية:

يعتبر الماء عنصراً هماً من عناصر الإنتاج الفلاحي والزراعي وهو أحد الموارد المتجددة على كوكب الأرض و العنصر الأكثر غزارة في المعمورة ولكن معظمه غير مستغل، 97% منه مالح (البحار والمحيطات) والعملية التي تتم من خلاله هي عملية السقي أو الري للأراضي الفلاحية، الذي يمكن تعريفه بأنه إيصال الماء إلى الأراضي الفلاحية بالطرق التقليدية أو الطبيعية وتوزيعها عليها توزيعاً يسد حاجتها وحاجة المزروعات منها.¹

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الزراعية، وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وانخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخدامها والمتمثلة فيما يلي:

- إرتفاع معدلات النمو السكاني؛
 - التغيرات المناخية التي يشهدها العالم، وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة؛
 - عدم إستخدام تقنية الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الزراعية؛
 - غياب الوعي لدى الأجيال الجديدة و المتعلق بثقافة الترشيد في إستخدام المياه.
- إن هذه المشاكل ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول ضرورة رفع كفاءة إستعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الزراعي بشكل خاص من خلال العمل على:
- ✓ تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري ورفع كفاءة الري الحقلية بإتباع النظم الحديثة في الري (التقطير، الرش المحوري)؛
 - ✓ إتباع طرق إنتاجية المحصول التي تقتصد مياه الري وتخفض التكاليف؛

¹ عائشة قصير، سياسيات الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3،

غير منشورة، 2011-2012، ص 20.

✓ تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار، ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام في حياة الإنسان و الحيوان والنبات؛
✓ توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المثلى و الإهتمام بالثروات المائية.

3-الثروة الحيوانية والنباتية: يعتبر توفر الثروة الحيوانية و النباتية من مقومات التنمية الزراعية لأن الهدف الرئيسي لأي نظام إقتصادي هو السعي إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الإرتقاء بكفاءة إستثمار هذه الموارد لضمان إستمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الإقتصادية للقطاع الزراعي، وحتى يمكن إستثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الإقتصادية يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الإستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي و الكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء داخلية أو خارجية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الإستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء بإحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية ويخلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الإستثمار الإنتاجي في هذا القطاع.¹

المبحث الثاني: أهم السياسات الزراعية في الجزائر

إنتهجت الجزائر سياسة زراعية قائمة على دعم الدولة للقطاع لجعله قادراً على زيادة الإنتاج وتحسين الإنتاجية، بالشكل الذي يسمح له بمواجهة الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية مفهوم ومتطلبات السياسة الزراعية ثم سنتناول السياسات الزراعية في الجزائر قبل وبعد إصلاح 1987.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الزراعية وأهم متطلباتها

مع تطور الزراعة في العصر الحديث أصبحت تعتمد على ما يسمى بالسياسات الزراعية.
أولاً: مفهوم السياسة الزراعية

السياسة العامة لبلد ما هي مجموعة مختارة من الوسائل والإجراءات المنظمة التي تقوم بها الدولة لأجل تحقيق هدف أو غاية يريد المجتمع تحقيقها لزيادة وتحسين الرفاهية العامة، أما السياسة الزراعية التي هي جزء من السياسة العامة في البلد فهي أيضاً الإجراءات العملية التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للمشتغلين بالزراعة

¹ محمد غردي، مرجع سبق ذكره ، ص 11 .

عن طريق زيادة إنتاجهم وتحسين نوعية وضمان إستمراره، فمشكلة السياسة الزراعية تهم كل المواطنين في البلد لأنها تهدف إلى تحسين حالة المنتج والمستهلك معاً ومن هنا تظهر أهمية فهم الخطوط الرئيسية للسياسة الزراعية، حيث أن هذه السياسة تتطلب لأجل نجاحها عدم وجود التنافر والتعارض بين أجزاءها وأن تقوم بوضعها هيئات فنية ذات كفاءة وقابلية لفهم العناصر المادية والاجتماعية التي تتضمنها البيئة التي تخضع لها تلك السياسة الزراعية وتهيئة الوسائل التي تزيد بها القدرة الإنتاجية للفرد والدولة في الزراعة، وأي إجراء يترتب عليه زيادة الكفاءة أو الكسب للفرد أو المجتمع لا يعتمد به اقتصادياً.¹

وهناك مفهوم آخر يعرف السياسة الزراعية "على أنها شبكة معقدة من التدخلات التي تغطي أسواق الإنتاج، مدخلات الأسواق، التجارة، الإستثمارات العمومية، الموارد الطبيعية المتجددة، تنظيم العوامل الخارجية، التعليم، وتسويق وتوزيع الغذاء".² كما عرفت بأنها مجموعة من الخطط والبرامج والإجراءات التي تستهدف تحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية للمجتمع الزراعي وللمجتمع عامة عن طريق تعظيم الإنتاج وعدالة التوزيع.

أوهي مجموعة البرامج الزراعية الإنشائية والإصلاحية التي تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة، والتي يتحقق بتنفيذها أهداف معينة داخل القطاع الزراعي من شأنها تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وأيضاً بين مصلحة الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة وتؤدي في النهاية إلى تحسين الأحوال المعيشية للسكان الزراعيين أي تحقيق الرفاهية الاقتصادية الزراعية.

السياسة هي البرنامج العملي الذي يوضع لتطوير القطاع الزراعي والذي يتضمن خطط ووسائل الذي يتحقق بتنفيذها توفير أكبر قدر من الرفاهية المادية والمعنوية للناس والمشتغلين بالزراعة عن طريق رفع مستوى إنتاجية الأرض وتحسين نوعية الإنتاج الزراعي وزيادة الدخل الزرطي وضمان عدالة توزيعه وإستمراره.

وينبغي أن ترسم السياسة الزراعية وتوضع أهدافها ووسائلها بصورة تمنع من حصول أي تضارب بينها وبين أهداف ووسائل السياسات الاقتصادية الأخرى لتجنب الفشل في تحقيق أهداف هذه السياسات كلياً أو جزئياً إذا ما حصل مثل هذا التضارب.³

¹ عائشة قصير، مرجع سبق ذكره، ص 62.

² لطفي مخزومي، مرجع سبق ذكره، ص 44.

³ جواد سعد العارف، الإقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، طبعة 1، عمان، 2010، ص 64.

إن سياسة التنمية الزراعية المؤسسة على مبدأ الإنسجام التام بين المنتجين والمطلوب النهوض بها يجب أن تنتهج حتماً سبيل التوفيق بين مصالح الدولة أو المجموعة الوطنية ومصالح المزارعين، وينبغي أن تضمن لهؤلاء المزارعين بأن تكثيف الإنتاج الذي يحرزونه والمجهود الإضافي الذي يبذلونه سيعودان عليهم بالفائدة في شكل تحسين مستوى معيشتهم أو مداخيلهم، والفائدة للمجتمع ككل من حيث الإنخفاض في أسعار المنتجات.¹

السياسة الزراعية أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات والخطط التي تتبناها الدولة، رغبة منها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية لسكانها. وبذلك توفير الغذاء، مناصب الشغل... الخ.²

وبصفة عامة فإن السياسات الزراعية "هي حزمة التوجهات والقرارات التي تنتهجها الدول بموجب القوانين والتشريعات والبرامج في سبيل توفير الغذاء، وتحديد أنماط الحياة الزراعية، وسياسات الإنتاج وتركيب المحاصيل. ويمكن تصنيف السياسات الزراعية عموماً إلى خمسة أنواع من السياسات، وهي: السياسات التمويلية، وسياسات التخزين، وسياسات التسعير، وسياسات التسويق، وسياسات التجارة الخارجية.

وتؤثر مجمل هذه السياسات في أداء التجارة الزراعية وفي مدى كفاءة أدائها وقدرتها على المنافسة في الأسواق المحلية كما في الأسواق الدولية".³

ثانياً : متطلبات السياسة الزراعية

إن السياسة الزراعية التي هي قسم من السياسة العامة لا يمكن أن تقوم بتحسين الإقتصاد ورفع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية العامة إلا إذا توفرت المتطلبات التالية:

1 أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن هيئة حكومية أو شبه حكومية ذات طابع وطني، وأن يكون لها منهاج علمي تشرف على تطبيقه.

2. يجب أن تكون للسياسة الزراعية أهداف أو غايات وتتمثل فيها آماني ورغبات غالبية أفراد الشعب.

¹ شريف رحمانى الجزائر غداً ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 172.

² أحمد أبو اليزيد الرسول، السياسات الإقتصادية الزراعية روى معاصرة ، مكتبة البستان المعرفة، طبعة 1، الإسكندرية، 2004، ص44.

³ عبد القادر بريس، أسباب فشل السياسة الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي، ملحق الدولي السابع حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة المنظم من طرف الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، جامعة الشلف، شلف، 2000، ص2.

3. تحتاج السياسة الزراعية إلى وسائل لتحقيق الأهداف التي توضع بأقل كلفة وجهد.

4. عند إختيار الوسائل والإجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف يجب أن تؤخذ بعين

الإعتبار الظروف المحلية التي تعترض سبيل المنهاج العلمي.¹

المطلب الثاني: القطاع الزراعي قبل إصلاح 1987

نتناول في هذا المطلب المراحل التي مرَّ بها القطاع الزراعي بعد الإستقلال (1962-1987)

أولاً : مرحلة التسيير الذاتي

عندما إستقلت الجزائر هاجروا المعمرين جماعياً وتركوا المزارع شاغرة، وعلى إثر ذلك ظهر التسيير الذاتي التي أعطته الدولة الطابع القانوني في 23/03/1963، وتمتد أراضي التسيير الذاتي على مساحة 2.6 مليون هكتار موزعة تقريباً على 22 ألف مزرعة يشغل فيها 230 ألف عامل وتتركز هذه الأراضي في المنطقة التلية وخاصة في السهول الساحلية التي إستغلّتها زراعة المنتجات النقدية والصناعية، مثل: الكروم والحمضيات، والتبغ.²

وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (1): هيكلية المزارع المسيرة ذاتياً

فئات	عدد المزارع	%	مساحة المزارع هـ	%
_ أقل من 100 هـ	76	3.1	373.000	14.1
_ من 100 هـ _ 500 هـ	686	30.9	213.000	8.1
_ من 500 هـ _ 1000 هـ	620	29.0	448.000	17.0
_ من 1000 هـ _ 2000 هـ	510	23.0	711.000	26.9
_ من 2000 هـ _ 5000 هـ	286	12.9	734.000	28.2
_ أكثر من 5000 هـ	22	1.1	144.000	5.5
المجموع	2191	100	2.632.00	100

المصدر : محمد غردي، مرجع سبق ذكره، ص15.

¹ عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي، طبعة 1، بدون دار نشر، بغداد، 1969، ص 290.

² عبد العزيز بوفاتيت وآخرون، جغرافية الجزائر والمغرب العربي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 1999-2000، ص69.

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المزارع المشكلة 37% منها مساحتها تفوق 1000 هكتار وأن نسبة المساحة التي يستغلونها هي 61.6 % وهي مساحة ضخمة يصعب التحكم فيها لضعف الإطارات الفنية من مهندسين وتقنيين ومحاسبين، مما نجم عنه تبذير الموارد وعدم التحكم في الإنتاج، كما أن علاقة الفلاحين بالأرض في ظل هذا النظام الذي ينص على مبدأ الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وعلى اللامركزية في التسيير، وكذا إعتبار العمال أجراء يتقاضون أجور شهرية مما لا يلزمهم المبادرة والحصول على إنتاجية أكبر.¹

(1) تنظيم التسيير الذاتي:

إن نظام التسيير الذاتي مبني أساساً على تحمل العمال مسؤولية تسيير هذا القطاع، الذي يتكون من الهياكل التالية:

(أ) **الجمعية العامة للعمال:** هي الهيئة العليا في القطاع الزراعي ويتكون من العمال الدائمين في المزرعة، تقوم هذه الأخيرة بانتخاب العمال ولجنة التسيير كما يحق لها أيضاً انتخاب رئيس القطاع.

(ب) **مجلس العمال:** يقوم هذا المجلس بتحديد القروض المتوسطة والطويلة المدى للفلاحين، وكذلك الموافقة على البيع أو الشراء الآلات الزراعية استناداً للمخطط التنموي.

(ج) **لجنة التسيير:** هي المسؤولية على نشاط المزرعة، وتضم هذه اللجنة 11 عضو، وتسهر على إعداد خطة التنمية الخاصة بمزرعة، تحديد طريقة التسويق، إعداد برنامج للتجهيز، وكذلك حل المشاكل الناجمة عن الإنتاج.

(د) **الرئيس:** يعين من بين أعضاء لجنة التسيير، ويعتبر الممثل المباشر لهذه الجمعية ويقوم بالإشراف على تنفيذ القرارات.

(هـ) **المدير:** يعين مباشرة من طرف الدولة، وتقتصر مهمته على مساعدة لجنة التسيير في إنجاز الأشغال الفنية، ويعمل على شرعية العمليات الاقتصادية والمالية، ويسهر على تسيير الحسن للمزرعة، وهذا بمراقبة لجنة التسيير ومع هذا فإنه لا يستطيع أن يقوم بأي تعديل في الجهاز التعاوني للعمال.²

¹ محمد غردي ، مرجع سبق ذكره ، ص15.

² عبد العزيز بوفاتيت وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص70 .

(2) أهداف التسيير الذاتي:

- ✓ حماية الأملاك الشاغرة؛
- ✓ مواجهة النقص الذي يعاني منه القطاع في العتاد والمعدات؛
- ✓ وضع حد للأملاك الكبيرة ومنه الملاك الكبار؛
- ✓ تجميع الفلاحين الصغار في تعاونيات فلاحية جماعية؛
- ✓ توفير الحاجيات الغذائية للمواطنين؛
- ✓ تحدي المعمرين الذين رحلوا الوسائل والعتاد، وتركوا الوسائل غير الصالحة.¹

ثانياً : مرحلة الثورة الزراعية:

لقد كانت الثورة الزراعية هي السياسة المراد إتباعها بعد الحصول على الإستقلال، لكن هذا لم يتحقق إلا بعد 10 سنوات من ذلك. وفي حقيقة الأمر فإن أهداف الثورة الزراعية هي مكملات لأهداف التسيير الذاتي وهي أكثر دقة في ذلك، ومن جهة ثانية فهي تسعى للقضاء على إستغلال الإنسان.

ولقد جاءت الثورة الزراعية لوضع حد لمعاناة الفلاح الجزائري المحروم من ملكية الأرض، فمثلاً بلغت نسبة الفلاحين الصغار 72% من مجموع الفلاحين و الذين لا يملكون سوى 22.6% من المساحات الزراعية، أما البرجوازية الريفية فكانت تملك حوالي 26.6% من مجموع الأراضي ولا يمثلون سوى 2.6% من المالكين، وهم يملكون أراضي تتجاوز مساحتها 50 هكتاراً، في حين الفلاحين الصغار فكانت مساحة أراضيهم لا تتجاوز 10 هكتارات، ونظراً لهذه الفارق أعلنت الدولة سياسة الثورة الزراعية في 8 نوفمبر 1971، تحت شعار "الأرض لم يخدمها"²

1. دوافع الثورة الزراعية: تتمثل الدوافع في ثلاث ظواهر موروثية عن العهد الإستعماري:
(أ) التنوع الغير متساوي للأرض: الذي يتجلى في كون الأراضي الخاضعة لنظام التسيير الذاتي تسع لـ 2.266.000 هكتار، ويشغل فيها 135.000 عامل دائم و 100.000 عامل مؤقت يعملون 140.000 شخص، في حين أن باقي المساحة (534.000)

¹ محمد لمين نور، مرجع سبق ذكره، ص 113.

² مليكة جرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، غير منشورة، 2005، ص 43.

يعمل فيها 1.110.000 شخص ليعيلوا 5 ملايين نسمة، إلى جانب وجود ملاك لمساحات كبيرة يقيمون في المدن ولايمارسون مهنة الفلاحة.

(ب) **مخلفات الإستعمار:** والتي أهمها هجرة الفلاحين من المناطق الفلاحية إلى المناطق الجبلية واحتكار بعض عملاء الإستعمار بطرق غير مشروعة.

(ج) **الظروف الغير مستقرة لإستغلال الأراضي:** تتطلب تطوير حوالي 70% من المستغلين الزراعيين ومدعمهم بمعونات، ووضع حد لهجرة الأرض.

2. أهداف الثورة الزراعية: ويمكن إجمالها في أربعة نقاط:

- إحداث تغيير جذري في الأرياف التي لطالما حرمت من خيرات البلاد؛
- إعادة توزيع الأراضي وتنظيم المزارعين؛
- قلب الأوضاع القائمة للملكية العقارية الواسعة؛
- تصفية آثار الإستعمار والقضاء على الإستغلال بكل أشكاله وذلك بإعادة إنشاء علاقات مباشرة للعمل في ميدان الزراعة على أساس مبدأ "الأرض لمن يخدمه".¹

ثالثاً : إعادة هيكلة القطاع العام

تعتبر هذه العملية إجراء تطبيقياً لتوجيهات اللجنة المركزية للحزب في دورتها الثالثة حول ضرورة منح إستقلالية في التسيير للوحدات الإنتاجية التابعة للدولة، حتى تتمكن من إنجاز البرامج دون أي ضغوط.

وقد أعطت التعليمات الرئاسية رقم 14 الصادر في 17/03/1981 العملية صيغتها الرسمية لتدخل حيز التطبيق في 15 أكتوبر 1981 وإلى الرجوع إلى هتين الوثيقتين يمكن أن نجعل أسباب وأهداف فيمايلي:

1) أسباب إعادة الهيكلة: من الواجهة العقارية ترجع الوثيقتان أسباب إعادة الهيكلة إلى:

- إتساع مساحة الأراضي المزارع المسيرة ذاتياً ؛
- تجزؤ أراضي المزارع والتعاونيات الإنتاجية وتشتتها على مسافات بعيدة؛
- تداخل أراضي المزارع والتعاونيات وعدم تعيين حدودها بدقة.

1 عمر صدوق، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة نشر، ص 15-16.

هذه الأسباب تكشف بدقة الطابع الإستعجالي الذي ميز تكوين المزارع والتعاونيات
ولذي لم يراعي أبسط المبادئ الإقتصادية في تكوين وإدارة الوحدات الإنتاجية
الزراعية.

(2) أهداف إعادة الهيكلة:

- توحيد أشكال الحيازة والإستغلال في القطاع العام؛
- تشكيل مزارع متجانسة عقلاً على الأراضي التابعة للدولة؛
- تخصيص المزارع حسب نوع المنتج.¹

المطلب الثالث: القطاع الزراعي بعد إصلاح 1987

نتناول في هذا المطلب المراحل التي مرّ بها القطاع الزراعي بعد الإصلاح.

أولاً: مرحلة تنظيم المستثمرات الفلاحية

شهد القطاع الفلاحي تغيرات هامة لصالح الفئات المحرومة بعد إسترجاع السيادة الوطنية وخضع هذا القطاع لإصلاحات جذرية في منتصف الثمانينيات لذا حدد القانون رقم 87/19 الصادر في 1987/12/08 كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للدولة، كل هذا من أجل ضمان الإستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية الذي يسمى بتحقيق إنتاج معتبر يضمن تلبية الحاجيات الغذائية للسكان، وهذا من خلال تمكين المنتجين من القيام بمسؤولياتهم في إستغلال الأراضي.

(1) محتوى القانون المتضمن كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية (1987/19) ويتضمن مايلي:

- منح الدولة المنتجين الفلاحيين حق الإنتفاع الدائم على حمل الأراضي التي تتألف منها المستثمرات وذلك مقابل إتاوة يدفعها المستفيدون، كما يمكن التنازل عنها مقابل مالي؛
- تحويل المزارع إلى مستثمرات فلاحية جماعية وإستغلالات فلاحية فردية؛
- التكتل في المستثمرات الجديدة يكون حسب الإختيار بين أعضائها؛
- حرية الإدارة والتسيير وإتخاذ القرارات لأصحاب المستثمرات.

(2) أهداف قانون (87/19) حسب ما جاء في المادة الأولى منه يهدف إلى:

¹ راجع زوييري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 1996، ص 26.

- ضمان إستغلال الأراضي الفلاحية إستغلالاً أمثل؛
- رفع الإنتاجية والإنتاج بهدف تلبية الحاجيات الغذائية للسكان وإحتياجات الإقتصاد الوطني؛
- تمكين المنتجين من ممارسة مسؤولياتهم في إستغلال الأراضي؛
- ضمان الإستقلالية الفعلية للمستثمرات الفلاحية؛
- إقامة صلة خاصة بين دخل المنتجين وحاصل الإنتاج.

ثانياً : القانون العقاري رقم 25/90 (قانون التوجيه العقاري)

1-أهداف القانون التوجيه العقاري رقم 25/90

جاء قانون التوجيه العقاري 25/90 المؤرخ في 18/سبتمبر/1990 والذي يهدف إلى:

أ) ضمان إستغلال الأراضي الزراعية:

نظراً لأهمية عنصر الأرض في المجال الزراعي، فقد إعتبر القانون عدم إستغلال الأرض وإستثمارها لمدة موسمين متتاليين، أرض غير مستغلة فينذر المستثمر للإنتقال في إستغلالها وإذا بقيت الأرض غير مستغلة بعد أجل مدته سنة واحدة، تقوم الهيئة العمومية المعنية بتنفيذ مايلي:

- وضع الأرض حيز الإستثمار لحساب المالك الظاهر إذا كان المالك الحقيقي غير معروف؛

- عرض الأرض للتأجير؛

- بيعها إذا كانت مصنفة ضمن الأراضي الخصبة، إلا أن أحكام القانون لم تطبق لعدم وجود هيئة تحول له حالات عدم الإستثمار الفعلي للأراضي الفلاحية وتطبيق الإجراءات القانونية.¹

¹ سمير عز الدين، إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2011-2011، ص 40.

(ب) حماية الأراضي الفلاحية من جميع أشكال التعدي:

حيث سجلت قبل صدور القانون حالات عديدة من أشكال التعدي (خاصة التوسع العمراني والصناعي) الذي نتج عنه ضياع حوالي 250000 هكتار من الأراضي المسقية، وحدد القانون بدقة مواصفات الأراضي الزراعية أو ذات الوجهة الفلاحية.

(ج) مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناتجة عنها:

حيث أن قانون 25/90 نص على إلغاء الأمرالمتضمن الثورة الزراعية وإعادة الأراضي إلى ملاكها ولكن هذه العملية لاقت عدة مشاكل متمثلة في أراضي الملك الخاص التي أمت في إطار الثورة الزراعية.¹

ثالثاً : المخطط الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA"

إن للمخطط الوطني أسباباً عدة وأهدافاً متعددة، كان لها الأثر الفعال في تبني الحكومة لهذا الإصلاح، بعد عدة إصلاحات خلت، وما إستطاعت تحقيق فلاحية ذات دور ريادي في تحقيق الأمن الغذائي وتحقيق فائض فلاحى للتصدير، تستطيع بواسطة عائداته التخفيف من ثقل الفاتورة الغذائية المسددة أساساً من عائدات المحروقات، هذه الأخيرة التي تمثل 98% من العائدات.

أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

1. الأهداف العامة: والمتمثلة في

- تغطية الإستهلاك السكاني بواسطة الإنتاج الوطني؛
- تحسين مستوى الأمن الغذائي الوطني بالنسبة للمنتجات الغذائية؛
- ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة؛
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.

2. الأهداف المكملة:

- تنمية القدرات الإنتاجية للوحدات الفلاحية ووسائل إعادة الإنتاج، بالإضافة للإستعمال الرشيد والعقلاني للموارد الطبيعية؛

¹ نفس المرجع، ص43.

- تطوير المنتجات المتكيفة مع المناطق الطبيعية، وهذا في إطار التكيف الإنتاجي في المناطق الخصبة وتحقيق التكامل الفلاحي الصناعي خاصة في (الحبوب، الحليب، البطاطا..)؛

- العمل على زيادة مساحة الأراضي الفلاحية بواسطة إستصلاحه، عن طريق الإمتياز هذه الطريقة تسمح بالمحافظة على الموارد الطبيعية وتثمينها.¹

المبحث الثالث: القطاع الزراعي ودوره في التنمية الإقتصادية بالجزائر

يعتبر القطاع الزراعي أحد الركائز الأساسية للتنمية الإقتصادية، ومع تنامي القطاعات وتطورها يبقى القطاع الزراعي يحتل مكانة خاصة من حيث الأهمية بين القطاعات الأخرى لدى مختلف دول العالم، وقد سعت الجزائر إلى الإستغلال الأمثل للموارد المتوفرة لديها، وهذا من أجل الرفع من الإنتاج والمردودية، وبالتالي فالقطاع الزراعي له دور هام ومساهم بشكل كبير في التنمية الإقتصادية.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول عرض أهم مساهمات القطاع الزراعي في التنمية.

المطلب الأول: دور الزراعة في التنمية الإقتصادية

يشير التاريخ الإقتصادي إلى أن الزراعة لعبت دوراً هاماً في تنمية إقتصاديات البلدان الصناعية حالياً، فقد كانت مصدراً كبيراً لتراكم رأس المال ومد الصناعات الناشئة بمتطلباتها من القوى العاملة و المواد الخام من خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر كما حصل في إنكلترا وفرنسا ومن ثم تبعتهما على هذا المنوال كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

إن الدور الذي تضطلع به التنمية الزراعية يمكن أن يتجلى بالنواحي التالية:

1. الغذاء للمواطنين: وهو الهدف الإستراتيجي الأول في سياسات الشعوب وبموجبه تعرف التغذية بأنها مجموعة العمليات التي بواسطتها يحصل جسم الإنسان أو الحيوان على المواد الغذائية لنموه وحفظ حياته وتجديد أنسجته وتوليد الطاقة اللازمة لذلك.

¹ عبد الرزاق بوعزيز، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004-2005، ص 48-50

وهو ما تسعى إليه الشعوب كافة خاصة البلدان النامية التي تعاني من أزمة خطيرة في نقص الأغذية وعدم كفايتها أو في رداءة نوعيتها وفي هذه الحالة تنقصه عناصر هامة مثل الفيتامينات والبروتين، وعليه فإن تحسين نوعية الغذاء وزيادته كمياً أي إحداث التنمية في القطاع الزراعي سيترتب عليه دور هام في تنمية باقي القطاعات الإقتصادية.¹

2. القطاع الزراعي سوق للسلع اللازراعية: يمكن للقطاع الزراعي أن يحقق معدلات مناسبة من النمو في القطاعات اللازراعية، لاسيما وأن النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية سيؤدي إلى زيادة دخل المزارعين مما ستترب عليه زيادة الطلب على السلع الإنتاجية الزراعية أو الإستهلاكية على حد سواء، وهذا الوضع سيؤدي في صيغته النهائية إلى توسيع نطاق السوق للسلع اللازراعية، ويرتبط بنمو الصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي، وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية سيحقق وسيترتب عليه نمو في الصناعات السمادية وصناعة الآلات الزراعية.

3. توفير الموارد النقدية إنَّ للقطاع الزراعي أهمية كبيرة وذلك لمقدرته على توفير الموارد النقدية وإستخدامها في الإحتياجات الأساسية للتنمية الإقتصادية، من خلال التوسع في المحاصيل النقدية أو المحاصيل التي تنسم بالمقدرة التصديرية، لاسيما في البلدان النامية التي تتمتع بالميزة النسبية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية، وعلى الرغم من أهمية العلاقات الدولية بالنسبة للدول النامية فإن مما تجب ملاحظته أن نسبة الصادرات من هذه الدول بالنسبة إلى إجمالي صادرات الدولية أخذت بالإنخفاض، لأن هذا النوع من السلع يتسم بتراخي الطلب عليه في أسواق الدول المتقدمة مع مرور الزمن، وذلك بسبب التوسع في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في الدول المتقدمة نتيجة إستخدام مستويات عالية من التقنية الزراعية ومع ذلك فإن السلع الزراعية تمثل مصدراً رئيسياً في توفير النقد الأجنبي.²

حيث تلعب الزراعة دوراً متميزاً في تأمين النقد الأجنبي من خلال أولاً الحد من صرف هذا النقد على الإستيرادات الزراعية الأجنبية إذا ماتجمعت الزراعة المحلية على توفير بدائله وثانياً زيادة عرض النقد الأجنبي من خلال زيادة الصادرات الزراعية إلى الخارج.³

¹ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، التخطيط و التنمية الإقتصادية، طبعة 1، دارالمسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 125 .

² www.tomohna.com ،Page consultée le 21/03/14.

³ أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 127.

4- توفير المواد الأولية للصناعة: تعتبر الزراعة المحرك الأساسي للتنمية الصناعية، خاصة الصناعة التحويلية والتي تعتمد على المواد الأولية الزراعية، فالزراعة تعمل على توفير المواد الأولية للصناعات الغذائية والنسيجية حيث تعتمد أساساً على المواد الزراعية فهذه الصناعات تمثل جزءاً هاماً من القطاع الصناعي.

كما تحتل الصناعة التحويلية أو الصناعة الزراعية مكانة في الإنتاج الزراعي الغذائي حيث تقوم هذه الصناعة على تحويل المحاصيل الزراعية من مواد أولية إلى مواد جاهزة للإستهلاك، كما تعمل هذه الصناعة على إبقاء المواد الغذائية صالحة للإستهلاك لمدة طويلة كما تمنح لها شروط أفضل من حيث المذاق وسهولة النقل والإستعمال، وتنقسم الصناعة الزراعية إلى قسمين هما:

أ) الصناعة الزراعية الغذائية:

يتم فيها تحويل المنتجات ذات الإستهلاك الواسع مثل الحبوب، السكر، الزيوت، الطماطم الصناعية إلى مواد يمكن إستهلاكها من جهة وحفظها من جهة أخرى، وترتكز الصناعة الغذائية على إستيراد الواسع للمواد الأولية خاصة في الدول النامية وهذا نظراً لضعف الإنتاج الزراعي المحلي.

ب) الصناعة الزراعية غير الغذائية: يتم من خلال الصناعة الغير الغذائية تحويل

المنتجات الزراعية التي تدخل في عملية التصنيع مباشرة كمواد أولية لا يمكن إستهلاكها إلا بعد تحويلها وتتمثل في صناعة التبغ، القطن، الصوف .. إلخ ، كما يعتمد هذا النوع من الصناعة على إستيراد هذه المواد سواء على شكل مواد أولية أو نصف مصنعة.

كذلك هناك إعتداد متبادل بين القطاع الزراعي والصناعي فكما أن تزويد الزراعة قطاع الصناعة بالمواد الخام، فإن الصناعة تقوم بتزويد الزراعة بالمستلزمات الضرورية لتطويرها ومنها الآلات الأسمدة، كما يشكل القطاع الزراعي سوقاً مهمة للمنتجات الصناعية، إذ تعتبر القوة الشرائية للمزارعين لتصريف السلع الإستهلاكية ووسائل الإنتاج التي تنتجها الصناعة فزيادة الإنتاج الزراعي وزيادة دخل المزارعين يؤدي إلى إرتفاع قدرتهم الشرائية وتوسيع السوق للمنتجات الصناعية.¹

¹ زوييدة سيار، مرجع سبق ذكره، ص32.

5- القطاع الزراعي مصدر القوة العاملة لقطاع الصناعة:

إن الصناعة تستمد حاجتها من القوة العاملة من القطاع الزراعي وهذا يتطلب أن يكون في قدرة ذلك القطاع توفير إحتياجات الصناعة من القوة العاملة، ومن ثم وبعد نفاذ هذا المخزون من القوة العاملة فإن الزيادة المستمرة في إحتياجات القطاع الصناعي لا يمكن تلبيتها من القطاع الزراعي إلا بارتفاع مستمر في الإنتاجية الفلاحية، وبإعادة تنظيم ذلك القطاع مما يسمح بإستغناء عن أعداد متزايدة من القوى العاملة الفلاحية، مع ملاحظة أنه في المدة الأخيرة تناقص عدد العاملين في القطاع الزراعي وهذا النقص يمكن تفسيره إلى التوسع في إدخال المكننة وإحلال الآلة محل العمل البشري في أغلب العمليات الزراعية كذلك تزايد هجرة العاملين من الريف إلى المدينة للإشتغال في القطاعات الأخرى.¹

المطلب الثاني: مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل وفي الناتج المحلي الإجمالي

تتفاوت أهمية القطاع الزراعي في الهيكل الإقتصادي لجميع دول العالم، لذلك تتفاوت أهمية هذا القطاع في إستقطاب وتشغيل اليد العاملة والمساهمة الفعالة في تكوينه للناتج المحلي الإجمالي.

أولاً : مساهمة القطاع الزراعي في التشغيل

تلعب الزراعة دوراً هاماً في توفير فرص العمل بشقيها الدائم والموسمي كما يسمح القطاع الزراعي بتوفير فرص العمل، فيؤدي إلى زيادة الدخل الفرد والمجتمع، خاصة إذا كانت العمالة الزراعية لها تدريب ومعرفة بإستخدام وسائل الإنتاج المدعمة بحوافز مادية في العمل، وتلجأ الدول لزيادة مناصب الشغل وذلك بعملية التوسع الأفقي، وهذا بزراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة، أو رفع من إنتاجية العامل وذلك بتعليمه وتدريبه وإكسابه خبرات إستخدام الآلات الحديثة مما يساعد على مكننة القطاع الزراعي، ويعتبر القطاع الزراعي مصدراً للعمالة الزائدة التي يمكن توجيهها للإستفادة منها في القطاعات الأخرى وخاصة القطاع الصناعي، ففي أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي الواحد

¹ مبروك رياش، تمويل القطاع الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2001-2002 ص.09.

والعشرين إستقطب القطاع الزراعي حوالي 25% من مجموع القوى العاملة الكلية في الجزائر.¹

وهنا من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدينة إلى الريف، وتأكيد خطأ فكرة آرثر لويس، حيث تزامن مع سياسة إفقار القطاع الزراعي فتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة وإنخفاض نسبة إستيعاب القطاع الزراعي للقوة العاملة، كما كانت للظروف الأمنية غير المواتية بالريف خصوصاً عاملاً مساعداً على الهجرة نحو المدن، غير أن مواصلة سياسات الدعم وما يتمخض عنها في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي إنطلق منذ سنة 2000 في ظل الإستقرار الحاصل سيشجع على العودة للريف ومواصلة العمل الفلاحي، ويساهم في خلق المزيد من فرص العمل بالأنشطة الزراعية والصناعية والتسويقية المرتبطة بالقطاع الزراعي، وذلك من خلال تجنب الفهم الضيق لأنشطة الإستغلال الزراعي وتجنب تركيز الأنشطة المرتبطة بالقطاع في عدد محدود من المدن، وإنتهاج بدلاً من ذلك إستراتيجية واسعة لأنشطة الإنتاج والتصنيع والإعداد للتسويق على مستوى القرى والأرياف، مما سيساهم في حل مشكلة البطالة.²

ثانياً : مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الدخل الوطني من بلد إلى آخر حسب طبيعة إقتصاده، والمرحلة التي يمر بها من مراحل التنمية، ويكشف تحليل تطور نصيب الناتج الزراعي من الناتج الداخلي الإجمالي عبر فترات زمنية، مكانة الزراعة في الإقتصاد الوطني، كما يعطي فكرة عن الأهمية المعطاة لها في خطط التنمية.³

ولقد كان القطاع الزراعي الجزائري يزود المجتمع بمعظم ناتجه المحلي، كما نشأت أنشطة حول القطاع وساهم في تنمية قطاعات أخرى، وكانت الزراعة تعول 70% من السكان حيث ساهمت بتوليد 45% من الناتج المحلي الإجمالي يعني أن متوسط الفرد في القطاع الزراعي بلغ حوالي ثلث متوسط نصيب الفرد من القطاعات الأخرى، ومع التقدم الإقتصادي إنخفض نصيب الزراعة من الناتج المحلي، فحسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

¹ زوبيدة سيار زوجة الموفق، مرجع سبق ذكره، ص33.

² فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص49.

³ رايح زويبري، مرجع سبق ذكره، ص 254.

خلال الفترة 2009-2011¹ لأنّ الناتج الزراعي عرف تطوراً حيث إنتقل من 12820.26 مليون دولار إلى 16110.62 مليون دولار، وأن الناتج المحلي إرتفع خلال نفس الفترة من 137746.7 مليون دولار إلى 198769.1، مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر بكثير من زيادة الناتج الزراعي الإجمالي، بسبب التطورات الحاصل في القطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات الذي ساهم بشكل كبير في هذه الزيادة للناتج المحلي، خاصة مع إرتفاع أسعاره خلال بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من 140 دولار للبرميل، كما عرف القطاع الزراعي نمو في فترة تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

مع العلم أن الأسعار في هذه الفترة عرفت شبه إستقرار، هذا ما يعني أن الزيادة كانت في حجم الإنتاج أكبر منها في الأسعار، وذلك برفع حجم الإستثمارات في هذا القطاع وزيادة حجم الدعم لمعظم الفروع الفلاحية، أما بالنسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج الإجمالي فتتراوح ما بين 9.31% سنة 2009 و 8.11% سنة 2011، وهي نسبة ضعيفة رغم أهمية هذا القطاع في الإقتصاد الوطني، وهذا راجع إلى عدم مواكبة تطور الإنتاج الزراعي وأسعار المواد الزراعية للتطور الحاصل في القطاعات الأخرى.

ومن أهم أسباب إنخفاض مساهمة القطاع الزراعي في عملية التنمية مقارنة بالقطاعين الصناعي والخدمات سواء من حيث إمتصاص اليد العاملة والإسهام في الناتج المحلي هي:

- قلة إندسباب عنصر رأس المال إلى القطاع الزراعي مقارنة بالقطاع الصناعي، وعدم وجود حوافز كافية لجذب الإستثمارات وكذلك عنصر عدم الإستقرار في الناتج الزراعي.

- من العوامل الهامة والمسؤلة عن إنخفاض مستويات الدخول في القطاع الزراعي إنخفاض المرونة السعرية ومرونة الدخلية على الغذاء، وهو الذي يمثل الإنتاج الرئيسي في الزراعة فمع زيادة دخل الفرد تنخفض نسبة المنفق على الغذاء في الوقت الذي يزيد فيه الطلب على المنتجات الصناعية والخدمات.¹

- بسبب إنخفاض دخول العمال في القطاع الزراعي مقارنة بدخول العمال في القطاع الصناعي وما يترتب عنه نزوح السكان من الريف إلى المدن والمراكز الصناعية، وإخفاض إنتاجية عنصر العمل في الزراعة وقلة عدد العاملين في القطاع الزراعي مما يظهر القطاع بمظهر ضعيف.

¹ زوييدة سيار زوجة الموفق، مرجع سبق ذكره، ص34.

المطلب الثالث: دور القطاع الزراعي في التنمية المستدامة بالجزائر

أصبحت الآن تمثل التنمية الزراعية المستدامة محورا جوهريا في السياسات الزراعية للعديد من دول ومنها الجزائر وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التنمية الزراعية المستدامة بصفة عامة والتنمية الزراعية المستدامة في الجزائر بصفة خاصة.

أولاً : مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

كانت فكرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة إحدى الأفكار التي تبلورت في الثمانينيات، إستجابة إلى الملاحظة المتنامية بأن السياسات والبرامج الزراعية الوطنية والدولية ينبغي أن تنطوي على مجموعة من المسائل الإقتصادية والبيئية، وقد إتضحت أهمية فكرة التنمية الزراعية المستدامة في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو عام 1992.

لا أحد ينكر أهمية المحافظة على الموارد الطبيعية من التدهور، والإبقاء عليها لإستخدامها من قبل الأجيال القادمة، ومفهوم الزراعة المستدامة جزء لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة، بالفعل لا توجد تنمية مستدامة بدون زراعة مستدامة. بصغة أخرى، فمفهوم التنمية المستدامة يبنى ويرتبط بمفهوم الزراعة المستدامة. وقد قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية سنة 1988 عدة تعاريف مأخوذة من مصادر مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي:

الزراعة المستدامة هي الإدارة الناجحة للموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بتلبية التغيرات في الإحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد وتقادي تدهور البيئة. الزراعة المستدامة هي قدرة النظام الزراعي على الحفاظ على إنتاجه عبر الزمن تحت تأثير الضغوطات الإجتماعية والإقتصادية.¹

تتسم التنمية الزراعية بالإستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الايكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل. وتعالج التنمية الزراعية المستدامة بحكم تعريفها قطاعات متعددة لا تشمل الزراعة فحسب بل المياه والطاقة والصحة والتنوع

¹ مليكة زغب، زينة قمرى، البيئة، الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثياً، أبحاث الإقتصاد وإدارية، العدد الخامس، 2009، جامعة 20 أوت سكيدة، الجزائر، ص134.

البيولوجي. وخلال السنوات العشر التي مرت منذ قمة ريو عندما حدد الفصل 14 الخاص بالتنمية الزراعية المستدامة في جدول أعمال القرن 21 لأول مرة البرامج والتدابير الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي بطريقة مستدامة، تطور مفهوم هذه التنمية ليشمل الإستدامة الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية فضلا عن الإستدامة البيئية. ويعني ذلك أنه لا بد للتنمية الزراعية والريفية المستدامة بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك أن تلبي الاحتياجات الغذائية وغير ذلك من الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة، وأن توفر فرص عمل مستدامة ولائقة، وأن تحافظ على القدرات الإنتاجية والتجديدية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكنا والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الإعتماد على الذات.¹

ثانياً : التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر

في هذا الإطار يلعب القطاع الزراعي الجزائري دوراً هاماً في التنمية الزراعية المستدامة من خلال مساهمته في تكوين الناتج الوطني المحلي، بإعتباره المورد الرئيسي لدخل السكان الذين يزاولون نشاطاتهم به، والإستقرار في المناطق الريفية، والرفع من مستوى المعيشي لهم مع تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف.²

وإن المحافظة على هذا القطاع وتنميته يسمح بإستدامة الموارد الأساسية من موارد طبيعية (الأرض والماء)، والموارد الحيوية (الموارد النباتية والحيوانية والكائنات الدقيقة) وتنميتها، مع تلبية الإحتياجات الغذائية المتزايدة وفق الزيادة السكانية حالياً ومستقبلاً، وهو ما يمثل الأمن الغذائي، خاصة إذا علمنا أن الدول المتطورة تحارب الدول النامية وتتافسها على أسعار منتجاتها الزراعية، بحيث لا ترغب بإلغاء المعونات المقدمة لمزارعيها في المفاوضات الخاصة بالزراعة في المنظمة العالمية للتجارة التي عقدت في جولات في هذا الشأن إبتداء من 2001 لتخفيضها.

وتقوم الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة بمحاولة تنمية القطاع الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة من خلال:

- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني مع المحافظة على الموارد الطبيعية وحمايتها؛

¹ <http://www.fao.org/wssd/SARD>. Page consultée le 02/05/14 .

² محمود الأشرم، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 1، القاهرة، 2007، ص 27.

- العمل على تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية خاصة مرافق المياه، الطاقة، الطرق، تشجيع إنشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة مع توفير الدعم اللازم لسكان الأرياف؛
- تحسين أساليب الزراعة و الري الحديثة لرفع كفاءة إستغلال المياه والحد من هدرها؛
- تنمية وتطوير المراعي والغابات حفاظاً على البيئة من التصحر مع تكثيف البرامج الإرشادية للمزارعين؛
- تعديل حقوق الملكية بهدف تشجيع الإستثمارات الطويلة الأمد في الزراعة.
- تحفيز القطاع الخاص للإستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية من خلال تطبيق المخطط الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الذي يوفر الدعم المباشر وغير المباشر لمدخلات الإنتاج، وتقديم القروض بدون فوائد وضمانات، ودعم أسعار المنتجات الزراعية الأساسية؛
- تجميع مياه الأمطار ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة إستخدامها في الزراعة؛
- التوسع الأفقي للأراضي الزراعية عن طريق إستصلاح الأراضي وتوفير البنية التحتية؛
- العمل على المحافظة على البيئة الزراعية شاملة الأراضي والغطاء النباتي والحياة البرية؛
- التوعية عبر وسائل الإعلام والمنظمات بالحفاظ على الموارد البيئية وكفاءة إستخدامها بهدف إنتاج غذاء صحي وكافي، مع حفظ حقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.¹

¹ نفس المرجع، ص 28.

خلاصة الفصل الثاني:

نستخلص في هذا الفصل أن التنمية الزراعية مفتاح التنمية الشاملة للإقتصاد كون القطاع الزراعي له أهمية بالغة في التنمية الإقتصادية للدولة، وتكمن هذه الأهمية في الدور الذي يلعبه القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني ولما يوفره للمجتمعات من غذاء للسكان وعلى ما يتوفر عليه من إمكانيات معتبرة، وهو ما يجعله قادراً على وضع برامج وسياسات للنهوض به، إذا ما أستغل أحسن إستغلال وتجعله قطاعاً رائداً في الإقتصاد الوطني.

إن المكانة التي يحتلها القطاع الزراعي الجزائري بين القطاعات الإقتصادية الأخرى جعلته من بين أولويات السياسة الإقتصادية المعتمد في السنوات الأخيرة في الجزائر، وبإعتباره أيضاً أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الإقتصادي والإجتماعي من خلال مساهمته في الناتج الداخلي والتخفيف من حدة البطالة. وتعتبر القروض الزراعية من أهم مصادر التمويل التي تدفع بعجلة التنمية الإقتصادية.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسطن)

تمهيد:

إن توفير الظروف الملائمة والإمكانيات اللازمة لتطوير الزراعة وتنمية القطاع الزراعي بشكل عام، لا يكون إلا بتسطير برامج تنموية ريفية تهدف إلى النهوض بالقطاع الزراعي، وتحسين ظروف معيشة سكان هذه المناطق.

وقد ساهم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مساهمة فعّالة في تنمية هذا القطاع، بتقديم العون للمزارعين من خلال منح القروض والقيام بالتمويل اللازم للاستفادة من هذه الموارد وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق التنمية، إضافة إلى اهتمامها بمراقبة القروض للتأكد من أن القروض صرفت في أغراضها مما يعود بالفائدة لأصحاب المشاريع والمزارعين والمؤسسة نفسها، ومن بين هذه البنوك بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)، أين قمنا بدراسة ميدانية لمعرفة دور القروض الزراعية في تنمية القطاع الزراعي.

ولأجل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثاني: دور القروض في تنمية القطاع الزراعي

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

إنطلاقاً من الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي ضمن المسار التنموي، وكذا الظروف الملحة للنهوض بهذا القطاع وتطويره، تم إنشاء مؤسسة مالية مختصة في تمويل القطاع الفلاحي لتضاف إلى قائمة البنوك التي عملت الدولة على إرسائها منذ الإستقلال، وقد تمثلت هذه المؤسسة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي يعد من أهم البنوك في الوقت الحالي:

وسنحاول في هذا المبحث التعرف أكثر على هذا البنك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تتمتع بقانون البنك التجاري أنشئ بموجب المرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982، كشركة مساهمة رأسمالها الإجمالي يقدر بـ 33 مليار دج، ويوجد المقر الرئيسي لبنك الفلاحة في الجزائر العاصمة¹، وقد تولد عن إعادة هيكلة البنك الجزائري (BNA) حيث أسندت له مهام المساهمة وفقاً لسياسة الحكومة) في تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الفلاحية، الحرف اليدوية وكذا الصناعات الزراعية.

والبنك الفلاحي هو بنك ودائع بحيث يقبل الودائع الجارية أو لأجل من شخص طبيعي أو معنوي. بحيث يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت. كما انه يعطي امتيازاً للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر فائدة أقل وضمانات أخف)².

غير أنه في الوقت الراهن لم يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية متخصصاً في تمويل القطاع الفلاحي وفيما أحيط به من مهام، بل تعداها إلى مهام أخرى تجارية أكثر منها فلاحية، والسعي للربح أكثر ودوافعه في ذلك مجارة لاقتصاد السوق والقدرة على المنافسة. وطبقاً لمرسوم 110/88 المؤرخ في 16/05/1988، تم تحويله إلى شركة مساهمة ورأس

¹ المرسوم 106/82 المؤرخ في 13/03/1982، المتضمن إنشاء BADR، الجريدة الرسمية، العدد 11، 16/03/1982.

² منصور بن عمارة، محاضرة بعنوان: المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عنابة، 25/05/2003.

مال قابل للتعديل، وحدث هذا فعلاً بتاريخ 1995/09/25 حيث حلت صناديق المساهمة واستبدلت بشركات قابضة.¹

المطلب الثاني: أهداف ووظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل التأقلم مع المناخ الإقتصادي الذي يتميز حالياً بالتغيرات الجذرية، لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة تحضى بإحترام وثقة المتعاملين الإقتصاديين والأفراد العملاء على حد سواء بهدف تدعيم مكانته ضمن الوسط المصرفي.

أولاً : أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك نجد:

- ✓ تحسين نوعية وجودة الخدمات؛
- ✓ توسيع وتنويع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
- ✓ الحصول على أكبر حصة من السوق؛
- ✓ المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي؛
- ✓ تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق أقصى قدر من الربحية ؛
- ✓ تحسين نوعية الخدمات؛
- ✓ ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية وتنميتها؛
- ✓ تحسين العلاقات مع الزبائن.

وبغية تحقيق تلك الأهداف إستعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجؤه إلى صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي، كما بذل القائمون على البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الإتصال داخل وخارج البنك، كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم، والتعرف على حاجاتهم ورغباتهم، وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

¹ سمير مسعي، تسعير القروض المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007-2008، ص99.

✓ رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلى عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة واحترام القوانين؛

✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات؛

✓ التسيير الصارم لخزينة البنك سواءا بالدينار أو بالعملة الصعبة.

ثانياً : وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه، وهو يعطي إمتيازاً للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضاً بشروط أسهل وضمانات أخف ومن وظائفه الأساسية:

✓ تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات أو حدود؛

✓ القيام بعمليات الإيداع والسحب وكذا تنفيذ جميع العمليات المصرفية والإعتمادات المالية الخاصة بالقرض، الصرف والخزينة التي لها صلة بأعماله بغية تسيير أمواله؛

✓ استقبال التحويلات الواردة من الهيئات المستخدمة وتحويلها الى حساب الموظفين؛

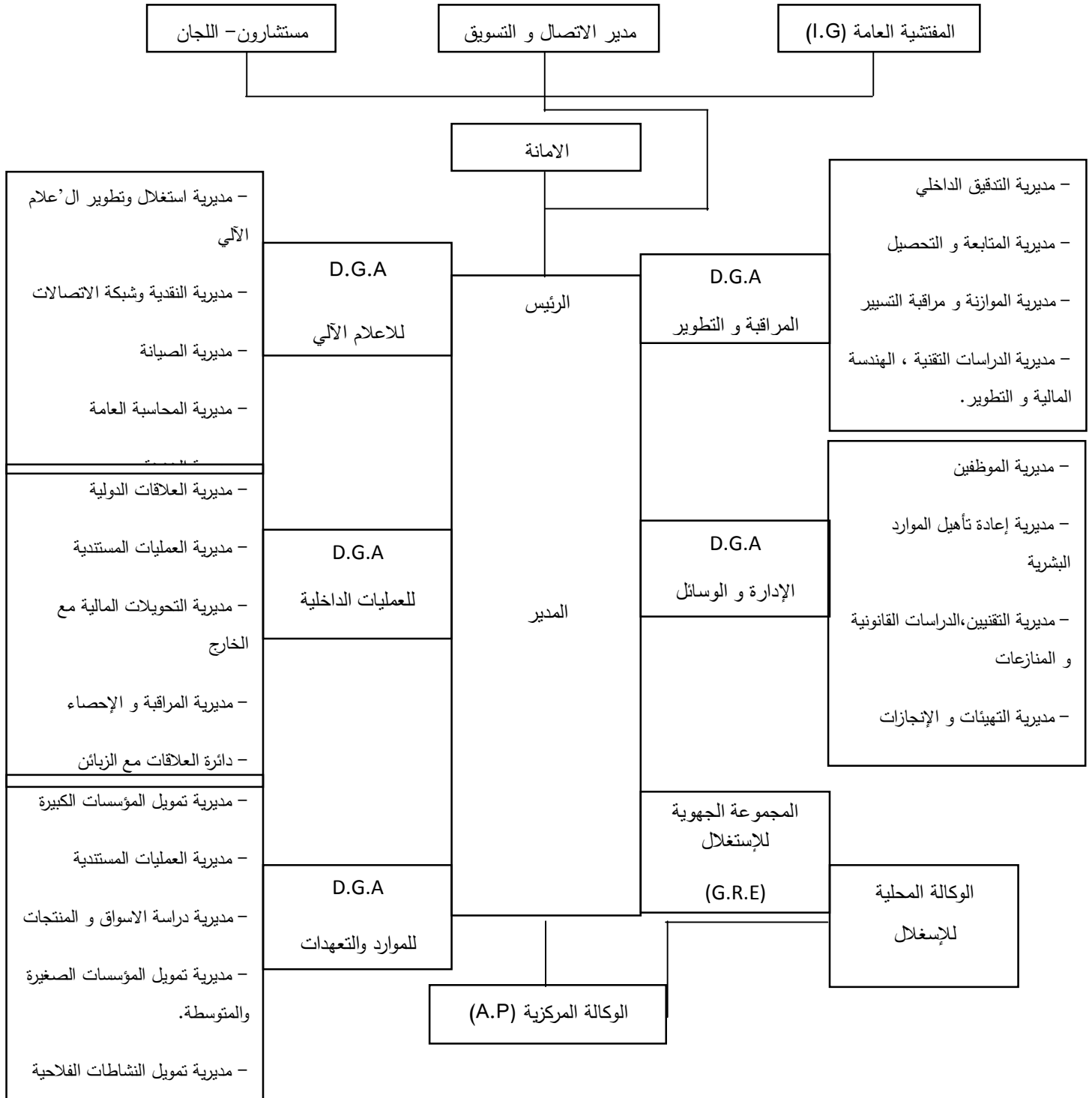
✓ يقوم باستلام الودائع المالية بأنواعها سواء كان ذلك بفائدة أو بدونها؛

✓ إعادة استثمار مبالغ الودائع في شكل قروض فلاحية أو تجارية، تمنح للقطاع العام والخاص.¹

¹ وثائق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة).

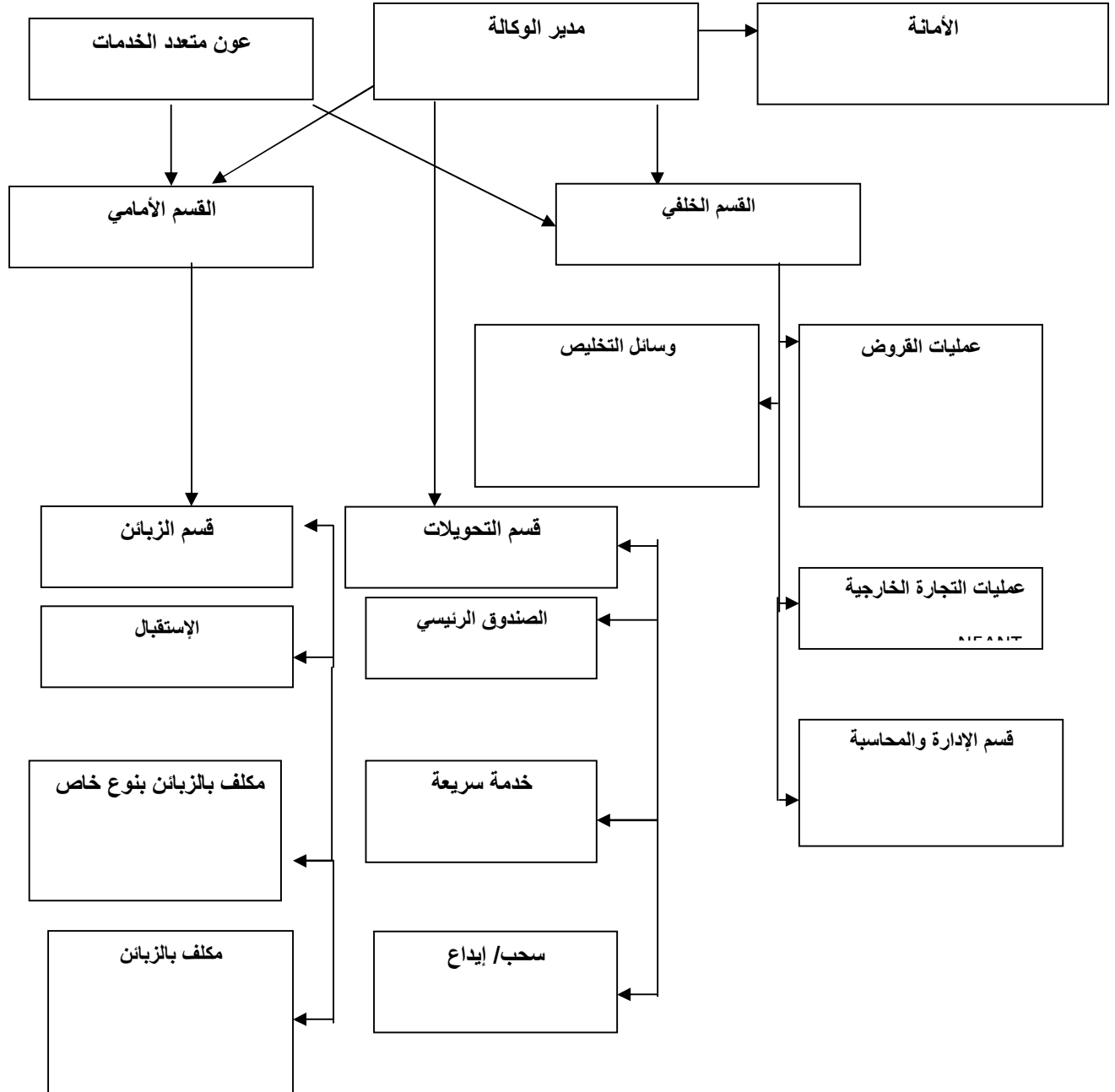
المطلب الثالث: هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية للمديرية العامة



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك بدر (وكالة بوسعادة).

الشكل رقم (2) هيكل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة "905")



المصدر: وثائق مقدمة من طرف بنك بدر (وكالة بوسعادة "905")

المطلب الرابع: توجهات المستقبلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أجل ضمان مكانة مرموقة حدّدت مديرية البنك مجموعة من التوجهات، ويندرج هذه ضمن خيار إعادة التمرکز الإستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي، ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية وتتضح الخطوط الكبرى لهذه الإستراتيجية فيما يلي:

1. المحاور الكبرى للنشاطات الإستراتيجية:

أ. في القطاعات الإستراتيجية:

الهدف من إعادة تمرکز البنك هو التمويل، ومن أولويات تركيز الجهود عل تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهها نحو الأنشطة التالية:

- قطاع الفلاحة؛

- قطاع الصيد البحري والموارد البحرية؛

- تمويل البرامج الريفية؛

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك؛

- القروض الموجهة للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية؛

- القروض الموجهة لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من

طرف الهيئة الوطنية للسكن (FONAL) والصندوق الوطني للسكن (CNL).

- القروض الموجهة للمهن الحرة (محامون، أطباء، صيادلة...) في المناطق الريفية.

ب. مرجعية النشاطات الإستراتيجية:

لقد حدّدت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك في تمويله مستقبلاً في قائمة جديدة

سنكتفي بذكر بعض منها فيما يلي:¹

- الفلاحة الأساسية والنشاطات التابعة لها؛

- صناعة العتاد الفلاحي؛

- الصناعة الغذائية الفلاحية الأساسية؛

- تسويق وتوزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتيجية؛

¹ وثائق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة).

• تنمية العالم الريفي وخاصة:

- ✓ الحرفين الصغار؛
 - ✓ المشاريع الإقتصادية المجاورة؛
 - ✓ مشاريع الري الصغيرة؛
 - ✓ صناعة السروج والأدوات الجلدية؛
 - ✓ صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين والمواد الخيزرانية.
- وبصفة عامة كل النشاطات التي تساهم في تنمية العالم الريفي.

2. طلبات القروض:

آجال معالجة ملفات القروض:

على البنك أن يعطي الأهمية لإستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الإستراتيجية مع السهر على الإحترام الدقيق لقواعد التقديم والسيطرة على الأخطار.

لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بسرعة الملائمة.

على كل الهيئات المعنية إحترام الآجال المحددة بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

كيفية معالجة ملفات القروض:

مهما كان مستوى القرار في ميدان منح القرض، يجب تسليم الطلبات إلى الفرع المستضيف وهذه النقطة إلزامية، كما يجب فحص الوثائق المودعة بحضور مودع الملف.

يُتبع قبول دراسة الملف بإفدة الإستلام المناسبة، وقد تكون هذه الوثيقة بمثابة إلتزام البنك بالردّ في الآجال المحددة للطلب المودع لدى الفرع.

قروض الإستغلال:

- أجل الرد على طلب القرض يكون من إختصاص الوكالة: 20 يوم
- أجل الرد على طلب القرض يكون من إختصاص الفرع: 40 يوم
- أجل الرد على طلب القرض يكون من إختصاص المديرية العامة: 60 يوم

قروض الإستثمار:

- أجل الرد على طلب القرض يكون من إختصاص الوكالة: 30 يوم
- أجل الرد على طلب القرض يكون من إختصاص الفرع: 60 يوم
- أجل الرد على طلب القرض يكون من إختصاص المديرية العامة: 90 يوم.¹

المبحث الثاني: دور القروض في تنمية القطاع الزراعي

إن العملية الإقراضية في القطاع الزراعي هي المحور الأساسي لتطويره، لأن المشاريع الزراعية تحتاج إلى تمويل ومساندة فعالة من قبل الدولة أو من قبل الجهات المانحة، والعمل في القطاع الزراعي يحتاج إلى رأس مال كبير ومكننة متنوعة وبذور وأسمدة، على هذا الأساس سنتناول في هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم القروض الزراعية وشروط ومعوقات منحها

المطلب الثاني: أنواع وتصنيف القروض الزراعية

المطلب الثالث : إجراءات منح القروض ببنك BADR (وكالة بوسعادة)

المطلب الرابع: تطور القروض الزراعية الممنوحة من طرف بنك BADR (وكالة بوسعادة) خلال الفترة (2008-2013).

المطلب الخامس: مساهمة القروض الزراعية في تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2008-2013).

المطلب الأول: مفهوم القروض الزراعية وشروط ومعوقات منحها

للقروض الزراعية أهمية كبيرة وخاصة في المجتمعات التي تعتمد على الزراعة كمورد أساسي لها، ويكون الغرض منه تمويل المحصول الزراعي.

¹ وثائق لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة).

أولاً : مفهوم القروض الزراعية

القرض هو أبسط صور الإئتمان الزراعي وهي عبارة عن عملية منح القروض للفلاح مع التعهد بردها مع فوائد، وتعتبر النشاط الأساسي لتحقيق الأرباح في المصارف التجارية، وتمنح هذه القروض لشراء البذور والأسمدة والأعلاف، بغرض التوسع الأفقي والرأسي في القطاع الزراعي، وتحقيق أعلى معدلات التنمية في المجتمع.

ثانياً : شروط منح القروض الزراعية

يجب أن تتوفر الشروط التالية في الشخص الطبيعي صاحب المشروع أو أطراف المشاركة المسجلة بصورة رسمية:

- أن يكون قد إحتترف نشاطاً ويحدد نوع النشاط الزراعي إستناداً لهوية الإنتساب.
- وجود رأس مال أو موارد ذاتية أو أية موجودات خاصة بالزبون.
- أن يكون كامل الأهلية القانونية.
- التحلي بالسمعة الطيبة والأمانة.

ثالثاً : معوقات منح القروض الزراعية

- أغلب المواسم الزراعية غير جيدة بسبب عدم هطول الأمطار والتقلبات الجوية والأمراض التي تصيب النباتات.
- بعد المناطق الزراعية عن مواقع فروع البنوك مما يصعب من مهمة متابعة تسديد القروض.
- ندرة وجود المتخصصين من القطاع الزراعي في أقسام الإئتمان في المصارف.
- عدم إنتظام دعم أجهزة الدولة للقطاع الزراعي في توفير البذور والأسمدة.
- قلة الوعي المصرفي للفلاحين.
- إرتفاع درجة الحرارة وحصول ظاهرة التصحر.
- صعوبة نقل المحاصيل الزراعية بسبب طرق المواصلات غير السالكة.

المطلب الثاني: أنواع وتصنف القروض الزراعية

يتنوع القرض المقدم من طرف البنوك التجارية للقطاع الزراعي بحسب تنوع العمل الزراعي الذي يبدأ من عملية إستصلاح الأراضي وتوفير المياه وإيجاد الآلات والمعدات وإستعمال البذور الجيدة والأسمدة حتى الوصول إلى جني المحصول.

أولاً : أنواع القروض الزراعية

1. القروض الزراعية قصيرة الأجل: وتمنح هذه القروض الزراعية الفصلية بمدة لا تتجاوز السنة، وذلك لمواجهة شراء البذور والأسمدة والمبيدات.
2. القروض الزراعية متوسطة الأجل: وتمنح هذه القروض لمدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات، ويوجه لتمويل الحداثق وتربية الماشية والدواجن وخلق مجمعات صناعية في مجال الألبان والمنتجات الزراعية.
3. القروض طويلة الأجل: وتمنح هذه القروض لمدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن عشر سنوات، ويخصص لإستصلاح الأراضي البور، وتحسين طرق الري والصرف، وإقامة المنشآت المتصلة بالإنتاج.

ثانياً : تصنيف القروض الزراعية

1. من حيث الضمانات المقدمة: (من دون ضمان، كفالة شخصية، رهن عقار، رهن أسهم..)
2. من حيث المشاريع: (صناعات غذائية، زراعية)
3. من حيث التوزيع الجغرافي: (مدن، قرى، أرياف)
4. من حيث فئات المبالغ : (أقل مليون-مليون، أقل من عشر ملايين- أقل من مئة مليون، مئة مليون - أقل من خمسمائة مليون، من خمسمائة مليون - مليار، أكثر من مليار)
5. من حيث الإقامة: (قروض للمقيمين، وقروض لغير المقيمين)
6. من حيث الشخص: (قروض الأفراد، قروض الشركات، قروض الجمعيات التعاونية)¹

¹ وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة).

المطلب الثالث: إجراءات منح القروض ببنك BADR (وكالة بوسعادة)

المراحل المتبعة من طرف الوكالة للوصول إلى قرار منح القرض، حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض (قصير، متوسط، طويل الأجل)، وهذا من ناحية الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المطلوبة والدراسة المتبعة.

1. **المقابلة وطلب القرض:** يجب أن يكون للعميل حساب بنكي، وإلا فعليه فتح حساب بإسمه قبل أن يطلب القرض ومن ثم يلتقي العميل (الفلاح) برئيس مصلحة القروض لطلب القرض، حيث يستفسر على الوثائق الواجب توفرها في طلبه، وعلى الضمانات المطلوبة، ومن ثم يقوم بتكوين الملف الخاص بالقرض المطلوب.
2. **تكوين الملف:** يقوم الفلاح بتكوين ملف القرض ووضعه في الوكالة البنكية، وعادة ما يكون في الوكالة التي يوجد فيها المشروع أو النشاط المراد تمويله ولكن هذا ليس شرطاً أساسياً ويتكون القرض من الوثائق التالية:

أ) **بالنسبة للقرض قصير الأجل:** يحتوي الملف على الوثائق التالية:

- طلب خطي؛
- شهادة الفلاح: من خلالها يتأكد البنك أن القرض المراد منحه قد أعطي لشخص يمارس الفلاحة كنشاط مهني.
- شهادة عائلية: حيث أن البنك عند تقييمه لخطة المشروع يضع في حسابه كل الإحتياجات الإستهلاكية العائلية، لكل من يمارس النشاط الفلاحي وأراد الحصول على القرض.
- شهادة عدم الخضوع للضريبة: تكشف وضعية الفلاح إتجاه الضرائب، حيث أن مصلحة الضرائب كقطاع عام هي أولى من البنك في تحصيل أي مستحقات ضريبية على الفلاحين ولذا يجب أن يتأكد البنك أن الشخص المقترض غير مدين لمصلحة الضرائب.
- نسخة من العقد الرسمي لملكية الأرض أو شهادة الحصول على أرض فلاحية أو أرض مخصصة للإستصلاح.

• المخطط المالي للموسم الفلاحي، حيث يحتوي هذا المخطط على مختلف العمليات التي سيقوم بها الفلاح مع تقديم كل التكاليف وذلك بناءً على ظروف الإنتاج وطبيعته.

(ب) بالنسبة للقروض متوسطة الأجل: يحتوي الملف على نفس الوثائق السابقة والخاصة بالقروض قصيرة الأجل إضافة إلى فاتورة شكلية لسعر العتاد الذي يود شراؤه من وكيل معتمد.

(ج) بالنسبة للقرض طويل الأجل: نفس الملف السابق، بالإضافة إلى كشف الأعمال المنجزة (حفر، تسوية.. إلخ)، ومثلاً في حالة حفر بئر يجب إضافة رخصة تنقيب المياه وكشف التكاليف الحفر.

بعد تكوين الملف وإيداعه على مستوى الوكالة تقوم هذه الأخيرة بملاء استثمار خاصة بطلب القرض تشمل جميع المعلومات اللازمة.

3. **إتخاذ القرار والمتابعة:** عند إيداع الملف القرض على مستوى الوكالة، تقوم هاته الأخيرة بدراسته ثم يقدم للجنة القرض بالوكالة التي تتكون عادة من المدير ورؤساء المصالح، حيث تقوم اللجنة بدراسة الوضع المالي لطالب القرض وإن كان له قروض من قبل أم لا وكذا معرفة نوعية القرض المطلوب والضمانات المقدمة من طرف الفلاح مقابل القرض. (أنظر الملحق 1).

بعدها يتخذ القرار بشأن طلب القرض (مقبول أو مرفوض) ويجسد هذا في محضر اللجنة بالوكالة والذي يضم قرار اللجنة (أنظر الملحق 2)، هذا إذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحيات الوكالة، أما إذا كان المبلغ يفوق صلاحياتها فيبعث إلى المديرية الجهوية لدراسة مرتبة ثانية والفصل فيه.

وبنفس الطريقة، فإذا كان المبلغ في حدود صلاحيات لجنة القرض التابعة للمديرية الجهوية فإن التصريح بالقرض يمضى من طرف مديرها، ثم يبعث للوكالة من أجل منح القرض لطالبه أما إذا كان مبلغ القرض يتعدى حدود صلاحية المديرية الجهوية تقوم هذه الأخيرة ببعثه إلى المديرية العامة، فإذا تم قبول القرض من طرفها يبعث التصريح بالقرض للمديرية الجهوية ثم إلى الوكالة من أجل منح القرض لطالبه وتنتهي بذلك عملية منح القرض للعميل. (أنظر الملحق 3).

أما عن متابعة القرض بعد منحه للعميل، فقد تأخذ أوجه مختلفة تبعاً لشخصية العميل ونوع القرض الممنوح.

المطلب الرابع: تطور القروض الزراعية الممنوحة من طرف بنك BADR -وكالة بوسعادة- (2008-2013)

سنقوم من خلال هذا المطلب بدراسة تفصيلية لتطور مختلف أنواع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) للقطاع الزراعي خلال الفترة 2008 إلى غاية سنة 2013.

أولاً: تطور القروض الزراعية قصيرة الأجل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) خلال الفترة (2008-2013).

الجدول الموالي يبين تطور القروض الزراعية قصيرة الأجل (الموسمية) الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) خلال الفترة (2008-2013).

الجدول (2): تطور القروض الزراعية قصيرة الأجل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) خلال الفترة (2008-2013).

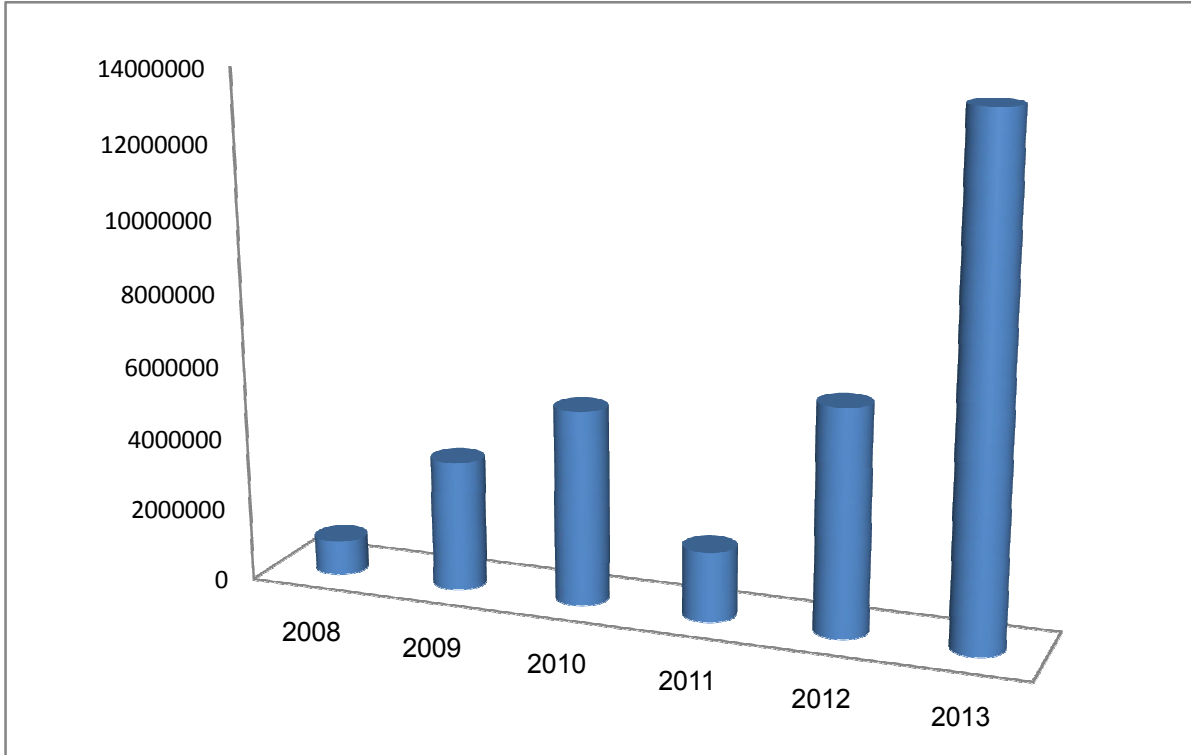
الوحدة: دج

الفترة البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قروض قصيرة الأجل	973.700	3.559.400	5.328.910	1.902.775,5	6.139.459,3	13.867.780

المصدر من إعداد الطالب بناءً على ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة).

الشكل رقم (3): تطور القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة).

المبلغ
السنوات



نلاحظ من خلال الرسم البياني أن القروض الزراعية قصيرة الأجل، قد شهدت إرتفاعاً معتبراً سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، حيث بلغت قيمة القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) لهذه السنة 3559400 دينار جزائري، وذلك بإرتفاع قدر بـ 2.585.700 دج، أي بنسبة إرتفاع تقدر بـ 265,55% لتصل سنة 2010 إلى 5.328.910 دج، أي بزيادة تقدر قيمتها بـ 1769510 دج، وترجع هذه الزيادة أساساً لتطبيق الدولة أسعار فائدة منخفض للقروض الزراعية، إلا أن قيمة القروض قد شهدت

إنخفاضاً سنة 2011، حيث بلغت قيمتها هذه السنة 1.902.775,5 دج، أي أنها إنخفضت بقيمة 3.426.134,5 دج، ويرجع إنخفاض قيمة القروض قصيرة الأجل في سنة 2011، نتيجة لسياسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)، التي ركزت في منحها للإئتمان على القروض طويلة الأجل، ويلاحظ في الفترة مابين 2012 و 2013 إرتفاع قيمة القروض الزراعية قصيرة الأجل قدر قيمته ب 4.236.683,8 و 7.728.320,7 دج على التوالي، وبنسبة إرتفاع تقدر ب 222,68% سنة 2012 و 125,87% سنة 2013، ويرجع هذا ضعف موارد البنك من جهة ولضمان دورة قصيرة الأجل للأموال المقرضة من جهة أخرى لإعادة تمويل الوحدات الأخرى المحتاجة، فبقبول التمويل فإن البنك يتقاسم مع عميله المخاطر ولذلك يجب أن يكون على دراية كافية بالسوق الذي ينشط فيه والمكانة التي يحتلها فيه وحجم الطلب على هذا النوع من المنتج الممول، والمنافسة التي قد تكون موجودة وقدرة المقرض على تسويق منتوجه، كما أنه خلال مدة القرض الموسمي قد تطرأ تغيرات تؤثر على حسن سير العمليات مما يستوجب على المقرض أن يحتفظ بقيم مالية كافية لمواجهة أية تغيرات ممكنة، وعليه فإن البنوك عادة ما تحتاط من هذه المخاطر التي قد تتجم عن القروض الموسمية، مما يجعل البنك يترك عميله ينفق من أمواله الشخصية عند بدأ عمليات خلال الموسم والبنك يتدخل عندما تحدث إحتياجات مالية فيما بعد، على أن تكون الأرباح الأولى التي يجنيها المقرض بعد عمليات البيع موجهة مباشرة لتسديد مستحقات البنك قبل توجيهها لتحسين خزينة المقرض، ولذلك لضمان حظ أكبر في تسديد المقرض لديونه فإن البنك يقوم بتمويل العمليات الموسمية في حدود ما تحققه من أرباح المحصلة بعد بيع المنتج موضوع القرض والتي تقيم بعد دراسة وتدقيق لملف العميل.

ثانياً : تطور القروض الزراعية متوسطة الأجل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) خلال الفترة (2008-2013).

الجدول الموالي يبين تطور القروض الزراعية قصيرة متوسطة الأجل الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) للقطاع الزراعي خلال الفترة: 2008-2013.

الجدول (3): تطور القروض الزراعية متوسطة الأجل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) خلال الفترة مابين (2008-2013)

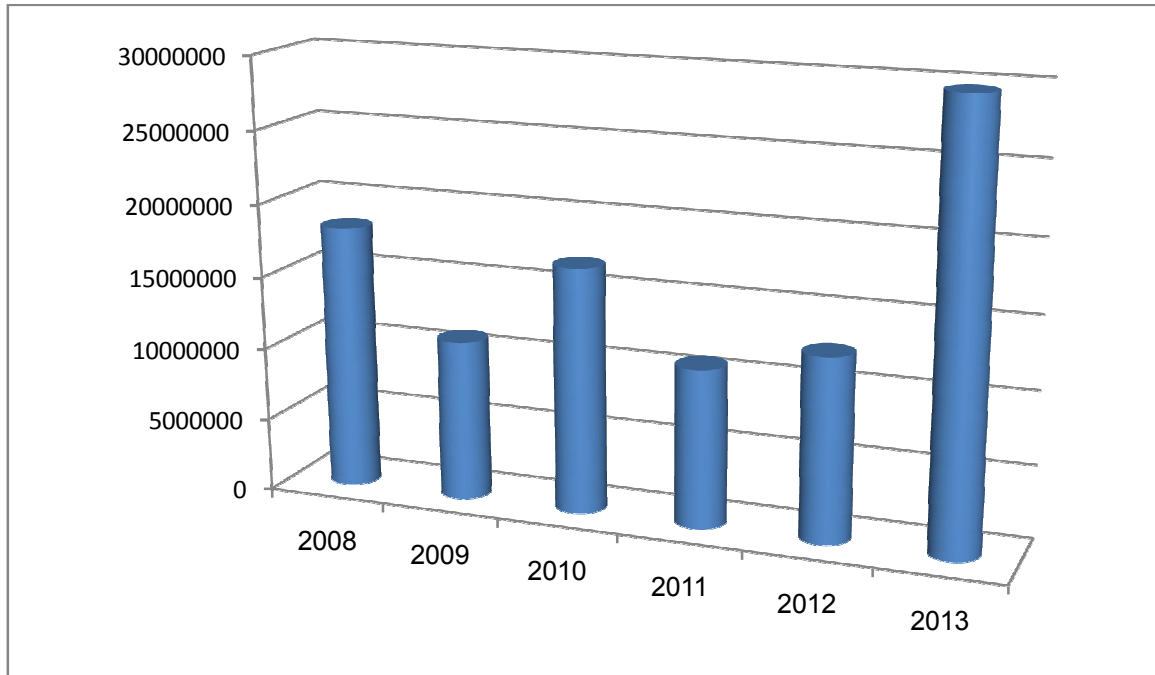
الوحدة: دج

2013	2012	2011	2010	2009	2008	الفترة البيان
29.661.472,05	12.538.312	10.837.263,51	16.815.844	11.003.232,2	18.148.305,38	قروض متوسطة الأجل

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة).

الشكل رقم (4): تطور القروض متوسطة الأجل الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة).

المبلغ
السنوات



نلاحظ من خلال الرسم البياني أن قيمة القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2008 تقدر بـ 18.148.305,38 دج، إلا أن قيمة القروض الممنوحة سرعان ما إنخفضت سنة 2009 لتصل إلى 11.003.232,2 دج، أي بإنخفاض تقدر

قيمته ب7.145.073,18 دج، مقارنة مع 2008 وهذا نتيجة لتراكم الديون الغير المسددة الشيء الذي دفع البنك إلى رفض العديد من طلبات القروض، وفي سنة 2010 كان هناك إرتفاع في نسبة القروض الممنوحة والذي أرجعه بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتسديد الفلاحين للمستحقات لصالح البنك، هذا ما أدى إلى زيادة قدرت ب5.812.611,8 دينار جزائري، وإرتفاع نسبته تقدر ب52,82%، والملاحظ أن البنك أصبح أكثر حرصاً على إحاطة عملياته التمويلية بأكبر قدر ممكن من الضمانات من جهة ومن جهة ثانية السياسات المنتهجة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) بمنح الائتمان للقروض الطويلة، وبذلك تناقصت قيمة القروض الممنوحة وبشكل ملحوظ خلال سنة 2011، حيث عرف حجم القروض المقدم من طرف الوكالة إنخفاضاً قدر ب5.978.589,49 دج، أي بنسبة 35,55%، ليعرف بعدها إرتفاع نسبي سنة 2012، حيث بلغ حجم القروض الممنوحة لهذه السنة 12.538.312 دينار جزائري، وذلك بزيادة قدرة ب1.701.048,49 دينار جزائري وبنسبة 15,69%، وفي سنة 2013 شهدت قيمة القروض متوسطة الأجل إرتفاعاً كبيراً ليصل إلى 29.661.472,05 دج، وذلك بإرتفاع قيمته 17.123.160,05 دج ونسبة 136, 56%، ويعود سبب ذلك إلى زيادة طلبات الفلاحين على هذا النوع من القروض والتي توجه أساساً لشراء العتاد والجرارات.

ثالثاً: تطور القروض الزراعية طويلة الأجل ببنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) خلال الفترة (2008-2013).

الجدول الموالي يبين تطور القروض الزراعية طويلة الأجل الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) للقطاع الزراعي خلال الفترة: 2008-2013.

الجدول (3): تطور القروض الزراعية طويلة الأجل بينك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) خلال الفترة مابين (2008-2013).

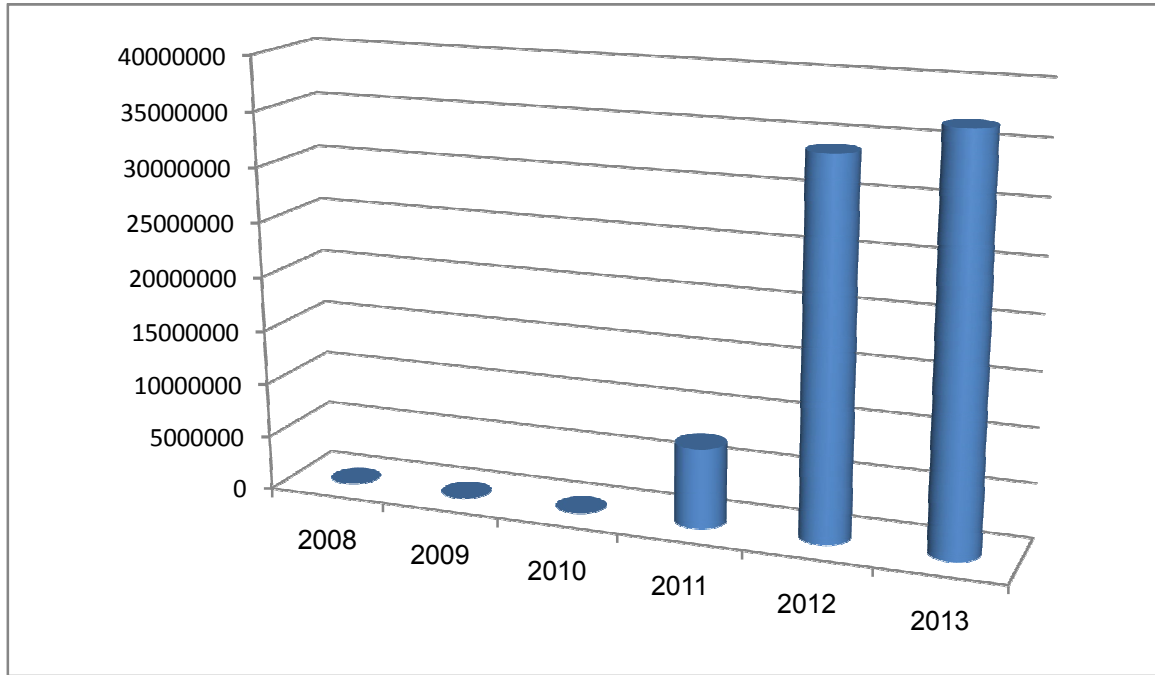
الوحدة: دج

2013	2012	2011	2010	2009	2008	الفترة البيان
36.715.280,07	33.951.202	7.293.227,62	-	-	-	قروض طويلة الأجل

المصدر من إعداد الطالب بناءً على ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة).

الشكل رقم (5): تطور القروض طويلة الأجل الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة).

المبلغ
السنوات



نلاحظ من خلال الرسم البياني أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) لم يمنح أي قرض طويل الأجل خلال الفترات الممتدة مابين (2008-2010)، ويرجع ذلك إلى

السياسات المتبعة من طرف الوكالة، وكان التركيز منصب على منح الإئتمان قصير ومتوسط الأجل ، وفي سنة 2011 قدم البنك ماقيمته 7.293.227,62 دج من القروض طويلة الأجل، ويعود سبب ذلك على إقبال الفلاحين على طلب القروض بفضل تشجيع الدولة للإستثمار في القطاع الزراعي والإستفادة من القروض المدعمة، وفي سنة 2012 تواصل الدعم بفضل الإمتيازات المقدمة حيث إرتفع حجم القروض طويلة الأجل ليصل إلى 33.951.202 دج بإرتفاع قدر ب 26.657.974,38 دج، أي بنسبة 365,51% واستمر إرتفاع في منح القروض من طرف الوكالة ليصل سنة 2013 إلى ، وبقيت وتيرة إرتفاع منح القروض من طرف الوكالة ليصل سنة 2013 إلى 36.715.280,07 دج، بزيادة قدرة ب 2.764.078,07 دج وبنسبة 8,14% زيادة، وكان هذا الإرتفاع نتيجة السياسات والبرامج التي وضعت مثل (سياسة التجديد الفلاحي وبرامج الدعم لمختلف الشعب الفلاحية)، وتهدف هذه السياسة إلى حل إشكالية التمويل الفلاحي المتمثل في الضمانات المطلوبة من المستثمر بجعل الأراضي المستخدمة في الإستثمار موضوع الرهن.

وهناك نوع آخر للقروض لا تقدم نقداً، بل هي عبارة عن ضمانات وتسمى قروض بالإمضاء وتعرف أكثر بإسم التعهد بالإمضاء، وهي عبارة عن تعهدات يقدمها البنك لزيائته ضماناً لمديونتهم عند تعاملهم مع الغير على شكل كفالات عندما يكون الزبون غير قادر على الدفع، ويتم تقديم هذه التعهدات على شكل توقيعات لصالح الدائنين.

-الكفالات: وهي نوع من التوقيعات التي يقدمها البنك لصالح الإدارة، حيث يحدد فيها المبلغ، الشخص المكفول، المدة، لتكون الكفالة قانونية ونجد منها:

- الكفالة الضريبية: وتعطى لصالح إدارة الضرائب لتأجيل دفع الضرائب الغير مباشرة المستحقة على العميل، فمن بين الضرائب نذكر الضريبة على القيمة المضافة، حيث تأجل دفعها لبعض الشهور بضمان من البنك يقدم لإدارة الضرائب ولصالح العميل، وتتم العملية بإستعمال السندات المكفولة فيتحمل العميل فوائد التأخير لصالح إدارة الضرائب وعمولة لصالح البنك.

- الكفالة الجمركية: وتعطى للإدارة الجمركية لضمان العميل الذي يستورد كميات من السلع وتحمل حقوق الجمارك، فتطلب منه إدارة الجمارك وجود بنك تجاري يكفله بتغطية

إلتزام أوضمان تعهد معين سواء لدفع حقوق الجمركية أو عند غياب بعض وثائق الإستيراد أو سند النقل.

وقد قدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)، قروض بالإمضاء ماقيمته 93.839.000 دج منذ 1982 إلى ثلاثين افريل 2014.

إلى جانب القروض الممنوحة لتمويل القطاع الزراعي وتنميته فقط حظي أيضاً ببرامج دعم ومساندة بكل الوسائل الممكنة وذلك لتمكينه من التغلب على الظروف والتحديات التي تواجهه ولزيادة نموه وتطوره حتى يحقق مساهماته الإقتصادية والإجتماعية، ويظهر هذا الدعم من خلال البرامج التنموية المتبعة لتنمية القطاع ومن أهم برامج سارية المفعول نذكر منها:

1. **برامج تأطير المؤسسات الفلاحية:** من خلال هذا البرنامج تم إنشاء العديد من الصناديق الخاصة بالقطاع الفلاحي منها:

- الصندوق الوطني لتنمية الإستثمار الفلاحي.
- صناديق تدعيم التجهيزات.
- صناديق ضد التصحر.
- صندوق خاص بدعم المنتجات الفلاحية المخصصة لغرف التبريد.

2. **برامج إستحداث مستثمرات جديدة وتربية الحيوانات في إطار الإمتياز الفلاحي:**

في إطار المنشور الوزاري المشترك رقم 108 الصادر في فيفري 2011 تم إصدار أمر بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة يتم من خلاله تشجيع ومرافقة ملاك الأراضي غير المستغلة من الخواص على إنشاء مستثمرات للفلاحة وذلك عن طريق الإستفادة من قرض مدعم في حدود 1 مليون دج للهكتار الواحد، ويكون سند الملكية موضوع الرهن، بالإضافة إلى المزايا التي توفرها أجهزة وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لصالح المستثمرين، كإعفاءات الضريبة لمدة 10 سنوات، والإمتياز صالح لمدة 40 سنة قابل للتجديد بطلب من المستثمر. وللاستفادة من هذا البرنامج تقدم طلبات المستثمرين على مقر الولاية ويتم دراستها بالشكل التالي:

- المستثمرات التي لا تتجاوز 10 هكتارات: تعالج الملفات على مستوى لجنة الدائرة .

- المستثمرات التي تتراوح بين 10 و 35 هكتار: تدرس الملفات على مستوى اللجنة الولائية.
 - المستثمرات التي تفوق 35 هكتار: تدرس وتصنف الملفات على مستوى اللجنة الولائية ثم ترسل للوزارة لأخذ رأي الوزير المكلف بالقطاع.
- يتم دراسة الملفات المقدمة وتصنف وفقاً لمعايير محددة منها مدى مشاركة الإطارات التقنية في المشروع المقدم من طرف المستثمر، بعد ترشيح الملفات يتم إرسال الملفات المقبولة إلى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية الذي يقوم بإعداد ملف يتكون من دفتر الشروط وإنجاز عقد الإمتياز من طرف مصالح أملاك الدولة ليتمكن المستثمر من التوجه إلى البنك الفلاحة والتنمية الريفية للإستفادة من القرض الممنوح، وأهم شكلين للقرض الممنوح هما قرض الرفيق وقرض التحدي، حيث يتميز قرض الرفيق بأنه قرض قصير الأجل يقدم لمدة عام واحد مع إضافة 6 اشهر في الحالات الطارئة، أما قرض التحدي فهو قرض طويل الأجل مدته 7 سنوات موجهة لإنشاء المستثمرات التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات ولا تتجاوز قيمة القرض 1 مليون دينار للهكتار الواحد، ويفترض أن يكون بلا فوائد في السنوات الخمسة الأولى ثم يرتفع من 1 إلى 3% في السنوات اللاحقة.

3. سياسة التجديد الفلاحي:

وهي سياسة تهدف إلى إعادة النظر في السياسات الفلاحية القديمة وتكييفها مع المتطلبات المتغيرة والحديثة للقطاع الفلاحي، وسياسة التجديد الفلاحي تعتبر أداة لتدعيم القطاع الفلاحي بالقطاع الريفي (أي إستفادة القطاع الفلاحي من الإمتيازات التي تحصل عليها المناطق الريفية بالإضافة للإمتيازات المقدمة)، كما تهدف سياسة التجديد الفلاحي إلى حل إشكالية التمويل الفلاحي المتمثل في الضمانات المطلوبة من المستثمر بجعل الأرض المستخدمة في الإستثمار بمثابة موضوع الرهن.

4. برنامج الدعم المالي لمختلف الشعب الفلاحية:

- في إطار سياسة التجديد الفلاحي تم وضع برامج متخصصة في الدعم المالي لمختلف الشعب الفلاحية والتي منها:
- برنامج دعم تطوير زراعة البيوت البلاستكية؛
 - برنامج دعم زراعة الطماطم الصناعية؛

- برنامج تطوير الزراعة البيولوجية؛
 - تطوير شعبة الحبوب الجافة؛
 - برنامج تطوير الإنتاج والإنتاجية والذي يضم:
 - تطوير ودعم الأسمدة؛
 - دعم الموارد الطاقوية المستغلة في الفلاحة كالكهرباء.
- حيث قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)، بتمويل الصناديق الخاصة بالقطاع منها:
- صندوق الخاص بدعم المنتوجات الفلاحية لغرف التبريد (SYRPALAK) وصل المبلغ حوالي 19.000.000 دينار جزائري. أثناء الفترة (2012-2014).
- صندوق تنمية وضبط عقود الأراضي الإمتياز الفلاحي وقد خصص له حوالي 37.705.074,43 دينار جزائري.
- صندوق دعم والإستثمار الفلاحي (FNDIA) حيث وصل عدد الأموال من فيفري 2012 إلى ماي 2014 حوالي 178.714.799,49 دينار جزائري وكان عدد المناصب المشغولة في هذا الإطار 376 ألف منصب.
- المطلب الخامس: مساهمة القروض في تطور الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2008-2013)**
- ولدراسة أهمية القروض الزراعية وبرامج الدعم المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)، في توفير التمويل اللازم وتنمية القطاع الزراعي نقوم بدراسة أثر القروض المقدمة من طرف الوكالة على الإنتاج الزراعي.

الجدول(4): يمثل تطور الإنتاج الزراعي ببوسعادة.

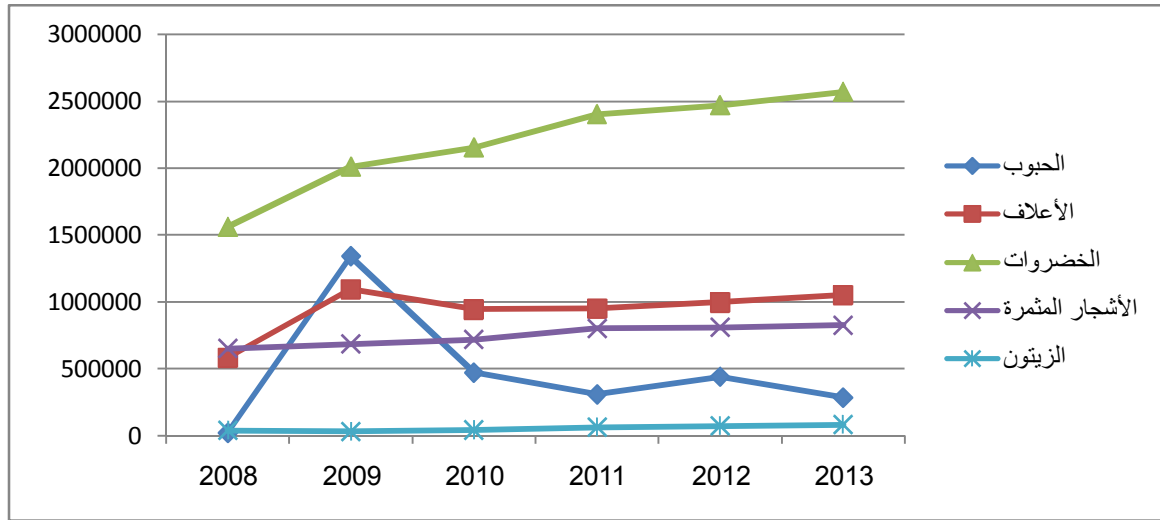
الوحدة: قنطار

2013	2012	2011	2010	2009	2008	
283240	440000	308000	470000	1340000	208000	الحبوب
1050000	995000	950000	942000	1093000	580000	الأعلاف
2570310	2470000	2402950	2154000	2010000	1560000	الخضروات
823500	807000	800000	716000	684400	650000	الأشجار المثمرة
81000	71600	62400	40800	30000	37200	الزيتون

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية بالمسيلة.

يمثل الجدول(4) تطور الإنتاج الزراعي ببوسعادة، حيث سجل إنتاج الحبوب أعلى مستوى له في موسم 2009/2008 والذي بلغ 1340000 قنطار، ليشهد في المواسم اللاحقة تراجعاً في الإنتاج ليُسجل أدنى إنتاج في الموسم الزراعي 2013/2012، حيث قدرت بـ 283240 قنطار. وشهد إرتفاع الأعلاف أقصى قيمة له سنة 2009 ليبلغ 1093000 قنطار، ثم تراجع الإنتاج سنة 2010 ليصبح 942000 قنطار، وسرعان ما قابل هذا الإنخفاض إرتفاعاً في السنوات اللاحقة (2011، 2012، 2013). أما فيما يخص الخضروات فقد شهد قفزة نوعية في إنتاجه فمن 1560000 قنطار في سنة 2008 ليتطور في السنوات اللاحقة ويصل إلى أعلى قيمة له والتي تم تسجيلها من طرف المديرية سنة 2013 والمقدرة بـ 2570310 قنطار. ونفس الشيء بالنسبة للأشجار المثمرة فهي الأخرى عرفت تطوراً في إنتاجه من سنة لأخرى، حيث بلغ الإنتاج 650000 قنطار في 2008 ليصل إلى 823500 قنطار سنة 2013. ويلاحظ من الجدول أيضاً تطور إنتاج أشجار الزيتون، فبلغ الإنتاج سنة 2008 حوالي 37200 قنطار، وتناقص الإنتاج في السنة الموالية ليصل إلى 30000 أما في السنوات اللاحقة عرف إنتاج الزيتون تزايداً كبيراً ليبلغ حوالي 81000 قنطار سنة 2013.

الشكل (6) يمثل تطور الإنتاج الزراعي ببوسعادة.



نلاحظ من خلال المنحنى الأخضر والذي يمثل تطور إنتاج الخضروات، والذي شهد إرتفاعاً إبتداءً من سنة 2008 إلى سنة 2013، ففي سنة 2008 كان الإنتاج يقدر بحوالي 1560000 قنطار، وعرفت كميات الإنتاج الخضروات تزايداً مستمراً في الطلب عليها إلى أن وصلت كمية الإنتاج سنة 2013 لحوالي 2570310 قنطار وبتزايد عن سنة 2012 تقدر بحوالي 100310 قنطار، وبنسبة تقدر بـ 4,6%، ويرجع ذلك إلى بعض الأسباب ومن بينها زيادة مساحة أراضي المخصصة لزراعة الخضروات، والتمويل البنكي وسياسات الدعم المنتهجة من طرف الدولة.

ومن خلال المنحنى الأزرق الذي يمثل إنتاج الحبوب، فنلاحظ أن كمية الإنتاج إرتفعت سنة 2009 لتبلغ 1.340.000 قنطار مقارنة بـ 2008 والتي كانت تقدر بـ 208.000 قنطار، أي بزيادة تقدر بـ 1.132.000 قنطار ونسبة تقدر بـ 544,2%، ثم بدأ الإنخفاض في السنوات اللاحقة، حيث بلغ الإنتاج سنة 2010 بـ 470.000 قنطار، وبإنخفاض يقدر بـ 870.000 قنطار ونسبة قدرها 64,92%، وتواصل هذا الإنخفاض سنة 2011 ليبلغ 308.000 قنطار، وقد قدر هذا الإنخفاض بحوالي 162.000 قنطار ونسبة إنخفاض قدرها 34,46%، ولكن سنة 2012 شهد إنتاج الحبوب إرتفاع بسيط قدرها 132.000 قنطار ونسبتها 42,85%، ولكن هذا الإرتفاع سرعان ما شهد تراجعاً في الإنتاج ليستقر عند 283.240 قنطار سنة 2013 وبإنخفاض قدر بـ 156.760 قنطار، ونسبة قدرها 35,62%، ويعود تراجع إنتاج الحبوب لعدة عوامل ومنها الظروف المناخية الغير ملائمة وتذبذب تساقط الأمطار وقلة إستعمال الأسمدة وسوء الحرث والبذر.

ونلاحظ من خلال المنحنى الأحمر ويمثل إنتاج الأعلاف إرتفاعاً سنة 2009 مقارنة ب2008، بحيث قدر هذا الإرتفاع بحوالي 513.000 قنطار، وزيادة نسبتها 88,44%، ولكنه عاود الإنخفاض سنة 2010 وقد قدر هذا الإنخفاض بحوالي 151.000 قنطار ونسبة قدرها 13,81%، ونلاحظ أن كمية إنتاج الأعلاف سنتي 2011 و2012 شهد إرتفاعاً طفيفاً، حيث قدر هذا الإرتفاع بحوالي 8000 و45000 قنطار ونسبة قدرها 0,84% و4,73% على التوالي، وبقي هذا الإرتفاع سنة 2013 ليلبلغ 1.050.000 قنطار وزيادة قدرها 55000 قنطار، ويرجع سبب إرتفاع إنتاج الأعلاف في السنوات الأخيرة لتشجيع الفلاحين والمساعدات المادية والدعم الذي حظي به الموالين.

ونلاحظ من خلال المنحنى الأزرق والذي يمثل إنتاج أشجار الزيتون، حيث سجل إنخفاضاً سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 والتي قدرت ب7.200 قنطار ونسبة إنخفاض قدرها 19.35%؛ إلا أن إنتاج الزيتون عرف إرتفاعاً سنة 2010 وقد قدرت الزيادة ب10.800 قنطار ونسبة قدرها 36%، وبقي إرتفاع في مردودية إنتاج الزيتون في السنوات اللاحقة من 2011 إلى سنة 2013، ويرجع سبب ذلك إلى قروض طويلة الأجل المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) التي إستفاد منها الفلاحين والموجهة لمشاريع غرس أشجار الزيتون وإستصلاح الأراضي وهو ما إنعكس إيجاباً على المرددية.

ونلاحظ من خلال المنحنى البنفسجي والذي يمثل تطور إنتاج الأشجار المثمرة والذي شهد إلتصاقاً على طول فترات الدراسة إبتداءً من 2008 إلى غاية 2013، حيث بلغ إنتاج الأشجار المثمرة سنة 2008 حوالي 650.000 قنطار، ليصل الإنتاج حده الأقصى سنة 2013 بحوالي 823.500 قنطار، وتعد النتائج التي سجلها إنتاج الأشجار المثمرة بكل أنواعها إنعكاساً لإهتمام الذي أولته الدولة لزيادة غرس الأشجار المثمرة والتوسع في المساحات المخصصة لها والقروض المحصل عليها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية والذي ساعد الفلاح على زيادة والتوسع في الأراضي المخصصة للأشجار المثمرة وشراء

المبيدات والآلات الحديثة للري والتقطير وإنشاء بيوت تبريد للمحافظة على الفواكه سريعة التلف.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال دراسة الحالة التي أجريناها بينك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة)، والتي حاولنا من خلالها إسقاط الضوء على القروض التي تقوم بتقديمها بهدف تمويل وتنمية القطاع الزراعي، حيث تطرقنا لأنواع القروض التي تقوم بتقديمها الوكالة للفلاحين (القصيرة، والمتوسطة، وطويلة الأجل) بين الفترة الممتدة (2008-2013).

حيث شهدت القروض المقدمة من طرف الوكالة إرتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، بغرض تنمية وتطوير المشاريع الزراعية التي تحتاج إلى مساندة فعّالة وكذا دعم الدولة لهذا القطاع الذي يحتاج لرأس مال كبير (مكننة متنوعة، بذور، أسمدة، إستصلاح الأراضي)، حيث إنعكس هذا الدعم وتمويل الوكالة على تطوير الإنتاج الزراعي.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

حاولنا من خلال بحثنا هذا عرض أهمية البنوك التجارية ودورها في تنمية القطاع الزراعي بالجزائر من خلال القروض الممنوحة، حتى يساهم هذا القطاع في إحداث التنمية الإقتصادية الشاملة وخاصة الفلاحية.

نتائج الدراسة النظرية:

بعد تحليلنا لموضوع الدراسة بشكل مفصل يمكن أن نستخلص الإستنتاجات التالية:

- أهم وظائف البنك التجاري هو تقديم القروض؛
- ضرورة الإهتمام بالقطاع الزراعي بإعتباره قطاع إستراتيجي وواعد، والعمل على تحسين ودعم الفلاح مادياً ومعنوياً .
- لا تقوم التنمية الزراعية إلا بوجود سياسة زراعية وطنية، تشمل سياسة الإنتاج التي تهدف إلى زيادة الإستثمار الزراعي، لإستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وسياسة سعرية تهدف إلى تحقيق أحسن الأسعار للمنتجات الزراعية، وسياسة تسويقية تهدف لتحقيق ميزات نسبية لهذا الإنتاج، وسياسة تجارية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي؛
- يمكن أن يشكل القطاع الزراعي محرك التنمية لو يتم التكفل به بصفة صحيحة وبإمكانه أن يساهم في إنشاء مناصب الشغل واستقرار السكان وتلبية الحاجيات الغذائية للبلاد وإدخال العملة الصعبة؛

نتائج الدراسة التطبيقية:

- يولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية (وكالة بوسعادة) أهمية خاصة للإئتمان الزراعي من خلال النسب الكبيرة من القروض الموجهة للقطاع الزراعي؛
- تبين أن القروض المقدمة من طرف الوكالة شهد إرتفاعاً على طول فترات الدراسة، ففي سنة 2008 بلغ حجم القروض قصيرة الأجل الممنوحة من طرف الوكالة حوالي

973700,00 دج، ليصل سنة 2013 حوالي 13867780,00 دج، أي زيادة وصلت إلى 12894080,00 دج، وهذا ما إنعكس إيجاباً على إنتاج المحاصيل الزراعية الموسمية.

ونفس الشيء بالنسبة للقروض طويلة الأجل التي بدأت وكالة بوسعادة في منحها ابتداءً من سنة 2011 حيث بلغت المبالغ الممنوحة في نفس الفترة من السنة حوالي 7293227,62 دج، ليتضاعف المبلغ سنة 2013 ويصل إلى حوالي 36715280,07 دج، حيث قدرة الزيادة حوالي 29422052,45 دج، ونسبة إرتفاع لسنة 2013 تقدر ب 8,14% مقارنة ب 2012، وزيادة في منح القروض كانت أحد أسباب إرتفاع إنتاج الأشجار المثمرة وأشجار الزيتون.

إختبار الفرضيات:

من خلال تناولنا للموضوع وتحليلنا له تمكنا من إختبار الفرضيات والوصول إلى مايلي:

الفرضية (1): يعتبر البنك التجاري الملجأ الرئيسي للمستثمرين والمحرك الأساسي للإقتصاد الوطني، وهي ما أثبتنا صحتها في الفصل الأول.

الفرضية (2): يرتبط مفهوم التنمية الزراعية إرتباطاً وثيقاً بمفهوم العام للتنمية الإقتصادية، لمساهمة الزراعة في توفير الغذاء وتوفير مناصب العمل، وتوفير الموارد المالية وموارد الخام لباقي القطاعات، وهي ما أثبتنا صحتها في الفصل الثاني.

الفرضية (3): كل السياسات والإصلاحات التي مرّ بها الإقتصاد الجزائري كان لها تأثير كبير على القطاع الزراعي، وهي فرضية صحيحة.

الفرضية (4): يمكن للقروض وبرامج الدعم التي تمنح من طرف البنوك التجارية للقطاع الزراعي أن تحفز الإستثمار في المجال الزراعي وتحقيق التنمية الزراعية، وهي فرضية صحيحة.

التوصيات والإقتراحات:

- توفير التمويل اللازم والضروري وفق ميكانيزمات شفافة وسريعة وسهلة؛
- ضرورة القيام بالدراسات الإقتصادية وتطبيقها على القطاع الزراعي، أي الإرتقاء بالقطاع الزراعي من الطابع التقليدي إلى قطاع إقتصادي يساهم حقيقة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد؛
- على البنوك أن تضع حداً للطرق القديمة في التنظيم والإدارة، لتصرفات المماثلة والتهاون، ولعدم الكفاءة وغياب روح المبادرة، وللعلاقات مع الزبائن الغير المشجعة على التعامل مع مؤسسات الجهاز البنكي؛
- تشجيع الإستثمارات في القطاع الزراعي وخاصة في الأرياف، وذلك من خلال منح قروض مع فترات سداد مريحة لإقامة المشاريع الزراعية الضرورية وفق دراسات علمية؛
- يجب القيام بإصلاحات عميقة ودقيقة وشاملة لوضعية القطاع الزراعي والوقوف على مختلف هياكله وتحديد قدرات وإمكانات هذا القطاع بدقة مع حصر كل المشاكل التي يعاني منها القطاع في كل المجالات (التمويل، الإنتاج، التسويق، التخزين).
- إن البحث عن أكفأ الطرق لتمويل القطاع الزراعي الجزائري يدعو للإنتلاق من واقعه المليء بالتناقضات الهيكلية التي لم تساعد على التنمية السريعة، إضافة إلى إفتقاره للضمانات والتوجيه اللازم، وبالتالي فإن البحث في طريقة لإنشاء هيئة خاصة بالمتابعة الميدانية للإستثمارات وعمليات الإستغلال تعد ضرورة حتمية.
- إنشاء مراكز للبحوث والتطوير كما هو معمول به في الدول المتقدمة، وكذلك الإرتباط مع الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة لحل المشاكل التي تعترض القطاع الزراعي.
- إبراز فرص الإستثمار والإمكانات التي تتمتع بها الجزائر في كافة وسائل الإعلام وعقد المؤتمرات والندوات الدولية والمحلية، لجذب المستثمرين وعرض الفرص الإستثمارية الموجودة، وشرح نظام الحوافز المقدمة للمستثمرين.

أفاق الدراسة:

- تبعاً للنتائج المتوصل إليها والتوصيات المقدمة بخصوص هذه الدراسة، تثار أمامنا تساؤلات وإشكاليات أخرى مرتبطة بالموضوع لم يتطرق إليها بإسهاب، نلجأ لذكرها لتكون مشاريع بحوث مستقبلية، نذكر منها:
- واقع الإستثمارات الزراعية العربية البينية ونصيب الجزائر منها.
 - دور التكامل الزراعي العربي في مواجهة تحديات العولمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ) الكتب:

1. الأشرم محمود، التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، القاهرة، 2007.
2. البنا محمد علي محمد أحمد، القرض المصرفي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص543.
3. بوراس أحمد، تمويل المنشآت الإقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
4. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة 2000.
5. بوفاتيت عبد العزيز وآخرون، جغرافية الجزائر والمغرب العربي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 1999-2000.
6. جدوع شرفات علي، مبادئ الإقتصاد الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
7. هندي منير إبراهيم، إدارة البنوك التجارية مدخل إتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، ط3، الإسكندرية، 1996.
8. هندي منير إبراهيم، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، منشأة المعارف، مصر، 2002.
9. زغلول رزق ميراندا، النقود والبنوك، مطبوعات جامعة بنها التعليم المفتوح، كلية التجارة، 2008-2009.
10. الحناوي محمد صالح، عبد الفتاح عبد السلام، المؤشرات المالية، البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر 2000.
11. حنفي عبد الغفار، إدارة المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007-2008.
12. يونس محمود وآخرون، إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
13. مطر الداهري عبد الوهاب، أسس ومبادئ الإقتصاد الزراعي، ط1، بدون دار نشر، بغداد، 1969.
14. محروس حسن، إدارة المنشآت المالية، كلية التجارة - جامعة عين الشمس، بدون سنة نشر.

15. الرسول أحمد أبو اليزيد، السياسات الإقتصادية الزراعية رؤى معاصرة، مكتبة البستان المعرفة، ط1، الإسكندرية، 2004.
16. سلامة رمزي على إبراهيم، اقتصاديات التنمية، ط2، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإبراهيمية، مصر، 1990.
17. غنيم أحمد محمد إدارة البنوك تقليدية الماضي وإلكترونية المستقبل، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
18. عاطف جابر طه عبد الرحيم تنظيم وإدارة البنوك (منهج وصفي تحليلي)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
19. عجيمية محمد عبد العزيزو الليثي محمد على، التنمية الإقتصادية مفهومها -نظرياتها -سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
20. عبد الله خالد أمين والطراد إسماعيل إبراهيم، إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2006.
21. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2000.
22. العارف جواد سعد، الإقتصاد الزراعي، دار الراية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.
23. عبلا مالك ، قوانين المصارف، ط1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2006.
24. عبد المطلب عبد الله، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
25. عبد المعطي رضا رشيد ، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
26. العساف أحمد عارف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الإقتصادية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2011.
27. عبد القادر عطية عبد القادر محمد، اتجاهات حديثة في التنمية، دار الجامعية، مصر، 2000.
28. فلاح حسن الحسيني وآخرون: إدارة البنوك، دار النشر وائل، مصر، 2000.
29. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري إدارة البنوك مدخل كمي وإستراتيجي معاصر، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، 2000.

30. الفضلي عبد الهادي ، معاملات البنوك التجارية، دار العلوم للطباعة والتوزيع والنشر، ط1، لبنان، 2008.
31. صدوق عمر، تطور التنظيم القانوني للقطاع الزراعي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
32. الصلح فريد، المصرف والأعمال، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1989.
33. الصيرفي محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء لنديا للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007.
34. القرويني شاكراً، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1989.
35. الراوي خالد وهيب، إداة العمليات المصرفية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط2، عمان، 2003.
36. رحمان شريف، الجزائر غداً، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.
37. رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي، ط1، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، 2008.
38. رمضان زياد وجودة محفوظ، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، عمان، 2000.
39. خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

ب) المذكرات والرسائل الجامعية:

40. بوعزيز عبد الرزاق، محاولة تقييم أثر الإصلاحات الفلاحية الجديدة على القطاع الفلاحي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004-2005.
41. جرمولي مليكة، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر "بن يوسف بن خدة"، غير منشورة، 2005.
42. زوبيري رابح، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه دولة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

43. مخزومي لطفي، التحليل الإقتصادي لعمليات الإنتاج الزراعي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر-3، غير منشورة، 2010/2009.
44. نور محمد لمين ، دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل إقتصادي خارج قطاع المحروقات ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تسيير المالية العامة،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، غير منشورة، 2012-2011.
45. جمعون نوال ، التلوث البيئي وأثره على التنمية الزراعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، غير منشورة، 2004-2003.
46. مسعي سمير ، تسعير القروض المصرفية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة، غير منشورة، 2008-2007.
47. سيار زوجة الموفق زوبيدة ، دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه ، قسم العلوم الإقتصادي،جامعة الجزائر-3، غير منشورة، 2014-2013.
48. غردي محمدالقطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر-3، غير منشورة، 2012-2011.
49. عبدلي عقيلة، التلوث البيئي وأثره على التنمية الزراعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2004-2003.
50. عزالدين سمير، إنعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2011-2011.
51. قصير عائشة ، سياسيات الدعم الحكومي وأثرها على التنمية الفلاحية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر-3، غير منشورة، 2012-2011.

52. رياش مبروك ، تمويل القطاع الفلاحي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2001-2002.
- ج) المحاضرات و المجالات والملتقيات:
53. بن عمارة منصور ، محاضرة بعنوان: المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عنابة، 2003/05/25.
54. زغيب مليكة، زينة قمري، البيئة، الزراعة المستدامة والمنتجات المعدلة وراثياً، مجلة أبحاث الإقتصاد وإدارية، العدد الخامس، 2009، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر.
55. عبد القادر بريش، أسباب فشل السياسة الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي، ملتقى الدولي السابع حول التنمية الريفية ورهانات تحقيق الأمن الغذائي لمواجهة تحديات العولمة المنظم من طرف الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، جامعة الشلف، شلف، 2000.
56. خبابة عبد الله، محاضرة بعنوان: إقتصاد تمويل التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د) القوانين و التشريعات:
57. المرسوم 106/82 المؤرخ في 13/03/1982، المتضمن إنشاء BADR، الجريدة الرسمية، العدد 11، 16/03/1982.
- هـ) الأنترنت:
58. <http://www.abahe.co.uk>, Le conselte 10/04/14.
59. <http://www.tomohna.com>, Page consultteé le 21/03/14
60. <http://www.fao.org/wssd/SARD>.Page consulteé le 02/05/14.